الملتقى الأول لأمناء المكتبات الوطنية في الوطن العربي



منشورات
المكتبة القومية المركزية

الملتقى الأول لأمناء المكتبات الوطنية في الوطن العربي



الملتقى الأول
لأمناء المكتبات الوطنية
في الوطن العربي

طرابلس : الجماهيرية العظمى

1428م / 1998ف

الملتقى الأول لأمناء المكتبات الوطنية في الوطن العربي

منشورات المكتبة القومية المركزية
قصر الشعب / طرابلس
الجماهيرية العظمى
هـ:4441912 / 4441988
ناسوخ "فاكس" : 4441723
ص.ب. : 4021
الطبعة الأولى: 1428 - 1998

الغلاف: تصميم الفنان:
القذافي الفاخري

المحتويات

أولاً : الأبحاث [25 - 120]

ثانياً : وقائع وتوصيات الملتقى [121 - 130]

ثالثاً : وثائق الملتقى [131 - 221]

عبد اللطيف الروبي

كلمة الأستاذ : عبد اللطيف خليفة بوكر *

الكاتب العام اللجنة الشعبية العامة
للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية

بسم اللّه والحمد اللّه الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا اللّه، يسرني ويغبطني كثيراً أن أحييكم باسم اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية، وأن أرحب بكم أجمل ترحيب على أرض الجماهيرية العظمى التي هي أرض كل العرب، وأحيي بشكل خاص المسئولين عن المكتبات الوطنية في الأقطار العربية الذين تنادوا اليوم إلى طرابلس العرب وتجشموا الصعاب وتحملوا المشاق نتيجة الإجراءات الظالمة غير المبررة التي يتعرض لها إخوانكم وأشقاؤكم في الجماهيرية العظمى، ولا أنسى أن أحيي بكل حرارة وصدق الجهد الدائب الموصول الذي بذله أخي العزيز الأديب العارف المستنير د. محمد صالح الجابري مدير إدارة الثقافة والاتصال بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي سهر أكثر من غيره من أبناء هذه الأمة على إخراج وتبني هذا المشروع القومي الحضاري المتمثل في المكتبة القومية المركزية التي نتطلع إلى أن تكون أم المكتبات الوطنية في الوطن العربي ومركز توثيق قومي للمطبوعات العربية خاصة في عصر ثورة الاتصالات والإنفجار المعرفي المتسارع الإيقاع، وسيطرة[1] الأقمار الصناعية التي جعلت من هذا العالم قرية صغيرة، فإن الحاجة تدعو الآن إلى تحطيم البوابات الثقافية والإعلامية بين أقطار الوطن العربي الواحد وإزالة كل الصعوبات والمختنقات والحواجز التي تعوق انسياب المطبوعة العربية داخل أقطارنا في هذه الظروف، فإن المثقفين العرب مهما تعددت رؤياتهم فإنهم يتطلعون إلى كل جهد

---

* انتقل الأستاذ : عبد اللطيف خليفة بوكر إلى رحمة الله تعالى صبيحة يوم السبت : 1427/8/23ميلادية (1997ف).

قومي وخاصة إذا كان هذا الجهد في مجال الثقافة والفكر، فأنتم الآن تتحملون مسئوولية تاريخية جسيمة في رسم الصورة التي يجب أن تكون عليها هذه المكتبة التي هي مكتبة كل العرب، ووضع الإطار الذي يتعين أن تكون فيه كأكبر وأهم مكتبة في وطننا العربي أسوة بالمكتبات الأخرى التي يشار إليها بالبنان في العالم وتتميز بالشهرة وسرعة تقديم الخدمة المعلوماتية. وقد قرر ورأي وزراء الثقافة العرب ان يتم توطينها في هذه البقعة من وطننا العربي الكبير، لكي تكون منارة اشعاع ومصدر تفاعل بين حضارتنا العربية والحضارات الانسانية الأخرى أخذاً وعطاءً.

إن الثقافة هي تراكم الخبرات والمعارف والفنون، واعتقد أن المطبوع أو الانتاج المرئي والمسموع هو أداة هذه الثقافة وهو الذي يجعل من رسالتنا نحو الآخرين في مستوى طموحات الأمة التي تسعى إلى توحيد جهدها وإلى وحدة كيانها السياسي والاقتصادي، ففي زمن التكتلات ونحن نحزم أمرنا لاحتضان القرن القادم، من واجبنا أن ندخل هذا القرن ونلجه بوحدة عربية كاملة شاملة تكون المصلحة فيها للجماهير من المحيط الى الخليج.

وقد يقول قائل إن الثقافة قد لا تطعم خبزاً ولكنها حاجة ماسة وضرورية للإنسان العربي ولعقله ولوجدانه ولايمكن أن يعيش الانسان بالخبز وحده فإن هذه الحاجة الثقافية، الوجبة الروحية، الغذاء النفسي، هي السبيل لتحقيق التوازن في شخصية الانسان العربي وفي إغنائها وفي إثرائها، من هنا فنحن ننظر الى هذا المشروع كخطوة رائدة في سبيل تحقيق الوحدة الثقافية العربية التي يجب أن تسبق الوحدات السياسية وغيرها من الوحدات، وإن المشروعات القومية الثقافية التي تضمنتها الخطة الشاملة للثقافة العربية التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في السنوات الماضية قد بدأت تأخذ طريقها الى النور، ومن بين هذه المشروعات هذا المشروع الذي نحن بصدد وضع صورته وتصور مستقبله ورسم خط سيره، ومن هنا فنحن نوجه التحية صادقة وحارة للمنظمة العربية للتربية

والثقافة والعلوم التي استطاعت من خلال الفكر والثقافة أن تجمع أبناء الوطن العربي وأن تتجاوز الظروف الصعبة التي مر بها العمل العربي المشترك عقب أحداث حرب الخليج وأن تعمل على تجاوز كل ما يفرق وأن تبعث في هذه الأمة المشعل الثقافي الذي يجمع ولا يفرق.

اننا في الجماهيرية العظمى فخورون كل الفخر بحضوركم ومشاركتكم خاصة الأخوة الذين تنادوا من أقطار عربية بعيدة كالأخوة من الإمارات، من فلسطين، ومن بعض الأقطار كموريتانيا التي سيلتحق بنا وفدها اليوم، وعمُان، وكل الإخوان. هؤلاء عندما يقومون بهذا الجهد فإنهم يصوغون بعصارة فكرهم وذوب نفسهم وربما حتى ضوء عينيهم تاريخاً جديداً لهذا المشروع الثقافي، وميلاداً جديداً لهذه المكتبة ستذكره الأجيال القادمة من بعدنا وسيذكره تاريخ الثقافة العربية.

لا أملك إلا أن أحيي الجهد الذي بذله الأستاذ مصطفى محمد بديوي أمين المكتبة القومية المركزية الذي عمل بكل جهد وبحماس وربما حتى باندفاع من أجل أن يكون هذا الملتقى وأن يكون انطلاق هذه المكتبة متزامناً مع توقيع اتفاقية المقر بين الجماهيرية العظمى والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

نحن نحلم كثيراً، وخاصة من يعشق الثقافة منا، ومن يتعاطونها ويعيشون في حرمها، ولكن هذا هو الأمل، أمل الأمة في تعزيز ثقافتها، وفي إغناء موروثها لكي تصل الماضي بالحاضر وتستشرف آفاق الغد الذي نتطلع إلى أن يكون سعيداً وموحداً لأمتنا ولمثقفينا.

مرة أخرى أرحب بكم في الجماهيرية العظمى وأتمنى لملتقاكم كل التوفيق وكل النجاح ونتطلع الى أن يسفر عن تصور متكامل تصبّون فيه خميرة تجربتكم وعصارة رؤيتكم حتي تنطلق هذه المكتبة، هذا المشروع القومي، بأقل الأخطاء ودون تعثر.

أشكركم واتمنى لكم كل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.



كلمة الدكتور : محمد صالح الجابري

مديرة إدارة برامج الثقافة والاتصال
بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

كلفني السيد المدير العام للمنظمة العربية بأن انقل إليكم تحياته وأن أشكركم على تلبية دعوة المنظمة لحضور هذا الاجتماع الأول لأمناء المكتبات الوطنية في البلاد العربية. وقد كان يأمل أن يكون حاضرا معكم هذه الجلسات التاريخية لولا التزامات سابقة له لحضور اجتماعات خارج المنظمة. ومن المنتظر أن يكون بيننا يوم 30 من هذا الشهر لتوقيع اتفاقية مقر المكتبة القومية المركزية في حضوركم وبمناسبة وجودكم على أرض الجماهيرية العظمى .

أتصور أن هذا اللقاء بحد ذاته وبغض النظر عما سيتوصل إليه من آراء وما سيفضي إليه من أفكار وما سينبثق عنه من مشروعات وبرامج، هو حدث تاريخي بتمام معنى الكلمة. لأنكم طليعة من يدشن هذا المقر القومي العتيد ومن يقيم فيه لقاء عربيا بهذا الحجم، ومن طرف أخصائيين ومسئولين عن شؤون المكتبات الوطنية القطرية، ممارسة وإدارة واستشارة وخبرة، وهذا بالضبط ما قصدت إليه المنظمة حين دعت لهذا الاجتماع، أن تفتحوا أنتم أول صفحة في هذا التاريخ، وأن يتزامن حضوركم مع توقيع الاتفاقية التي دعا إلى توقيعها كل من المجلس التنفيذي للمنظمة والسادة وزراء الثقافة العرب لطي صفحة أطول مشروع ثقافي عربي، أخذ من الجدل والاستشارة والإرجاء والإمهال والدراسة والتأني ما لم يأخذه أي مشروع مماثل.

ومن الحق أن يقال إن الفضل في حسم كل ذلك التردد يعود إلى المبادرة الكريمة التي اتخذها الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية حين استجاب مشكوراً في سنة 1991 لنداء وزراء الثقافة العرب باستضافة الجماهيرية للمكتبة

القومية المركزية، وتخصيص أهم بناء تاريخي مقراً لها هدية من سيادته لهذا المشروع الجليل.

منذ ذلك التاريخ فقط بدأ العمل حثيثاً في الإسراع بتنفيذ الفكرة، وإجراء الإصلاحات والترميمات والتوضيبات التي استغرقت بضع سنوات نظراً لأهمية المكان إلى أن أصبح المشروع كما ترونه واقعاً وحقيقة ماثلة للعيان. ومن ثم فرض نفسه، وتحول إلى برنامج مندرج ضمن ميزانية المنظمة لهذه الدورة 98/97 حرصاً من الدول على أن تقابل بادرة الأخ العقيد معمّر القذافي بما يماثلها من الحزم والجد. وما هذا الاجتماع إلا خطوة أولي من الخطوات المرسومة لوضع هذا المشروع في مساره الصحيح، والدخول فوراً في مراحل التنفيذ الفعلي والمنظمة عاقدة العزم على مواصلة المراحل التالية منه بنفس الحماس والهمة والإرادة.

ولعله من حسن الصدف أن يكون مشروع المكتبة القومية المركزية أول مشروع تقوم المنظمة بتنفيذه في هذه المرحلة المتقدمة من بداية تنفيذ البرامج والمشروعات فيها، هادفة من وراء ذلك إلى تدارك ما يكون قد فات من الوقت الضائع بالنسبة لهذا المشروع بالذات وكذلك لأهميته ومكانته وضخامته والآمال المعقودة عليه إذا ما أفلحنا في رسم التصورات المستقبلية له، ونظرنا إليه في أبعاده القومية، والطموحات التي تحدونا كأمة رائدة في دخول القرن الحادي والعشرين من بابه الكبير.

وأظن أن اجتماعكم هذا وحماسكم الذي دعاكم لتلبية دعوة المنظمة بهذه السرعة والتلقائية كفيلان بالتعبير عن الإرادة الجماعية التي تحفزنا جميعاً وتدفعنا لمواجه التحديات التي لا تخلو من صعوبات وعراقيل بالنسبة للمشروعات القومية الطموحة التي لاشك أنكم ترون أن لا مناص من إرسائها على أسس صحيحة ودعائم وطيدة، والتغلب على كل ما سوف يجابهها من عوائق.

هذا المشروع مشروع المكتبة القومية المركزية الذي صدر عنكم كفكرة، وتابعتم خطواته خطوة خطوة، وأصررتم على إخراجه إلى حيز الوجود هو ذا بين

أيديكم، وهو ملك أيمانكم، والأمة العربية تنتظر من اجتماعكم هذا ما تتمناه كل أمة عزيزة منيعة من أبناء بررة، تنتظر رأيكم وثمرات أفكاركم ورؤياتكم النيرة، وكل ما من شأنه أن يجعل من هذا الفضاء الجميل الأخاذ فضاء عربيا علميا ثقافيا معرفيا تفيد منه كل الأمة أفراداً وجماعات، أقطاراً وأصقاعاً.

وإنه لمن الإنصاف أن نذكر بالتقدير والتنويه أمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والسيدة الأمينة الأخت فوزية شلابي على كل ما بذلت من جهود لتوفير أسباب النجاح لهذا المشروع وما سخرت من إمكانات سخية لعقد هذا الاجتماع وكذلك الإخوة في اللجنة الوطنية الليبية الذين ما انفكوا يناضلون في مختلف اللقاءات العربية للتعريف بهذا الصرح القومي. والشكر موصول إلى الأخ الأستاذ مصطفي محمد بديوي أمين المكتبة الذي كان إيمانه بتنفيذ المشروع والعمل في سبيله هماً يوميا بالنسبة له.

أما الأخ الصديق عبد اللطيف بوكر الكاتب العام لأمانة اللجنة الشعبية العامة للثقافة فيكفي أن اذكر له وقفة واحدة من وقفاته الدائمة مع هذا العمل لدى اجتماع مؤتمر وزراء الثقافة في دورتهم الثامنة حيث اقنع السادة الوزراء آنذاك بلباقته المعهودة بالاتجاه نحو الحل الصائب حين استصعب الأمر عليهم وكان ما أشار إليه هو مفتاح الحل.

الشكر أخيراً لكل من أعان وساعد وساند هذا المشروع العربي الرائد الذي نرجو له الخير والفلاح. وأجدد الشكر لكم جميعاً، وأعبر باسمكم جميعاً عن اعتزازنا بوجودنا على أرض الجماهيرية العظمى.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.



كلمة الأستاذ : مصطفى محمد بديوي

أمين المكتبة القومية المركزية

بسم الله الرحمن الرحيم، يسعدني أن أرحب بكم على أرض وطنكم الجماهيرية العظمى، أرض كل العرب في ملتقانا الأول هذا، والذي يلتئم اليوم بفعل جهود عربية مخلصة صادقة، وضمن إطار التعاون المشترك بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ممثلة في إدارة برامج الثقافة والاتصال بها، وفي شخص مديرها الدكتور : محمد صالح الجابري، الذي رعى هذا الملتقى منذ بداية التفكير في إقامته، وحتى ساعة افتتاحه هذه، وبين الجماهيرية العظمى، ممثلة في أمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية، وفي شخص الأخت أمينة اللجنة الأستاذة : فوزية بشير شلابي، التي عاصرت هذا المشروع مذ كان فكرة طرحت على الأخوة الوزراء المسئوولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، وقبلت في مؤتمرهم الثالث المنعقد ببغداد 1981ف، وحتى أصبح المشروع حقيقة ماثلة، تتعهده برعايتها وتشمله بعنايتها الخاصة، وهو اليوم، يقترب من تفعيله مرفقا ثقافيا عربيا حضاريا واعدا، يرعى الثقافة من خلال الحفاظ على وسائطها المختلفة ومن أهمها الكتاب.

أيها الإخوة الكرام أعضاء الملتقى :

إن بلادي الجماهيرية العظمى، التي تحتضن مشروعكم القومي الكبير، المكتبة القومية المركزية، تعبر لكم عن اعتزازها بالتئام الملتقى الأول لأمناء المكتبات الوطنية في الوطن العربي، وعن ترحيبها بهذا الجمع المكتبي المتخصص الكبير الذي اختار هذه المهنة الفاضلة، خدمة للعلم والمعرفة، تعبر لكم عن استعدادها المتوصل والدائم لدعم المعرفة، وتحقيق وصولها لكل الناس، إيمانا بالأمر

الإلهي المطلق، بأول كلمة في كتابه العزيز "اقرأ" وبأن المعرفة حق طبيعي لكل إنسان، وتتعهد لكم برعاية هذا العمل وتفعيله مركزا توثيقيا ببليوغرافيا يخدم أهل العلم والمعرفة، وتدعمه ليؤدي دوره المتقدم في جمع وحفظ وتنظيم وتسهيل عرض كل الإنتاج الفكري العربي، الذاكرة الجماعية لأمتنا العربية الخالدة، وللمساهمة في تبادل التجارب وتحويل الخبرات وتنظيم الجهود من أجل ربط علماء وباحثي ومفكري أمتنا بعضهم ببعض.

أيها الإخوة الكرام أعضاء الملتقى :

إن تحملكم مشقة السفر وعناء الطريق للمشاركة في أعمال هذا الملتقي في ظل الحصار الغربي الجائر المفروض على الجماهيرية العظمى ليزيدنا إصرارا وقوة على تحمل المزيد من أعباء هذه الأمة وسيسجل التاريخ لكم هذا الموقف الذي دل بما لا يدع مجالا للشك على وقوفكم مع إخوانكم في الجماهيرية العظمى، وعلى إيمانكم بهذا المشروع وضرورة الإسراع في تحقيقه على الوجه الأكمل.

أيها الإخوة الكرام أعضاء الملتقى :

إنني لفخور بأن بلدي الجماهيرية العظمى تتبنى، وتستضيف، وترعى، حلمكم القومي الكبير، ذاكرة هذه الأمة، ومعتز أيما اعتزاز بأن أكون ممن ساهموا ويساهمون في النهوض بهذا العمل الثقافي الجبار، وإنني على يقين تام من أنكم لن تألوا جهدا في سبيل الرفع منه وجعله كائنا حيا يؤدي بفعلكم ووقوفكم دوره المطلوب منه، وكما تعلمون يقينا من، أن الحضارات تكون كما تكون مكتباتها، فان الأمة العربية مهد الحضارة وحاملة مشعل العلم وأصل المعرفة التي أمرها الله جلت قدرته بالتحلي بها، قادرة علي أن تعود إلى ما كانت عليه، وهي جادة في ذلك و لعل هذا الملتقى الذي يؤسس لقيام المكتبة القومية المركزية، أكبر دليل على الأهمية التي توليها للعلم و المعرفة متخذة من التوجيه الإلهي نبراسا وطريق هداية.

أيها الإخوة الكرام أعضاء الملتقى :

لقد أولت الجماهيرية العظمى هذا المشروع الرائد هدية قائد الثورة للمثقفين العرب الاهتمام الجدير به، وعملت على تجسيده على أرض الواقع حقيقة بعد أن كان طموحاً، وأوجز لكم الآن أهم الأعمال التي أنجزت حتى لآن في النقاط التالية:

- إجراء صيانة للمبنى يجعله صالحا للاستعمال وفى حدود الإمكانات المتاحة.
- تجهيز المبنى و تأثيثه بالحد الأدنى من الأثاث و المعدات والحاسبات الآلية.
- بناء قواعد بيانات ببليوغرافية اعتمادا على منظومة (سي. دي. إس.) المنتجة من قبل اليونيسكو والمعربة من قبل مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول العربية وربطها بشبكة محلية داخلية.
- مباشرة العمليات الفنية للمواد المجمعة من فهرسة وصفية وموضوعية.
- البدء في جمع الإنتاج الفكري الليبي والعربي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعضاً من الدول العربية قد استجابت لدعوات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المتكررة لإرسال إنتاجها الفكري إلى المكتبة القومية المركزية وهي على التوالي الجماهيرية العظمى والتي تحصلت المكتبة حتى الآن على ما نسبته (40٪) من إنتاجها المكتوب، ثم (عُمان، الأردن، الإمارات، تونس، قطر) بالإضافة إلى مبادرات فردية من جهات اعتبارية نذكر منها اتحاد الناشرين المصريين (مصر) مؤسسة عبد الحميد شومان (الأردن)، دار المسيرة للطباعة والنشر ودار الغرب الإسلامي (لبنان)، وبعض المراسلات التي وردت من العديد من الأقطار العربية، وبعد انعقاد المؤتمر العاشر للوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي مؤخرا بتونس، مهنئة بالمراحل التي وصلت إليها المكتبة ومعلنة التزامها بإرسال إنتاجها المكتوب في القريب، بالإضافة إلى تبرعات فردية من مواطنين ليبيين بأعداد محدودة من الكتب.

أيها الإخوة الكرام أعضاء الملتقى :

لا يسعني في ختام حديثي إليكم، ألا أن أكرر شكري لكم على تلبيتكم الدعوة للمشاركة في هذا الملتقي، وأثني بالشكر والتقدير على كل من ساهم في الإعداد له، وأخص بالذكر الدكتور محمد صالح الجابري، مدير إدارة الثقافة بالمنظمة، والأستاذ عبد اللطيف خليفة بوكر، الكاتب العام لأمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية، ولجميع العاملين بالمكتبة القومية المركزية الذين سهلوا مهمتي في تنظيم وتيسير إقامتكم، متمنيا لكم جميعا قضاء أيام طيبة في بلادنا، ومتمنيا لكم النجاح والتوفيق في أعمال الملتقى وصولا إلى الغاية المرجوة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد يوسف (البرغوثي)

معلومات أساسية عن

المكتبة القومية المركزية

انطلق مشروع (**المكتبة القومية المركزية**) مع أول دورة من دورات مؤتمر الوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية في الوطن العربي (عمان : الأردن 1976) بناء على وثيقة عرضتها المنظمة على الدورة المذكورة، أوضحت فيها الهدف من إنشاء هذه المكتبة والحاجة الماسة إليها.

وبعد إطلاع المؤتمر على الوثيقة المشار إليها "**وإدراكاً منه لضخامة المشروع والحاجة إلى دراسته دراسة مستفيضة، أوصى بإحالته على اللجنة الدائمة للثقافة العربية لتتولى دراسته بعد تكوينها**".

أحيل المشروع طبقا للتوصية على اللجنة الدائمة إثر قيامها حيث أبدت فيه رأيها، وأرفقته بمقترحاتها إلى الدورة الثانية التي عقدت بطرابلس سنة 1979، فأيدت هذه الدورة الاتجاه الذي أبدته المنظمة في الوثيقة المعروضة ودعتها في مرحلة أولى إلى "**إقامة المركز العربي للضبط البيبليوغرافي باعتباره خطوة نحو إنشاء المكتبة القومية المركزية**".

ثم برز المشروع مجدداً في وثيقة تقدمت بها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إلى الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الثقافة العرب الذي عقد ببغداد سنة 1980 تعبر فيها عن رغبتها في استضافة المكتبة المذكورة فأوصت هذه الدورة المنظمة بالاتصال بالجهات المعنية في الجماهيرية "**لإجراء الدراسات الأولية الخاصة بمشروع المكتبة تمهيداً لعرضها على اللجنة الدائمة للثقافة العربية**".

وبناء على ذلك أجرت المنظمة الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية في الجماهيرية العظمى وأعدت دراسة جدوى للمشروع قدمت إلى اللجنة الدائمة للثقافة

العربية في دورتها التمهيدية التي سبقت الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء الثقافة، حيث تم عرضه ضمن جدول أعمال الدورة في سنة 1983 ووافق المؤتمر على هذا المشروع العلمي الكبير من حيث المبدأ ودعا المنظمة إلى **(عقد اجتماع خبراء مختصين لاقتراح الخطوات التنفيذية للمشروع ضمن الدراسة التي تقدمت بها المنظمة)**.

تنفيذا لهذه التوصية بادرت المنظمة بعقد اجتماع ضم مجموعة من الخبراء العرب المتخصصين في شئون المكتبات العامة إضافة إلى بعض المعماريين واقترحت خطواته التنفيذية وحددت تكاليفه المالية، ورفعت الدراسة الكاملة بجوانبها المختلفة الفنية والمالية والمعمارية إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية التي عقدت بتونس سنة 1985، كما أحيطت الدورة علما بتخصيص الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى قطعة أرض للمشروع، فأكد المؤتمر مجددا موافقته من حيث المبدأ على إقامة المشروع، وقرر **"دعوة المنظمة إلى مراجعة التقديرات المالية، والخطوات التنفيذية له في ضوء الملاحظات والمقترحات التي قدمت أثناء مناقشة اللجنة، كما دعا المؤتمر المدير العام للمنظمة للاتصال بالجهات المسئولة في الجماهيرية لاستكمال الإجراءات الخاصة بتنفيذ المكتبة القومية المركزية بمدينة طرابلس"**.

وبناء على القرارين المذكورين قامت المنظمة بالاستعانة ببعض الخبراء لمراجعة الوثيقة بناء على ملاحظات اللجنة الفنية، وقامت بالاتصال بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لاستكمال الإجراءات الخاصة بتنفيذ المشروع، وطلبت من هذه الجهات موافاتها بتقرير مفصل عن هذه الإجراءات وعما اتخذ بهذا الصدد لعرض نتائج اتصالاتها على الدورة السادسة للمؤتمر التي عقدت بمدينة دمشق سنة 1987.

وتواصل النظر في هذا المشروع القومي خلال كل دورات مؤتمر وزراء الثقافة العرب (1994/1987) وهي أربع دورات : السادسة والسابعة والثامنة

والتاسعة. فاطلع المؤتمر في دورته السادسة (1987) على ما قامت به المنظمة من اتصالات بالجهات المسئولة في الجماهيرية العظمى لاستكمال الإجراءات الخاصة بتنفيذ المشروع بمدينة طرابلس، كما اطلع على الدراسة التي قدمتها المنظمة والخاصة بمراجعة التقديرات المالية والخطوات التنفيذية وبالتسهيلات التي أبدت الجماهيرية استعدادها لتقديمها له واتخذ المؤتمر القرار التالي :

[الإسراع في تنفيذ مشروع (المكتبة القومية المركزية) وفقاً للقرارات الصادرة بشأنه عن الدورات السابقة، ودعوة الدول إلى تقديم التبرعات التطوعية لتمويل المشروع].

واهتمت الدورة السابعة (1989) بالنظر في الإعداد العلمي لانطلاق المشروع فقرر مؤتمر وزراء الثقافة العرب دعوة كل الجهات المختصة إلى إعداد الفهارس الوطنية الشاملة الموحدة لمكتباتها العامة تمهيدا لإعداد الفهرس القومي الشامل الموحد، وذلك لتيسير الانتفاع بمقتنيات تلك المكتبات على المستويين: الوطني والقومي، كما دعا المؤتمر في نفس السياق إلى التنسيق بين كل الجهات المختصة في الدول العربية لوضع نظام موحد للفهرسة والتصنيف المكتبي.

وناشد المؤتمر في دورته الثامنة (1991) الأخ العقيد معمر القذافي لكي تقوم الجماهيرية العظمى بتنفيذ هذا المشروع على نفقتها وإهدائه إلى المثقفين العرب.

وتفضل الأخ العقيد وأرسل برقية جوابية سريعة إلى المؤتمر أعلن فيها استعداد الجماهيرية العظمى لتبني مشروع المكتبة القومية المركزية بكامله، والإنفاق على تنفيذه، وتخصيص قصر الشعب بطرابلس مقراً دائماً للمكتبة.

ورحب المؤتمر العام للمنظمة في دورته الحادية عشرة (ديسمبر 1991) بما أوصى به مؤتمر وزراء الثقافة حيث دعا المدير العام إلى مواصلة الجهود السابقة للمنظمة في نطاق هذا المشروع القومي، بالتنسيق مع الجهات المعنية في الجماهيرية العظمى (دولة المقر) وخاصة في نطاق الدراسات الفنية، والمواصفات

القومية والخبرات العربية، بما يضمن لهذا المشروع المنطلق القومي المنشود ويحقق منه الأهداف التي أكدت عليها دراسات الجدوى التي أنجزتها المنظمة والقرارات التي أصدرها بشأنه مؤتمر الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي منذ دورته الأولى.

كما نوه المؤتمر بمبادرة **الأخ العقيد معمر القذافي** بأن تتحمل الجماهيرية العظمى بصورة كاملة نفقات إنشاء المكتبة.

وأحيط المؤتمر التاسع لوزراء الثقافة العرب (1994) بالخطوات التنفيذية التي تمت بالنسبة إلى هذا المشروع ومنها رصد مبلغ 30 مليون دولار وضعت في ميزانية خاصة به، فأكد بدوره على قرارات المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين المنعقدة بتونس (ديسمبر 1993) والتي تنص على دعوة الدول العربية لتقديم المزيد من الدعم المعنوي والمادي لهذا المشروع، ودعوة المدير العام إلى التعاون مع دولة مقر المكتبة والاتصال بكل الجهات المعنية في الجماهيرية العظمى بغرض التعريف بهذا المشروع الضخم وإعداد إطار تعاون بين المنظمة ودولة مقر المكتبة تبعا لقرار المؤتمر العام بشأن إنشاء المكتبة.

تابعت المنظمة ما قامت به الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من جهود وما قدمته من أجل إقامة هذا المشروع، وذلك سواء عن طريق الزيارات الميدانية أو عن طريق المراسلات. كما تم عرض المشروع مجدداً على المجلس التنفيذي للمنظمة الذي أكد قرارات المؤتمر ووجه إلى متابعة خطوات إنشاء المكتبة المذكورة، وتنفيذ قرارات المؤتمر التاسع لوزراء الثقافة العرب.

وتنفيذا لما تضمنه القرار المذكور، قامت المنظمة بما يلي :

أ – عممت القرار المشار إليه على الدول العربية أكثر من مرة للإحاطة بما جاء فيه.

ب – أرسل القرار إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة بالجماهيرية العظمى لإبلاغها إشادة المجلس الموقر بالخطوات والجهود التي بذلتها الجماهيرية العظمى في سبيل إنشاء مشروع المكتبة.

ج – وجهت المنظمة تعميما في ثلاث مناسبات إلى الدول العربية لتقديم الدعم اللازم للمكتبة وتزويدها بالكتب والمراجع والوثائق والمخطوطات للإيداع بالمكتبة مثلما ينص على ذلك القرار، وقد تسلمت ردودا من كل من : سلطنة عمان، المملكة الأردنية، الجمهورية اللبنانية، دولة الإمارات المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية التونسية، وقد وافت هذه الدول المنظمة بكمية مهمة من المطبوعات تم تسليمها إلى إدارة المكتبة.

د – كما قامت المنظمة بالاتصال بالناشرين العرب لحثهم على تمكين المكتبة من نسخ من إصداراتهم، وقد تفضل عدد من دور النشر العربية بتقديم ثلاثة آلاف عنوان من مطبوعاتها إلى المكتبة بواسطة اتحاد الناشرين العرب بمناسبة الدورة السادسة لمعرض طرابلس العالمي للكتاب الذي نظم بمدينة طرابلس في شهر سبتمبر 1996.

هـ – وأعدت المنظمة مشروع اتفاقية دعا المؤتمر العام إلى إعدادها لتحديد مجالات التعاون مع الجماهيرية العظمى وأرسلت إلى الجهات المعنية لدراستها وإبداء الملاحظات حولها وتوقيعها.

و – وقد قامت المنظمة بإدراج مشروع متكامل بعنوان المكتبة القومية المركزية، يشمل عدة أنشطة ضمن ميزانية الدورة (98/97) ومنها إعداد تشريع قومي للإيداع بالتعاون مع خبير مختص، وهو معروض على المؤتمر الموقر.

وبناء على كل ما ذكر أقر المجلس التنفيذي في دورته الأخيرة (القاهرة / ديسمبر 1996) القرارات الآتية :

1 – الإحاطة بما قامت المنظمة بتنفيذه من بنود القرار المشار إليه وتوجيه الشكر للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على تجاوبها مع قرار المجلس.

2 – توجيه الشكر إلى المدير العام لما أبداه من حرص على تنفيذ القرار الصادر عن المجلس تنفيذا دقيقا.

3 – مواصلة التعاون مع الجماهيرية العظمى لتنفيذ المشروعات الخاصة بمشروع المكتبة القومية المركزية في ميزانية الدورة 98/97.

4 – حث الدول العربية، ودور النشر والتوثيق وسائر المنظمات المعنية على تزويد المكتبة القومية المركزية، تباعاً بما يستجد من المطبوعات والوثائق المكتوبة والمصورة التي من شأنها إثراء رصيد المكتبة القومية المركزية.

أولاً : الأبحـــاث



الدور القومي
للمكتبة القومية المركزية

أ. مصطفى محمد بديوي *

تعلمون جيداً أن الجماهيرية العظمى قد ظفرت بثقة وموافقة الأمة العربية ممثلة في وزرائها المسؤولين عن الشئون الثقافية بأن تكون مدينة طرابلس مقراً دائما للمكتبة القومية المركزية، وقد كان ذلك خلال انعقاد مؤتمر وزراء الثقافة العرب في دورته الثامنة بالقاهرة خلال شهر الصيف (يونيو) 1991، حينما أعلن عن تبرع الأخ معمر القذافي قائد الثورة بقصر الشعب ليكون موئلا لمشروع المكتبة القومية المركزية، وإهدائه إلى المثقفين العرب، لإيمانه الكامل بأهمية وخطورة الدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة العربية والتراث الثقافي العربي الزاخر في التمكين للوحدة الفكرية والذهنية بين أقطار الوطن العربي ولدى أجياله القادمة، التي ستعد وتمهد الطريق لقيام الوحدة العربية وتكوين الكيان العربي الواحد، دولة واحدة لا تفصلها أية حدود فكرية أو جغرافية.

إن المكتبة القومية المركزية ستكون حافزاً للحركة الفكرية في الوطن العربي كله حيث إنها ستكون المركز الأول للبحث البيبليوغرافي العربي في جمع وتصنيف الإنتاج الفكري، لمد الباحثين بانتظام بالمعلومات المتعلقة بالإنتاج العربي وبما يصدر وينشر خارج الوطن العربي من دراسات وإنتاج علمي وثقافي منوع عنه، كما أن المكتبة ستكون النواة الأولى لبناء شبكة المكتبات والمعلومات بالإضافة

---

* أمين المكتبة القومية المركزية / ماجستير مكتبات ومعلومات.

إلى مهام أخرى ستنهض بها هذه المؤسسة القومية التي ستكون دافعا للنمو الثقافي والاجتماعي والاقتصادي العربي.

إن الأهداف والمسئوليات التي تضطلع بها هذه المثابة الثقافية العربية يمكن حصرها في مستويين اثنين :

1 - على المستوى العربي، حيث تتولى حفظ ورصد وتجميع وحصر الإنتاج الفكري العربي الصادر في أقطار الوطن العربي سواءً باللغة العربية أو اللغات الأخرى، ما دام صادراً بها، وكذلك ما نشر وينشر باللغة العربية أو اللغات الأخرى في غير أقطار الوطن العربي سواءً في صورته الأصلية أو في وسائط مصغرة ميسرة للاستعمال.

2 - على المستوى الدولي، تحقيق التعاون العربي مع المجموعة الدولية للقيام -في هذا المجال بكفاءة- ببعض الأنشطة التي تتمثل في بعض البرامج الدولية مثل برامج الضبط الببليوغرافي العالمي (U.B.C.) وبرامج المتاحية الدولية للمسجلات الببليوغرافية (U.A.B.R.) وبرامج التقنين الدولي للوصف الببليوغرافي (I.S.B.N.) وبرامج الترقيم الدولي للوصف الببليوغرافي (I.S.B.N.) والترقيم الدولي الموحد للمسلسلات (I.S.S.N.) وغيرها من البرامج والالتزامات الفنية المكتبية الدولية.

ويمكن أن تتولى المكتبة القومية المركزية القيام بالمهام الثقافية القومية التالية :

1 - جمع الإنتاج الفكري المكتوب والمسجل مسموعاً ومرئياً الصادر في جميع أقطار الوطن العربي.

2 - جمع الإنتاج الفكري الأجنبي المكتوب والمسجل مسموعاً ومرئياً الصادر بلغات أجنبية عن أفراد أو هيآت تهتم بالوطن العربي.

3 – محاولة جمع وحفظ كل المطبوعات التي صدرت منذ بدء الطباعة والعمل آلياً على وضعها تحت ظروف حافظة وواقية مع إمكانية تسهيل التعامل معها من قبل الباحثين والمختصين.

4 – فهرسة وتصنيف وميكنة الإنتاج الثقافي وربطه آلياً بكل المكتبات الوطنية العربية لتيسير الاستفادة منه، وتمكين المراكز البحثية العربية والجامعات والباحثين الأفراد أينما كانوا من الرجوع إليه في دراساتهم وأبحاثهم.

5 – تولي المكتبة القيام بمهام الضبط الببليوغرافي العربي ومركز لخدمات تبادل المعلومات بين المكتبات الوطنية والمساهمة في إنشاء مكتبات وطنية في الأقطار التي لا توجد بها مكتبات وطنية.

6 – عمل المكتبة كمركز معلومات عربي يربط المكتبات الوطنية العربية بمنظومة معلومات آلية محسَّبة ويمكن أن تتبنى مشروع الشبكة العربية للمعلومات (ARABNET) الذي سبق وأن تبنته المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.

7 – عناية المكتبة بجمع المخطوطات الحالية للكتّاب والأدباء والباحثين والشعراء العرب وخاصة تلك التي أهملتها دور ومؤسسات النشر.

8 – إصدار الببليوغرافيات والكشافات واستنساخ المعلومات آلياً بعد إجراء تخزينها وتكشيفها وحفظها تيسيرا لاسترجاعها آلياً لكل من يطلبها مع الحفاظ على حقوق التأليف والنشر.

9- توليها إصدار النشرة العربية للمطبوعات والتي تصدرها حالياً المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لتحصر فيها الإنتاج الفكري الصادر في أو عن الوطن العربي سنوياً وبكل اللغات.

10 – وضع الفهارس المشتركة مع المكتبات الوطنية، وكل المكتبات العربية لتمكين الباحثين من تحديد أماكن المنتج أياً كان شكله وموضوعه لسرعة وسهولة طلبه والاستفادة منه.

11 - إصدار فهارس قطاعية للمخطوطات المتوفرة بالمكتبات العربية ومعهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وفي المكتبات الأجنبية بصفة دورية وتيسيرها للباحثين والدارسين.

12 - إمداد الباحثين والدارسين بما يحتاجونه من وثائق على سبيل الإعارة الآلية مع ضمان الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر.

13 - استقبال المتعاملين مع المكتبة من أدباء وكتاب وباحثين من أقطار الوطن العربي أو من خارجه وتوفير أماكن إيواء لهم لمدد محددة، وتيسير اتصالهم بالسلطات المحلية.

14 - إن المكتبة القومية المركزية يمكن لها أن تضطلع بكل هذه الأدوار والمهام القومية لتقدم منها وجهاً عربياً مشرقاً يبين المستوى العربي في مجال المكتبات والمعلومات، ويوحد الرأي العلمي العربي في المحافل الدولية.

تصور حول إرساء
المكتبة القومية المركزية

الصافي شحيمة *

المقدمة :

تبنى المؤتمر السابع لوزراء الثقافة العرب الدعوة إلى إنشاء مكتبة قومية مركزية يوكل إليها الدور الريادي في توحيد النتاج الفكري العربي، وتكون بذلك جزءاً محورياً في استراتيجية التوثيق والمعلومات في الوطن العربي ويمكن الجزم بأنه آن الأوان أن تُبعث للوجود هذه المكتبة وترى "مكتبة المستقبل" النور لأنها إضافة إلى كونها حاجة قومية فقد باتت حتمية حضارية ومنذ أمد بعيد قد يعود إلى عهد العباسيين حين انشئوا "بيت الحكمة ببغداد" والى الفاطميين لمّا أقاموا "دار العلم" بمصر وإلى الأُمويين عندما أرسوا "مكتبة قرطبة" بالأندلس والوطن العربي يفتقر إلى بعث مكتبة قومية.

ويأتي هذا المشروع في صلب التحولات التي تشهدها مجتمعاتنا اليوم في مجال العلوم والاتصال والتي تتميز أساساً بالانفجار المعرفي والتدفق الهائل للمعلومات، والتطور المذهل لتكنولوجيا الاتصال، وتعقّد طرق الخزن والمعالجة، والاسترجاع. فقد أملت هذه التحولات ضرورة إرساء نظم معلومات وطنية وقومية، ويعد مشروع المكتبة القومية المركزية أحد مقومات نظام المعلومات والتوثيق على المستوى العربي. لكن لا أحد منا يدّعى أنه بالإمكان أن نعالج في ورقة واحدة كل

* أستاذ بالمعهد الأعلى للتوثيق بتونس.

الجوانب التي تمكننا من تصور سليم لإرساء مكتبة قومية مركزيةَ تستجيب إلى حاجة وخصوصيات الأمة العربية وتواكب حاضرها ومستقبلها. فالبعد القومي للمكتبة القومية المركزية يعد رهاناً حضارياً يحتاج إلى بحوث موسعة ودراسات ميدانية ولقاءات، وإلى ندوات ويحتاج أيضاً إلى تشريك أطراف وهيآت عربية مختصة أخرى قد لا تكون متواجدة بيننا في هذا اللقاء ولهذه الخصوصيات اقتصرنا في هذه الورقة على تناول بعض العناصر من مهام المكتبة القومية المركزية :

- جمع النتاج الفكري العربي.
- مرصد (بنك) المصطلحات.
- مركز البحوث والدراسات والتعاون في مجال التوثيق والمعلومات.

وطبقاً لما يهدف إليه لقاؤنا اليوم وهو الدرس وتبادل الآراء نحو تحديد تصور سليم لبعث المكتبة القومية المركزية، فإن مساهمتنا تبقي في حدود اقتراحات تطرح للنقاش وأن بدت هذه المساهمة أحياناً في شكل توصيات.

من مهام المكتبة المركزية تجميع النتاج الفكري :

تبقى المهمة الأساسية للمكتبة القومية المركزية هي استقطاب وتجميع النتاج الفكري العربي، طبقاً لما يمليه التوجه الحديث لاستراتيجية التوثيق والمعلومات في الوطن العربي، والمراد بالنتاج الفكري بالدرجة الأولى هو الأعمال الفكرية التي أُنتجت أو صدرت في الوطن العربي أو عنه. وتبدو عملية التجميع هذه تقليدية ومن اليسير تحقيقها ولكن الأمر بالنسبة للمكتبة القومية المركزية يختلف عن الإجراءات المعمول بها لدى المكتبات الوطنية العربية.

فأي نتاج عربي ينبغي أن يكون محل حصر وتجميع ؟

وهل تبقى مجموعة المكتبة المركزية مقتصرة على الأعمال الفكرية العربية فحسب ؟

وكيف ستكون صيغة الاقتناء ؟

من البديهي جداً أن لا نتجاهل متابعة الإنتاج الفكري العالمي واقتناءه ليكون حتماً جزءاً من مجموعة المكتبة القومية المركزية وخاصة الإنتاج ذا الدرجة العلمية والأدبية العالية، ذلك أنه إذا اقتصرنا على الاهتمام وتجميع الأعمال العربية فحسب فهذا التوجه سيؤدي إلى الانغلاق والشوفينية وربما التطرف الثقافي إضافة إلى عدم مواكبة التطورات العلمية العالمية.

أما من حيث متابعة الإنتاجات الفكرية العالمية وجلبها فليس هنالك في نظرنا عائق إذا توفرت الاعتمادات المادية. فالمنشورات العالمية وخاصة منها تلك التي تتميز بمستواها المعرفي الرفيع، توجد في الببليوغرافيات والفهارس الموحدة المتخصصة منها والعامة وقواعدها المتوفرة مباشرة **(ON-LINE)** أو على الأقراص المكتنزة أو قواعد بيانات أخرى كقواعد ناشري الكتب. فالبلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية خاصة قد خطت أشواطاً هامة في مجال النشر الببليوغرافي والخدمات المرجعية ونظم المعلومات عامة. ولمتابعة هذه الإنتاجات يكفي أن يتم بحث دوري دقيق في هذه النظم العالمية للمعلومات وقواعدها للتعرف على مستجدات الإنتاج الفكري.

ولكن عملية ضبط الإنتاج الفكري واقتناءه تبدو أكثر صعوبة وربما صعبة جداً عندما تتعلق بالإنتاج الفكري العربي، هذا الإنتاج الذي يأتي في المقام الأول في عملية الاقتناء وتكوين مجموعة المكتبة القومية المركزية.

أتصور أن سياسة الإقتناءات وحصر الإنتاجات الفكرية العربية التي ستتوخاها المكتبة القومية المركزية ستعتمد أساساً على ما ضبطته الببليوغرافيات الوطنية على مستوى القطر.

لكن هذا الأسلوب لن يؤدي إلى تنمية مجموعة المكتبة بالشكل السليم، لأننا نعلم أن ضبط الإنتاجات والإعمال الفكرية في البلاد العربية يشكو من نقائص في الأقطار التي وجدت بها مكتبات وطنية أو في غيرها من الأقطار التي لم تركز بها مكتبات وطنية ومن بين هذه النقائص نذكر :

- إصدار ببليوغرافيات محصورة في الكتب التي اقتنتها المكتبة بموجب قانون الإيداع ولا تشمل القيود الخاصة بأصناف أخرى من الوثائق كالتقارير والمطبوعات الحكومية والإنتاج الفكري على أوعية غير ورقية.

- عدم إصدار الببليوغرافيا الوطنية بالسرعة الممكنة.

- إصدار ببليوغرافيا غير متسلسلة لا تحمل صفة الحداثة والتحيين.

- عدم الاشتراك والربط في قواعد البيانات المتخصصة في توفير مداخل ببليوغرافيا الكتب المنشورة.

- غياب مراكز معلومات ببليوغرافية.

أمام هذا الوضع الذي يعاني منه حصر النتاج الفكري العربي على مستوى الأقطار، كيف يمكن أن نتصور سياسة استقطاب هذا النتاج بالنسبة للمكتبة القومية المركزية، فالاعتماد على ما توفر من ببليوغرافيات وطنية لن يكون الخيار الأمثل، لذا وحتى لا تكون عملية تجميع الأعمال الفكرية العربية منقوصة ولا ارتجالية في سياسة الإقتناءات للمكتبة، اعتقد انه يتعين إعداد بحث موسع يقوم به فريق من الخبراء العرب برعاية المكتبة القومية المركزية وبمشاركة المكتبات الوطنية وجهات متخصصة أخرى ويهدف هذا البحث إلى حصر الببليوغرافيات الوطنية وتحيينها لتكوين مجموعة المكتبة القومية المركزية، ومن ناحية أخرى يكون هذا البحث فرصة للمكتبات الوطنية والهيآت المسئولة لمراجعة ببليوغرافياتها وتحديثها.

وفي ما يتعلق بكيفية تجميع هذا النتاج الفكري فينبغي أن يقع التفكير في الصيغة المثلى لتكوين رصيد المكتبة وحفظه

إن اقتناء وحفظ كل ما وقع حصره وانتقاؤه من أعمال فكرية نشرت في الوطن العربي أو عنه إضافة إلى النتاج العلمي العالمي لا يمكن أن يكون ممركزاً في فضاء واحد وذلك لضخامة حجم مجموعة المكتبة من ناحية ومن ناحية أخرى تواجد المكتبة ممركزة في قطر واحد لن يخول كل مستفيد التنقل بسهولة عند الحاجة نظراً لظروف التنقل وإجراءات السفر.

واعتباراً لهذه المعطيات يقترح أن تكون مجموعة المكتبة المحفوظة في البناية المركزية للمكتبة متكونة من الكتب والمراجع العلمية العامة في المجالات المتعددة والماسّة أساساً بالوطن العربي، ويبقى دور المكتبة في تجميع الأعمال يتمثل في إيصاله للمستفيد بصفة مباشرة عن طريق شبكات الاتصال وقواعد البيانات المرجعية، وعملية الاتصال المباشر هذه لا تقتصر على إعطاء الوصفة الببليوغرافية للمرجع بل يتعين أن تكون مصحوبة بالمستخلص لنفس المرجع.

مرصد المصطلحات :

تتعدى وظيفة المكتبة الإقتناءات وتنمية المجموعات وحفظها وجعلها على ذمة المستفيدين بل تولدت وظيفة أخرى أصبحت أساسية في دور المكتبة أملاها التطور السريع في مجال علوم المعلومات والتوثيق، ألا وهي مواكبة المستجدات والمصطلحات وتعريبها والاستخدام السليم للغة التوثيق من اختيار الواصفات ورؤوس الموضوعات وصياغة المكانز لتحديد عبارات التكشيف والاستفسار، فقد جاء في ورقة عمل لعمرو أحمد عمرو[1] إن تراكم المصطلحات غير المعربة يقدر بـ 150 ألف مصطلح تقني وحوالي 100 ألف لفظ عام والمستجدات المصطلحية تزداد سنوياً بما يقدر بـ 18 ألف مصطلح. وأمام هذا التزايد في المصطلحات يواجه أهل اللغة العربية صعوبات في التحكم والسيطرة على المستجدات المصطلحية إضافة إلى غياب هيأة ذات سلطة تنفيذية فاعلة تواكب وترعى حركة، وتعريب المصطلحات، كل هذا أدى إلى :

- التخلف الزمني في وضع المصطلحات وتعريبها.
- اختلاف وتنوع الترجمات لقوائم المصطلحات، وتواجد أكثر من لفظ عربي لمصطلح واحد وخاصة في ما يتعلق بعلوم المعلومات والتقانية والأمثلة لا تحصى، ويكفي أن نذكر مصطلحات متعددة مستعملة في أقطار متعددة لمعنى واحد مثال الضبط الببليوغرافي –القيود الببليوغرافية – السيطرة الببليوغرافية.

فرغم أن القصور لا زال قائماً وقد يزداد في الاتساع، فإن المكتبيين وأهل الاختصاص في مجال التعريب والمصطلحات واعون بأهمية مواكبة المستجدات المصطلحية ومردودها على الخدمات المكتبية، ونسجل الجهود التي بذلت من قبل مؤسسات وهيآت عربية كالمجامع العربية والمكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية والتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس قبل إلغائها سنة 1989[2] وكل هذه الجهود تستحق التقدير، ولكنها كانت تتصف بالتشتت وعدم التنسيق. فإرساء المكتبة القومية المركزية يوفر في نظرنا الإطار الملائم لمواكبة ومتابعة المستجدات المصطلحية للتنسيق بين الهيآت المتخصصة والباحثين والمختصين في مجال المصطلحات ببعث مرصد مصطلحات متصلة لعلوم المعلومات والتوثيق كأحد هياكل المكتبة.

أهداف المرصد :

* العمل على منهجية محددة لوضع وتوحيد المصطلحات تكون بمثابة المرجع والمواصفة لوضع المصطلحات العربية تعتمدها المكتبات العربية وحتى مؤسسات التكوين في مجال التوثيق والمكتبات والمحفوظات "الأرشيف".

* تقديم خدمات مصطلحية متخصصة في مجال علوم المعلومات والاتصال.

* تطوير المنهجيات التطبيقية.

* التنسيق والتعاون مع الأطراف والهيآت النشطة في مجال المصطلحات والتعريب، وهذه المؤسسات قد تكون تكوينية كالجامعات، أو منظمات مهنية كالاتحادات في ميدان العلوم والاتصال، أو تكون وطنية كمراكز التوثيق الوطنية ودور المحفوظات "الأرشيف"، أو عربية إقليمية أو منظمات دولية كمنظمة اليونسكو.

الهيكل التنظيمي للمرصد :

يتوقع المرصد من الناحية التنظيمية ضمن الخدمات المكتبية ويتكون في هيكله من قسمين :

قسم المستجدات المصطلحية والتحرير :

ويؤمن في وظائفه :

* رصد المصطلحات الجديدة وتقييمها وصياغة مقترحات وتقارير حول توحيدها.

* القيام بتصنيف المصطلحات وتحديد الواصفات وربطها مع بعضها لاعتمادها كمصطلحات موحدة في لغة التوثيق وإعداد المكانز ولغات التكشيف المقننة.

* التنسيق مع الهيئات الاستشارية الأخرى التي من شأنها أن تساعد على توحيد أو تحديث أو تعريب المصطلحات.

قسم الأعمال الفنية والخدمات :

تتمثل مهامه إجمالاً في :

* الأعمال الفنية، أي تنزيل وتخزين ومعالجة نظام المصطلحات.

* برمجة إرساء نظام الاسترجاع وتحديث المصطلحات.

* تأمين خدمات مصطلحية محوسبة مباشرة عن بعد.

مركز البحوث والدراسات والتعاون :

بالرغم من أن مجال البحوث والدراسات في مجال علوم المعلومات أبعد ما يكون عن حالة التقاعس والجمود الكلي في الوطن العربي لكنه وان اتصف بالحركية النسبية فإنه يبقى في حاجة إلى المزيد من الدفع والتنسيق، لأن ميدان البحوث والدراسات العلمية في مجال المكتبات والتوثيق والمحفوظات "الأرشيف" لازال يتصف في بلادنا بالظواهر التالية :

* تفاوت البحوث والدراسات في ما بين الأقطار العربية من حيث عدد الدراسات.

* عدم الانتظام في النشر.

* محدودية المواضيع التي تتناولها تلك البحوث والدراسات، فغالباً ما تكون الدراسة مقتصرة على موضوع واحد، أو مؤسسة واحدة في نفس القطر الواحد، ولا تتناول البعد القومي.

* تقليدية (كلاسيكية) أو تقادم المواضيع المتناولة أي ليس هنالك تجديد في طرح الإشكاليات المعالجة في تلك البحوث والتي أفرزتها التطورات العلمية التقانية في مجال علوم المعلومات.

* غياب التنسيق والتعاون فيما بين الأقطار العربية النشطة نسبياً في ميدان البحث.

* قصور جانب هام من المنشورات المعالجة لقضايا المكتبات والتوثيق والمحفوظات "الأرشيف" الصادرة بالعربية على أعمال معرّبة أي حققها باحثون غير عرب في واقع غير عربي وهذه حقيقة أثبتتها الدراسات الببليومترية، فلهذه الأسباب وغيرها عديدة والتي تعوق عنصر البحث والدراسات الذي هو أهم استثمار للتقدم العلمي والتنمية، فإنه يتعين التفكير في بعث مركز دراسات وبحوث ونشر وتعاون ضمن هياكل المكتبة القومية المركزية.

أهداف المركز :

* إعطاء دفع متجدد لدعم البحث العلمي في علوم المعلومات في الوطن العربي وعن الوطن العربي.

* التنسيق ودعم التبادل والشراكة بين المؤسسات العربية المتخصصة في مجال البحوث والدراسات المكتبية والتوثيقية.

ومن الناحية التنظيمية فيمكن أن يتكون المركز من ثلاثة أقسام :

قسم البحوث والدراسات :

توكل إليه مهام :

* القيام ببحوث تعالج قضايا مكتبية توثيقية ذات طابع عربي قومي.
* الإشراف على دراسات ميدانية متعلقة بالمكتبات العامة أو المتخصصة من شأن نتائجها أن تساعد على سبل تطويرها.
* إرساء نظام الاسترجاع وتوفير مستخلصات البحوث وإيصالها إلى المستفيد عبر الاتصال المباشر.
* تنظيم الملتقيات والندوات العلمية.

قسم النشر :

يهتم هذا القسم بالمهام التقليدية لقسم النشر وتتمثل في :

* إصدار المنشورات العلمية للمكتبة.
* نشر مطويات تعرف بنشاطات المكتبة بصورة منتظمة.

قسم التعاون والتبادل في مجال التوثيق والمعلومات :

إن الدور الذي يؤديه هذا القسم يساهم بشكل كبير في إنجاح مهمة المكتبة ككل. لقد ذكرنا أن تقاعس العمل المكتبي والتوثيق واختلاف أساليب معالجة الوثائق وقضية الاتصال والمصطلحات مرده إلى غياب تقاليد التنسيق والتبادل بين المؤسسات المختصة في الوطن العربي، وإن وجدت تقاليد التعاون فعادة ما تكون ثنائية بين مؤسسة وأخرى، وإن توسعت تكون بين القطر والقطر، ومن هنا يأتي عنصر التعاون والتبادل والتنسيق في العمل المكتبي والتوثيقي والمعلوماتي عامةً كأحد أهداف المكتبة.

ويهدف بعث هذا القسم إلى ضبط ومتابعة استراتيجية التنسيق والتعاون العربي وحتى العربي الدولي. وتشمل هذه الاستراتيجية :

* العمل على توحيد طرق المعالجة ولغة التوثيق.
* تبادل البيانات والمستخلصات والوثائق.

* الربط بشبكات الاتصال وقواعد البيانات.

* تنظيم دورات تدريبية لفائدة المهنيين والطلبة العرب.

الخاتمـــــــة :

يمثل إرساء مكتبة قومية مركزية تخدم الأمة العربية وتستجيب إلى حاجتها في إطار توجه حديث لاستراتيجية التوثيق والمعلومات مشروعاً ضخماً وواعداً لمجابهة تحديات تطور أنظمة المعلومات والتحكم فيها والاستفادة منها.

وإن لقاءنا اليوم كمختصين وأمناء مكتبات وطنية ومشرفين على قطاع المكتبات في البلاد العربية يعتبر مرحلة "مخاض" مهمّة وضرورية حتى يرى المولود الجديد "مكتبة المستقبل" النور دون تعثر ولا إعاقة.

ولكن لقاءنا هذا يبقى على مستوى التحديد النظري لشروط إرساء المكتبة، وهيكلتها، وضبط مهامها، وأهدافها، إذا لم تتدخل أطراف فاعلة أخرى لها النفوذ والصلاحيات لدعم المكتبة القومية المركزية ورعايتها. وأعني بهذه الأطراف الحكومات والمنظمات والمسئولين العرب على قطاع المكتبات والتوثيق والمعلومات والثقافة عموماً، لأن لهؤلاء تعود مسئوولية الإرادة السياسية والإدارية، والدعم التشريعي والمادي، والمتابعة التي من دونها قد يجهض هذا المشروع أو يشل وهو في المرحلة الأولى من عمره -لا سمح اللّه-.

المراجع :

(1) مدرسة منهجية عربية للمصطلح أساساها التقييس والحوسبة: عمرو أحمد عمرو ورقة مقدمة لندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علماً وتطبيقاً، تونس 7-10 ناصر (جويلية/تموز) 1986. ص 3.

(2) اختيار مصطلحات للمكنز: د. إميل سماحه وأ. محمود أحمد إيتم، المجلة العربية للمعلومات. 1995. ص 6.

دور المكتبة القومية المركزية
في إصدار الببليوغرافية العربية الشاملة

محمد ناصر بن موسى *

مدخل :

منذ بداية التفكير فى إعداد هذه الورقة لم افكر فى التطرق الى الجوانب الفنية فى مجال الببليوغرافية ولكن كان التركيز منصبا على تقديم لمحة موجزة عن ضرورة إصدار الببليوغرافية القومية العربية الشاملة وتوضيح دور المكتبة القومية المركزية وسبل إنجاز هذا العمل الضخم .

وتعتبر عملية إصدار الببليوغرافية شاملة تضم الإنتاج الفكرى العربي لجميع الأقطار العربية بالاضافة الى كل ما كتب عن الوطن العربي بكل اللغات سواء كانت صدرت داخل الوطن العربي او خارجه بإختلاف أشكال أوعية المعلومات المتعددة وتحقيق شمولية الحصر لهذا الإنتاج الفكري للأقطار العربية وما تزخر به من مفكرين وعلماء وكتاب ومثقفين ومؤسسات مختلفة علمية وتعليمية وحكومية ...ودور للنشر ، ان إنجاز هذا العمل لا يعد أمراً هيناً فإنجازه يحتاج الى وقفة من المسؤولين والمتخصصين العرب لتوحيد الجهود ووضع الضوابط الفنية ومواصفات مقننة محددة وفق التقنينات الدولية للأخذ بها عند إصدار الببليوغرافيات الوطنية للأقطار العربية وفق نسق موحد من حيث تبويبها ونظم التصنيف المستخدمة ، ورؤوس الموضوعات ، ومداخل الفهارس ...الخ ، الى غير ذلك من

---

* أمين مكتبة مركز بحوث الأحياء البحرية : تاجوراء / الجماهيرية.

الأمور التى تساعد على إصدار ببليوغرافية قومية عربية شاملة جامعة تتفادى القصور وتتصف بالشمولية

ويمكن تحديد مفهوم الببليوغرافية القومية بأنها وسيلة لحصر وتسجيل كل ما يصدر من الإنتاج الفكري العربي داخل أو خارج الوطن العربي عن مؤلفين عرب بالإضافة إلى المطبوعات الأخرى التى تهتم بالامة العربية والقومية العربية وتسهيل عملية الوصول لهذا الإنتاج وذلك بما تقدمه من معلومات وصفية شاملة عن المصنفات، كما تعتبر وسيلة للتعريف بالإنتاج الفكري العربي وتقديمه للأمم الأخرى.

مهام المكتبة القومية المركزية :

من المهام الأساسية التي يمكن أن تقدمها المكتبة القومية المركزية ما يلي :

1 - جمع وحفظ كل المصنفات من الإنتاج الفكري العربي والتي تم طبعها ونشرها داخل وخارج الوطن العربي.

2 - جمع كل ما يكتب وينشر عن الوطن العربي بمختلف لغات العالم وفي مختلف المجالات وحفظه وتنظيمه.

3 - إصدار الببليوغرافية القومية العربية.

4 - أن تكون بمثابة مركزاً للضبط الببليواغرافي العربي.

5 - إعداد الفهارس الموحدة مع المكتبات الوطنية لتعريف الباحثين والدارسين العرب بأماكن مختلف أوعية المعلومات لتسهيل الوصول إليها وطلبها.

6 - القيام بالعمليات الفنية المكتبية للمحتويات والربط آلياً مع المكتبات الوطنية العربية.

7 - جمع أكبر عدد ممكن من المخطوطات العربية والإسلامية وتصوير المخطوطات وتقديم نسخ مصغرة عنها على "ميكروفيلم" للباحثين.

البيبليوغرافية والمكتبة القومية المركزية :

تعتبر عملية إصدار الببليوغرافية القومية من أهم وظائف المكتبة القومية حيث إن الببليوغرافية القومية هي وسيلة لحصر الإنتاج الفكري العربي والمكتبة القومية هي مكان تجميع هذا الإنتاج الفكري، لذلك فإن على المكتبة القومية المركزية أن تقوم بالدور المنوط بها وهو إصدار الببليوغرافية القومية العربية.

وهنا نشير إلى أنه يجب التنسيق او ترك مهمة إصدار هذه الببليوغرافية القومية العربية الشاملة للمكتبة القومية المركزية بدلاً من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي تصدرها تحت عنوان "النشرة العربية للمطبوعات" ولكن لا يتم هذا الا بعد ان تقف المكتبة على قدميها وتقوم باستقطاب الكوادر الفنية المتخصصة ذات الكفاءة والمؤهلات العالية ، وتقديم الدعم الكامل من جميع الأقطار والمؤسسات العربية ولن يتأتى هذا إلا عن طريق العمل بجانب من مضمون توصيات المؤتمر الثاني للإعداد البيبليوغرافي للكتاب العربي الذى عقد ببغداد سنة 1977 بعد تحويرها بما يتمشى مع مشروع المكتبة القومية المركزية :

1 – الانتظام في تزويد المكتبة القومية المركزية بالإنتاج الفكري لكل قطر عربي.

2 – إصدار البيبليوغرافيات الوطنية لكل قطر عربي وتزويد المكتبة القومية المركزية بهذه البيبليوغرافيات الوطنية لتحقيق الشمولية في البيبليوغرافية القومية العربية الشاملة.

3 – التعاون والتنسيق بين المكتبة القومية المركزية ومراكز البيبليوغرافيا القطرية.

4 – الاهتمام بالضبط البيبليوغرافي في الدول العربية وإنشاء مركز ببليوغرافي في كل قطر عربي.

بالاضافة الى :

1 - إصدار تشريع عربي نضمن به التزام جميع المكتبات الوطنية العربية أو من يقوم مقامها بتزويد المكتبة القومية المركزية بالإنتاج الفكري القطري مع التأكيد على قيام الأقطار العربية التي لا يوجد بها مكتبات وطنية أو قانون إيداع بالإسراع في إنشاء مكتبات وطنية وإصدار قانون إيداع وطني لضمان تنظيم عملية تزويد المكتبة القومية الوطنية بها بالمصنفات الوطنية.

2 - تقديم الدعم المستمر والمتواصل من اتحاد الناشرين العرب للمكتبة القومية المركزية.

وعند إعداد الببليوغرافية القومية العربية الشاملة يجب مراعاة التالي :

1 - الشمولية للإنتاج الفكري العربي.

2 - تطابق المعلومات المقدمة مع واقع المواد المنشورة وفق قواعد موحدة وتقنية.

3 - تنظيم المعلومات المقدمة بطريقة تساعد على الوصول السهل والسريع للمحتويات الببليوغرافية.

4 - الانتظام في طريقة الصدور.

5 - توفير الإمكانيات المالية اللازمة لإصدار الببليوغرافية بالشكل المناسب.

الخاتمة :

بما أن من أهم مهام وأهداف المكتبة القومية المركزية تجميع الإنتاج الفكري العربي في جميع نواحي ومجالات المعرفة وفروعها التي صدرت في وطننا العربي بل ويتعدى دورها إلى تجميع كل الإنتاج الفكري العالمي ذات العلاقة بوطننا العربي وقوميتنا أي كل ما كتب عن مجتمعنا وقوميتنا خارج أرضنا العربية وبالتالي فإن هذا الدور الكبير الذي تلعبه المكتبة القومية المركزية يحتم عليها أن تقوم

بإصدار الببليوغرافية القومية العربية الشاملة وطبعها ونشرها وتوزيعها وتقديمها إلى المثقف العربي ليتعرف ولينهل من كل أصناف الفكر العربي بتنوع أشكاله وثقافته ومذاهبه ونظرياته.

وهذا ما نأمله من إنشاء مكتبة قومية مركزية عربية تنمي حركة الثقافة وتدعم الكتاب العربي والمثقف العربي عن طريق قيامها بالتعريف بالإنتاج الفكري ووضعه بين يدي المثقفين والباحثين والدارسين العرب ومن هنا نثبت بأننا مازلنا كأسلافنا أهل حضارة وثقافة غنية بالعلم والفكر، أسلافنا الذين سبقوا غيرهم من الأمم في الاشتغال بمجال المكتبات وأسّسوا العديد منها في مختلف المدن الإسلامية لكي يُيَسِّروا الأمر على طلبة العلم للحصول على ما يحتاجونه من مخطوطات ومعلومات، ولعل أكبر دليل على ذلك مكتبة بيت الحكمة في بغداد التي أسسها الخليفة العباسي هارون الرشيد، بالإضافة إلى أن العرب من أوائل من أشتغل في مجال الببليوغرافيا وهناك العديد من الأدلة على ذلك، فنجد أن أبن النديم يُعتبر هو الرائد الأول في علم الببليوغرافيا عند العرب كما يعتبر كتابه الفهرست أول ببليوغرافية شاملة للتراث العربي، والذي نتمناه أن تكون الببليوغرافية القومية العربية امتداداً لعمل ابن النديم من خلال شموليتها للفكر العربي، وكذلك كتاب مفتاح السعادة ومصباح السيادة الذي ألفه طاش كبرى زادة، وما له من أهمية كبيرة في التراث العربي الإسلامي، إذ يعتبر موسوعة ببليوغرافية للكتب المؤلفة في التراث الإسلامي.

وحتى نكمل ما قام به أجدادنا في مجال المكتبات ونعمل على تطويرها في وطننا العربي وعلى مواكبتنا لغيرنا من الدول يجب علينا أن نرتقي بالمشاريع المكتبية عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة من خلال استخدام الحاسب الآلي في مجال إعداد الببليوغرافيات، بحيث لا يقتصر استخدام هذه الميكنة على تحقيق السرعة والدقة فقط بل يتعداها إلى فتح آفاق واسعة بخصوص شمول الببليوغرافيات وطرق تنظيمها واسترجاعها آلياً.

المراجع :

1- ابوبكر محمد الهوش. تطور الضبط الببليوغرافي للمطبوعات الرسمية فى ليبيا 1951-1977 دراسة وتوصيات بهدف تحسينه .- طرابلس : مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، 1988

2- ابوبكر محمد الهوش. مدخل الى علم الببليوغرافيا .- طرابلس : قطاع الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، 1981

3- المؤتمر الثاني للإعداد الببليوغرافي للكتاب العربي (بغداد من 3 - 12 ديسمبر 1977) .- بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، 1979

4- محمد سلمان على. الببليوغرافيا فى الماضي والحاضر .- دمشق : وزارة الثقافة، 1995

تصور أساسي لعمل
المكتبة القومية المركزية

د. إبراهيم آدم إسحاق*

تمتاز المكتبة القومية المركزية THE NATIONAL LIBRARY عن أنواع المكتبات الأخرى، بأنها المكتبة المرجعية للدولة THE STATE REFERENCE LIBRARY والتي عليها تعتمد في استقاء المعلومات الموثقة التي بموجبها ترسم معالم تاريخها الوطني والحضاري، أو تلك التي تؤسس عليها حياتها العلمية والفكرية، أو تلك التي توجه خططها التنموية، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو غيرها، ومن ثم فهي، بهذه الصفة، مكتبة تقوم بإنشائها جهة حكومية مختصة ذات صبغة سيادية في الدولة، لتكون بمقتضى ذلك، المكتبة الوطنية للدولة THE STATE NATIONAL LIBRARY

وظائف المكتبة الوطنية :

المكتبة الوطنية، بهذا المفهوم الشامل الذي سبق ذكره يراد لها أن تكون مكتبة الأمة جميعها، تخدمها في جميع فروع المعرفة التي وصل إليها علم الإنسان، وذلك بإعدادها وتقديمها لطلاب المعرفة من العلماء والباحثين وغيرهم وفق ما يتاح لها من وسائل، ولهذا فإنه من الممكن تقسيم الوظائف التي تقوم بها المكتبة الوطنية إلى وظائف عامة وأخرى فنية.

---

* أمين مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية : السودان.

الوظائف العامة للمكتبة :

1- جمع التراث الفكري للأمة :

إن من أهداف المكتبة القومية المركزية، وفق تعريفها السابق أن تقوم بجمع التراث الفكري والعلمي للأمة، وفي حالة التراث العربي الإسلامي الذي هو الأساس لتراث هذه الأمة وفكرها وحضارتها، فإنه يرجى منها أن تقوم بجمع كل ما تصل إليه يدها من هذا التراث، مخطوطاً كان ذلك أو مطبوعاً منذ أول كتاب صنف بالعربية وحتى يومنا هذا بوصفه تراثاً مشتركاً للأمة جميعاً.

2- إعداد التراث المكتوب وتقديمه للقراء :

ولئن كان من وظائف المكتبة القومية جمع تراث الأمة الفكري العلمي وغيرها، فإن من وظائفها كذلك إعداد هذا التراث وتهيئته للإطلاع عليه بشتى وسائل النشر وفق النظم العلمية المتبعة في هذا الخصوص من طباعة و تصوير وتنظيم وتقديمه للقراء باستخدام أنظمة المعلومات الحديثة من كمبيوتر ومن شبكة للمعلومات وغيرها.

3- إعداد الدراسات التي تخدم قضايا الوطن :

ومن وظائف المكتبة الوطنية كذلك أن تقوم بخدمة قضايا الوطن في مجالات التنمية الفكرية، والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وذلك إما بإعداد البحوث التي تتناول تلك القضايا بوجه عام، وإما بنشرها وتنظيمها وتقديمها للباحثين والقراء.

4- تجميع الإنتاج الفكري للأمة :

ومن وظائف المكتبة الوطنية كذلك تجميع الإنتاج الفكري للأمة، سوء الذي كتبه مواطنو الدولة الذين يعيشون داخلها، أو كتبه من هم يعيشون خارجها من

مواطنيها، أو مما كتبه الآخرون عنها في أي موضوع ذي صلة سواء أكان موافقاً لسياستها وخططها وبرامجها، أم مخالفاً لها.

5- إعداد الدراسات المتخصصة :

يرى طائفة من علماء المكتبات والمعلومات أن تقوم المكتبة الوطنية في حالة عدم وجود مراكز متخصصة للبحوث، أن تقوم بنشر الدراسات المختلفة في المجالات العلمية التي تحتاجها الدولة، كالدراسات الاستراتيجية، ودراسات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والدراسات العلمية والتقنية وغيرها.

6- الجوانب الفنية في وظائف المكتبة الوطنية :

ولعل من المفيد في هذا الباب أن نذكر بعض الجوانب الفنية التي تندرج في عِداد وظيفة المكتبة المركزية الوطنية، ذلك أن هذه المكتبة إلى جانب قيامها بحفظ المعلومات الوطنية :

- منوط بها كذلك توفير المعلومات العلمية والفنية والإحصائية لأجهزة الدولة بأنواعها، وبخاصة المعاهد ذات الطبيعة العلمية المتخصصة ومراكز صُنع القرار في الدولة كمجلس الوزراء والمجالس النيابية، والمجالس الاستشارية، والهيئات التشريعية والقضائية ونحوها.

- يناط بهذه المكتبة الوطنية أن توفر لها المعلومات الموثقة التي عليها تستطيع هذه الأجهزة بناء سياساتها العليا ولهذا فإنه يراد لهذه المكتبة أن يكون من وظائفها كذلك :

أ- إنشاء نظام أو أنظمة للمعلومات (Infomation System) وفق أحدث الطرق العلمية التي بدأ العالم المتقدم يعمل بها، وذلك كشبكات الإنترنت (Inernet) وأنظمة الستلايت (Satallite Information System) وغيرها من وسائل تقنية المعلومات في عالمنا المعاصر.

ب- برمجة المعلومات بطريقة علمية، وفق أحدث نظم المعلومات بحيث يسهل التعامل معها والإفادة منها في أقصر مدة ممكنة.

ج- خلق قنوات تعامل مع المكتبات النظيرة لها في العالم، ذلك أن العالم، كما يقولون، أصبح قرية صغيرة، وأصبحت وسائل التحكم في إدارتها هي شبكات تقنية المعلومات كما هو معروف ولابد إذن للمكتبة الوطنية أن تجعل إيجاد مثل هذه القنوات واحدة في وظائفها الأساسية.

د- الاضطلاع بمهام مركز المعلومات (Information Center) على المستويين الوطني والعالمي بمعنى أن تكون بمثابة بنك للمعلومات (Information Bank) وذلك لكي تقوم بتقديم المساعدة في إجراءات تداول المعلومات بالطرق والمواصفات القياسية الموحدة.

هـ- الاضطلاع بمهام المركز الوراقي الوطني- الببليوغرافيا الوطنية (National Bibliography).

و- القيام بتخطيط وتنسيق الإعارة بين المكتبات في الدولة (الإعارة الداخلية بالمكتبات) والتزويد وبخاصة فيما يتصل بالمعلومات التي عليها تبنى الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ز- إعداد الفهارس الفنية اللازمة التي تيسّر العناية بالمعلومات السريعة وفق الأنظمة المنهجية في علم المعلومات كما عليها القيام بمهمة الفهرس الوطني الموحد في القطر كله (National Union Cataloge).

ح- القيام بمهمة الأرشيف الوطني (National Archive) الذي يحفظ الوثائق والسجلات الرسمية للدولة وفق نظم علمية، اللهم إلا أن تكون هناك (دار متخصصة لحفظ هذه الوثائق المركزية) فيصبح حينئذ أمر حفظ تلك الوثائق من واجباتها.

ط- القيام بمهمة التدريب في مجال المكتبات والمعلومات.

كيفية نشأة المكتبة الوطنية :

إذا كانت المكتبة الوطنية هي مكتبة ذات أهداف قومية، فبمقتضى ذلك يجب أن تحظى هذه المكتبة برعاية الدولة، وذلك بالإشراف عليها من مؤسسة ذات صفة سياسية من جهة وبدعمها مالياً ومن التشريعات التي تقنن لها شخصيتها الاعتبارية من جهة أخرى. ولهذا فإن المكتبة الوطنية ينبغي أن تنشأ بموجب تشريع أو قانون تصدره الدولة تراعي فيه ما يأتي :

1- أن يحدد في هذا القانون أهداف هذه المكتبة الوطنية ووظائفها التي تقوم بها، وذلك وفقاً للمعايير الدولية التي تحكم المكتبات الوطنية.

2- أن ينص في هذا القانون صراحة على عدم تبعية المكتبة الوطنية إلا لمؤسسة وطنية ذات صفة سياسية، كالمجلس الوطني، أو البرلمان أو مجلس الرئاسة، أو مجلس السيادة أو ما في حكمها.

3- أن ينص في هذا التشريع أو القانون كذلك على قيام مجلس إدارة وطني لهذه المكتبة يرأسه وزير الثقافة وأن ينص كذلك على مهام هذا المجلس وعلى صلاحياته إذ انه المجلس الذي يناط به رسم سياسات المكتبة الوطنية والرقابة عليها تأكيداً لضمان تنفيذها.

4- أن ينص في هذا القانون كذلك على أن السياسات المالية للمكتبة هي من اختصاص مجلس إدارتها إذ انه الجهة المختصة بوضع هذه السياسات التي من شأنها أن تكون قومية أيضاً.

5- أن يحتوي هذا التشريع أو القانون على نصوص تخول الجهة السياسية التي تتبع لها المكتبة إصدار تشريعات أخرى مكملة لهذا القانون وذلك مثل قانون الإيداع، والتزويد، وقانون سيادة المكتبة المركزية القومية على ما دونها من المكتبات بالدولة، وقانون حصانة هذه المكتبة من تدخل أي جهاز تشريعي أو تنفيذي عليها غير المؤسسة السياسية التي تتبع لها المكتبة قانوناً.

6- أن ينص في هذا القانون كذلك على أن مجلس إدارة المكتبة هو الذي يقوم بتعيين الإدارة العليا للمكتبة مع إعطاء هذه الإدارة العليا نفسها قدراً من الاستقلال في إدارتها، وفي تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها وذلك كله وفق لوائح تحكمها.

أقسام المكتبة الوطنية :

للمكتبة الوطنية قسمان رئيسيان، بالإضافة إلى أقسام أخرى تقوم بإنشائها وفق حاجتها إليها :

القسم الأول : قسم المراجع :

والذي يعرف أحياناً بالمكتبة المرجعية (Reference Library)، ويضم هذا القسم عادة الكتب والمطبوعات والمخطوطات التي عرضت الوطن المعنى بطريقة أو بأخرى ،أو عالجت قضية من القضايا ذات صلة به سواء كتبها بنوه المقيمون داخله، أو بنوه الذين يقيمون خارجه أو ما كتبه الآخرون عنه.

القسم الثاني : قسم الإعارة : (Lending Library)

ولا يقصد بالإعارة هنا (Lending Section) الإعارة التي درجت عليها المكتبات الجامعية من إعارة للكتب أو المطبوعات داخلياً أو خارجياً وإنما يقصد بها إعارة المادة العلمية التي يحتويها أحد أقسام هذه المكتبة.

وتعرف مكتبة الإعارة عادة بأنها المكتبة التي تضم بين طياتها مادة علمية متحركة (Mobilized Material) ومن ثم تعد أكبر مستودع للوثائق العلمية، من دوريات، وتقارير، وبحوث، وإصدارات، وخرائط، وأفلام مسموعة ومرئية وغيرها من أنظمة النسخ المصغر (Micro Reproduction) لتسجيلات ولهذا فإن مكتبة الإعارة تعتمد في أداء رسالتها على ترسانة من أجهزة التصوير، ونظام متطور

للاتصـالات الداخليـة والخارجيـة، فضـلاً عـن مفـاتيح الوصـول إلـى محتويـات هـذا المستودع الذي استخدمت في ترتيبه أبسط نظم التصنيف.



ملاحظات حول
المكتبة القومية المركزية

د. جمعة شيخة *

فكرة إقامة مكتبة قومية مركزية عربية راودت وتراود كل المثقفين العرب تقريباً منذ حوالي عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن. وهي فكرة تذكرنا بالعصور الذهبية للثقافة العربية عندما كان الكتاب يؤلف في بغداد فتراه في نفس السنة بقرطبة، رغم وسائل التنقل التقليدية في ذلك الوقت. وقد يدرس بعضهم كتاباً في جامع القيروان فتجد صداه بعد أشهرٍ قليلة في أرجاء جوامع فاس وإشبيلية وبلنسية، والعكس كذلك صحيح، والسبب في هذا التلاقح الثقافي بين أقطار الوطن العربي واضح، لم تكن هناك عراقيل لتنقل الكتاب، لم تكن هناك حدود لمنع وصوله إلى أي مكتبة سواء أكانت عامة أم خاصة. فكنا فعلاً أمة كتاب بالمفهوم الديني والمفهوم الحضاري.

لكن اليوم، الأمر مختلف، فالكتاب هو إبداع وخلق تارة، وبحث وإنتاج تارة أخرى ولكنه بعد طبعه يصبح بضاعة والبضاعة لابد لها من ترويج، وطابعه ومروجه ينشد الربح، وهناك -زيادة على ذلك- في واقعنا العربي تباين في الأفكار واختلاف في المذاهب، فقد لا يعجبك كتابي فتمنعه، وقد لا يروق لي ديوانك فأرفضه، ويفتح من هنا باب يعسر غلقه.

لكل ذلك، هل يكون الخلاص والحل على يد مكتبة قومية مركزية عربية؟ مكتبة قومية عربية فوق كل الاعتبارات والحسابات والحساسيات. مكتبة قومية

---

* مدير عام دار الكتب الوطنية التونسية.

عربية لها استقلالها التـام وإن كـانت موجـودة علـى أرض دولـة لهـا قوانينهـا ؟ هـل تكون المكتبــة القوميــة المركزيــة كدولــة الفاتيكـان فـي إيطاليـا أو إمـارة مونـاكو فـي فرنسا؟

إن المكتبة القومية المركزية هدف سام ونبيل، لذا يجب أن ننظر فـي كيفية تجسيمه بخطى ثابتة حتى وإن كانت بطيئة.

هناك واقع نعيشه اليوم وهو وجود المكتبات الوطنية في كـل قطـر عربـي. وأنـا أعتـبر أن هـذه المكتبـات الوطنيـة هـي النـواة الأولـى لتكويـن المكتبــة القوميــة المركزية لكن دون أن تكون هذه المكتبة الأم تعويضاً لتلك المكتبات الوطنية.

نحن سنقوم بعملية عكسية للميلاد الطبيعي. هناك البنات موجودات. ومنهـن سـنصل إلـى خلـق الأم. ولإنشـاء علاقـات عضويـة بعـد ذلـك بينهـن وبينهـا. فهـن المرضعـات وهـى الرضيعـة، ونحتـاط لنجعـل مـن تنـوع اللبـن لهـذه الرضيعــة الأم مصدر قوة لها لا سبباً في القضاء عليها.

ولنتصور كيف ستكون المكتبة القومية المركزية. يجب أن نحدد لهـا أهدافا معينة وغايات مضبوطة. وكلما كانت هـذه الأهـداف والغايـات واضحـة كلمـا كـانت نسبة نجاح المكتبة القومية المركزية إنشاءً واستمراراً.

إن ما نطمح إليه بإنشاء مكتبة قومية مركزيــة قد يمكـن حصـره فـي ثـلاث نقاط :

1 - **جمع الإنتاج القومي** : العربي المعـاصر فـي شـتى مجـالات المعرفـة وخزنه إعلامياً.

2 - **حفظ التراث العربـي والإسـلامي** : المخطـوط وخاصـة مـا هـو مهدد بالتلف الآن وما يتطلب ذلك من آلات ترميم وتعقيم وتصوير.

3 - **رصد الإنتاج العالمي** : ولنجعل من انتمائنا إلى ثقافات غربية متعـددة وإطلاعنـا عليهـا ومعرفتنـا بـالطيب منهـا والخبيـث وسـيلة لعمليـة الانتقـاء الأفضــل والأجدر والأنفع.

هذه هي الأهداف فكيف التجسيم ؟

عملية التجسيم تقوم أساساً على ضبط تراتيب عملية للإنجاز. والصعوبات التي ستعترضنا هي من التعدد بما يجعل تحقيق المكتبة القومية المركزية نوعاً من التحدي لكل من لا يؤمن بما في تراثنا من قيم ثابتة وحضارة زاهية أعطت في الماضي وقادرة على العطاء اليوم نوعاً من التحدي لكل من أصابه الوهن في عزيمته فاعتقد أن العقل العربي غير قادر على الخلق والابتكار، في محاولة من هؤلاء لإدخال الشك في طاقتنا وكفاءتنا. وتلك لعمري حرب الهزيمة فيها أشنع من الهزيمة في المعارك التقليدية.

إن التجسيم يتطلب إنشاء لجنة قادرة تعمل لضبط التراتيب العملية للمكتبة القومية المركزية من حيث إطارها وما يستلزمه من تخصص، والتجهيزات وما تفرضه من تمويل، وتقنية حديث وما تتطلبه من عقول قادرة على مسايرة تطور سريع لميدان الإعلامية (الحاسوب / الكمبيوتر) في نهاية هذه القرن وبداية القرن الحادي والعشرين.

يجب الاحتياط من اتخاذ بعض المكتبات النموذجية العالمية اليوم مثلاً نحتذي به، فهذه المكتبات القومية هي لدولة واحدة، ونحن دول. ولهذه الدولة الواحدة إنتاج قومي واحد، ولنا إنتاج قومي وطني متعدد. لكن لا يمنع هذا من أن نقتبس من هذه المكتبات النموذجية بعض العناصر الإيجابية نستفيد منها ونحن في بداية الطريق.

إن التقنيات الحديثة يمكن أن تجعل من تعددنا ثراءً مفيداً، ومن تنوع إنتاجنا القطري لقاحاً منتجاً. فالمكتبة القومية المركزية عن طريق أقراص الليزر يمكن أن تكون لديها نسخة لكل محتوى المكتبات الوطنية، ويمكن أن نوجد العكس في مرحلة ثانية. فيكون لكل دولة عربية بمكتبتها الوطنية نسخة من المكتبة القومية المركزية.

إن ميدان الإعلامية اليوم يفتح أفاقاً كبيرة أمام المكتبات الكبرى في تنظيمها وحسن استغلال محتواها. وهذا هو الهدف الأسمى للمكتبة القومية المركزية، إنه

خدمة القارئ العربي والباحث العربي والمستفيد العربي بأقل كلفه وأكثر سرعة. فعن طريق هذا الباحث في مجال العلوم الإنسانية والعلوم الصحيحة سيتحدد مستقبلنا ومكانتنا في هذه القرية العالم. ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين.

المكتبة الوطنية القومية

رؤية مختصرة

سعيد عبد الهادي تيم *

مقـدمـــة :

ليس من ريب أن المكتبة الوطنية تشكل مظهراً حضارياً بارزاً يعكس ثقافة البلد وتراثه فضلاً عن أنها عمل من أعمال السيادة بالنسبة للدولة التي تمثلها.

والمكتبة الوطنية في فلسطين مازالت مشروعاً قيد الولادة، حيث صدر قرار رئاسي منذ أكثر من ستة أشهر يقضي بتأسيس مكتبة وطنية تتولى وزارة الثقافة إنشاءها ورعايتها.

وبناء عليه فقد دُعي نخبة من ذوي الاختصاص في مجال المكتبات بفلسطين للاجتماع والمناقشة والتدارس والخروج بتصورٍ وافٍ لهذه المكتبة الوطنية، والمشروع على وشك أن يكون معدّاً بصورة متكاملة ترقباً للفرصة الملائمة لتنفيذه.

وليس بخافٍ أن الظروف القاسية التي ألمت بفلسطين خلال عقود طويلة من هذا القرن الذي يوشك على الانتهاء كان لها أثر بالغ في إعاقة حركة التطور الثقافي بالنسبة للشعب الفلسطيني وعلى الأخص في مجال المعلومات والمكتبات، ذلك أن سنوات الاحتلال الطويلة المثقلة بالتنكيل والاضطهاد والتضييق ومحاولات التجهيل المتعمدة والحيلولة دون توافر أدوات الثقافة وأوعية المعلومات، بالإضافة إلى الإغلاقات المتواصلة للمؤسسات الأكاديمية والتعليمية، وممارسة الرقابة الشديدة على المطبوعات، وفرض الضرائب الباهظة على الكتب، والمصاعب المالية الخانقة

---

* مدير عام المكتبة الوطنية الفلسطينية.

التي كانت تواجه مراكز التعليم والثقافة، كل ذلك ترك ظلاله الداكنة على المكتبات ومراكز المعلومات وحال دون تطورها وازدهارها على النحو المأمول.

وفي أعقاب توقيع إعلان المبادئ سنة 1994 بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني وما تلا ذلك من تولي السلطة الفلسطينية إدارة شئون مناطق الحكم الذاتي ومحاولة الخروج من تحت الأنقاض لبناء بنية تحتية، وذلك بمساعدة بعض الدول المانحة، في أعقاب ذلك بدأ النبض يدبُّ من جديد في جسم الحياة الثقافية التي تشكل المكتبات جزءاً مهماً منها، وبخاصة مشروع المكتبة الوطنية التي يجري الإعداد لانبعاثها على أرض الواقع.

وألتمس العذر للتحدث عن هذه الخصوصية ولكن موضوع اللقاء من أجل المكتبة القومية المركزية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى الشقيقة قد أثار هذه الشجون، وأنا على يقين بأن الهمّ الفلسطيني يظل هماً عربياً مشتركاً.

مفهوم المكتبة الوطنية :

ربما تتعدد تسميات المكتبة الوطنية، فقد يطلق عليها المكتبة القومية أو المكتبة الأهلية أو مكتبة الدولة، وهي ترجمة لمصطلح انجليزي (National Librbry) والمصطلح الفرنسي (Bibliotheque National).وقد ورد تعريفها في دائرة المعارف البريطانية (1993) بأنها "مكتبة الوطن أو الدولة أو مجموعة من المكتبات تكونت من مصادر وطنية، وهي تتوفر على جمع وحفظ الإنتاج الفكري الوطني، كما يناط بها مسئولية إصدار الببليوجرافيا الوطنية والقيام بمهمة المركز الوطني الببليوجرافي للمعلومات" [1] فهي من هذا المنطلق ذاكرةٌ للدولة ومؤسسة تقوم بجمع الإنتاج الفكري الوطني وحفظه للأجيال المتعاقبة.

---

(1) د. شعبان عبد العزيز خليفة. دار الكتب القومية.

والمقصود بالإنتاج الفكري :

هو كل ما يبدعه عقل الإنسان من معلومات بغض النظر عن شكل الوعاء الذي يحملها سواء كان كتاباً أو دورية أو مواد سمعية وبصرية، أو مصغرات فيلمية أو ملفات بيانات مقروءة آلياً أو أقراصاً بصرية.

أما الإنتاج الفكري الوطني :

فهو ما ينتجه أبناء الدولة على أرض الوطن أو في الخارج، وما ينتجه المقيمون على أرض الدولة، وما ينشره ناشرو الدولة خارج حدودها، أو ينشر في الخارج من إنتاج فكري عن الدولة.

أهداف المكتبة الوطنية ووظائفها :

1 - أن تقوم بجمع وحفظ الإنتاج الفكري الوطني المنشور محلياً وخارجياً، وذلك طبقاً لقانون إيداع المصنفات وقانون حقوق التأليف.
2 - أن تقوم بجمع وحفظ وتنظيم المواد المطبوعة وغير المطبوعة من الإنتاج الفكري الذي يتصل بحياة الشعب وتاريخه وثقافته وتراثه.
3 - أن تتولى جمع وحفظ وتنظيم المخطوطات والوثائق الرسمية ذات لأهمية الوطنية.
4 - أن تقوم بدور المركز الببليوجرافي الوطني وأن تقدم الخدمات الببليوجرافية لجميع المكتبات الموجودة على أرض الوطن من خلال قاعدة معلومات ببليوجرافية وطنية.
5 - أن تتولى إصدار الببليوجرافيا الوطنية.
6 - أن تعد فهرساً وطنياً موحداً مطبوعاً وإلكترونياً وتجعله متاحاً لجميع المكتبات الأخرى.

7 - أن تعمل على وضع المعايير الخاصة بالمكتبات ومراكز المعلومات طبقاً للمعايير الدولية.

8 - أن تتولى دور الريادة بالنسبة للمكتبات المختلفة في الدولة وأن تقوم بدور الأداة الأولى في تنمية الحركة المكتبية المنظمة.

9 - أن تقوم بوضع برامج لتدريب أطر للمكتبات في شتى المهارات المكتبية والمعلوماتية طبقاً لآخر التطورات الحديثة.

10 - أن تقوم بتكوين وتطوير نظم للإعارة الداخلية بين المكتبات وخدمات الإتاحة والاستنساخ والتصوير وتبادل البرامج.

11 - أن توفر وتنظم مواد تصلح للمكفوفين والمعاقين جسدياً وتقوم بتوزيعها عليهم.

12 - أن تزود الباحثين والطلبة المبتعثين بالمعلومات التي يحتاجونها في أبحاثهم والتي تتصل بالدولة والوطن.

13 - أن تزود صانعي القرارات ورجال الدولة ومؤسساتها بالمعلومات المناسبة التي تساعدهم على تبني سياسات سليمة تكفل انسياب عملياتها بيسر وسلاسة.

14 - أن تفتح قنوات اتصال وتعاون مع المكتبات الوطنية ومراكز الوثائق والتوثيق ومصارف المعلومات والمنظمات المتخصصة في هذا المجال في الأقطار العربية والدول الإسلامية والأجنبية.

المعالم الداخلية للمكتبة الوطنية :

1 - المدخل الرئيسي ينبغي أن يكون متسعاً لحركة المستفيدين دون إعاقة، وأن يتم استخدام نظام آلي للرقابة والإشراف.

2 - قاعة مخصصة للكتب والمراجع التي تتصل بالثقافة والتراث الوطني.

3 - قاعة للمطالعة تستوعب ما لا يقل عن 200 قارئ في آن واحد.

4 - قاعة للوثائق والمخطوطات مجهزة بصورة جيدة وخاصة بالنسبة للحرارة والرطوبة والتهوية والإضاءة وما إلى ذلك.

5 - مركز للوسائل السمعية والبصرية واستخدامات التقانة الحديثة للمعلومات.

6 - مركز للحاسوب وإدارة عمليات الشبكة الإلكترونية للمكتبة.

7 - دائرة للخدمات التقانية قريبة من مدخل المكتبة ومن القاعة الرئيسة.

8 - جناح لإدارة المكتبة يتسع لعدد من الغرف الكافية.

9 - دائرة الإيداع القانوني للكتب والمواد الأخرى.

10 - دائرة الصيانة والترميم والتجليد ويفضل أن تكون في الطوابق الأرضية.

11 - قاعة للدوريات.

12 - قاعة معارض ومحاضرات.

13 - قاعة للاجتماعات.

14 - مخازن.

15 - غرف لموظفي النظافة والتحميل والخدمات.

16 - مقصف ومقهى صغير.

17 - مرافق وخدمات أخرى.

الأثاث والتجهيزات :

تأثيث المكتبة الوطنية مظهر مهم لها ويراعى أن يكون الأثاث مريحاً ومتيناً ومطابقاً قدر المستطاع للمعايير الدولية، ومفردات هذا الأثاث أصبحت معروفة وثمة شركات مختصة تقوم بهذه المهمة.

أما التجهيزات الأخرى فقد أصبح لزاماً على المكتبة الوطنية أن تحرص على استخدام الميكنة وتكنولوجيا المعلومات ذات الأداء المتقدم، وذلك كي تكون

قادرة على مواجهة هذا الانفجار المعرفي المتزايد وهذا التدفق الكمي للمعلومات في العالم والذي أخذ يتضاعف مرة كل أقل من عشر سنوات بفضل وسائل الاتصال الحديثة التي تطورات تطوراً هائلاً خلال الربع الأخير من هذا القرن، بالإضافة إلى الاستفادة من هذه التكنولوجيا في تقديم خدمات مكتبية سريعة وناجحة لجمهور الباحثين والمستفيدين وصناع القرار.

القوى البشرية :(Man Bower)

يتعين أن يكون الإطار البشرى الذي يدير العمليات الفنية ويقوم بالخدمات المكتبية على درجة عالية من الاختصاص والخبرة المكتبية، وأن تستقطب المكتبة الوطنية خيرة المختصين في بلدها حتى تتمكن من القيام بدورها في قيادة المكتبات المختلفة وأداء وظائفها المنوطة بها بكفاءة ويسر.

الإدارة والتمويل :

يفترض أن تكون المكتبة الوطنية كياناً مستقلاً ذا إدارة ذاتية، وأن تمولها الدولة من ميزانيتها العامة ومباشرة حتى ولو كانت خاضعة لإشراف وزارة الثقافة أو غيرها، وأن تكون هذه الميزانية كافية لنموها وتطورها وحسن أدائها.

بناء المجموعات :

المجموعات الأساسية التي تتكون منها المكتبة الوطنية كما أسلفنا هي المواد المطبوعة وغير المطبوعة التي تمثل الإنتاج الفكري والوطني والوثائق والمخطوطات والكتب النادرة والمواد التي ترتبط بالتراث والتاريخ الحضاري والسياسي للدولة. .

ولكن ذلك لا يتعارض مع اقتنائها لمجموعات منتقاة من المراجع والكتب التي تمثل ثقافات العالم المتعددة، وليس المقصود أن تقوم المكتبة الوطنية بدور

المكتبة العامة ولكن أن تقدم خدمات مكتبية متميزة للعلماء والباحثين ولا سيما ما يخص الوطن والدولة التي تنتسب إليها.

وهناك مكتبات وطنية كبيرة في العالم قامت بتوزيع عبئها على أكثر من مكتبة واحدة أو مركز للمعلومات بحيث يتخصص كل منها في مجال معين مع إمكانية ربطها بالمكتبة الأم.

ويوجد في العالم نحو 120 مكتبة تقوم بدور المكتبة الوطنية، وثمة مكتبات عالمية عملاقة مثل :

مكتبة الكونجرس :

تربو مقتنيات مكتبة الكونجرس، حتى نهاية عام 1989 على 100 مليون قطعة منها 22 مليون كتاب (وفي الولايات المتحدة أيضا مكتبتان وطنيتان هما المكتبة الطبية الوطنية وتربو مقتنياتها على مليوني قطعة. والمكتبة الوطنية الزراعية وتزيد مجموعاتها في نهاية الثمانينيات على مليوني قطعة).

المكتبة الوطنية الفرنسية :

وتسمى (المكتبة الأهلية بباريس) وتحتوي حتى نهاية 1989 على نحو 9 ملايين مجلد، هذا فضلاً عن الأقسام الأخرى (الدوريات، المخطوطات، الخرائط، المصورات، الميداليات والمسكوكات، الموسيقى، ومكتبة الآرسنال). وتقوم فرنسا بإنشاء مبنى جديد ضخم لمكتبتها الوطنية، ويتميز هذا البلد بأنه سنَّ أول قانون للإيداع في العالم أيام الملك فرانسوا الأول سنة 1537.

المكتبة البريطانية :

كانت تسمى مكتبة المتحف البريطاني سنة 1753 وفي أواخر الثمانينيات كانت مقتنياتها حوالي 12 مليون من الكتب وحوالي 300 ألف مخطوط.

مكتبة لينين الوطنية :

ترجع أصولها إلى سنة 1862 حيث كانت تسمى مكتبة المتحف وفي سنة 1925 أطلق عليها اسمها الحالي وتصل مقتنياتها إلى أكثر من 50 مليون قطعة من بينها 15 مليون مجلد من الكتب ونصف مليون مجلد دوريات ونصف مليون مخطوط.

مكتبة الدايت Diet (البرلمان الياباني) :

وهى تشبه في نشأتها مكتبة الكونغرس حيث أسست لخدمة المجلس النيابي، ويوجد في المكتبة 21 قاعة مطالعة، والمبنى مربع الشكل ومكون من 6 طوابق وتبلغ المساحة الكلية لكل طابق 49547 متراً مربعاً وكل منها ينقسم إلى قسمين : قسم خاص للمخازن وقسم للمكاتب وقاعات المطالعة والتسهيلات الأخرى والطاقة الإجمالية لسعة الرفوف 5 ملايين مجلد. (للمزيد من التوسع انظر : د. شعبان خليفة: دار الكتب القومية)، من هذه النظرة العجلى يتضح أن المكتبة الوطنية في أي بلد ترمز إلى هذا البلد ورقيه الحضاري، وإنني لأرجو اللّه تعالى أن أكون قد وفقت في تقديم هذا التصور الموجز الذي نعتزم أن نتبنى الكثير منه لدى تأسيس المكتبة الوطنية في فلسطين سائلاً المولى عز وجل أن تأخذ المكتبة القومية المركزية في ليبيا الشقيقة موقعها بين مكتبات العالم كصرح حضاري قومي متميز.

استخدامات منظومة
(سي دي إس / آيسيس)
بالمكتبة القومية المركزية

إعداد أ. حسن محمد السعفي *

تقـديـم :

تعلمون أن مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول العربية قد خاض تجربتين لتعريب بعضٍ من نظم معالجة قواعد البيانات النصية والببليوغرافية.

الأولى كانت بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث التنموية بكندا (I.D.R.C.) وتتمثل في تعريب نظام (MINISIS) .

والثانية تجربته في تعريب منظومة (CDS-ISIS) بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

وكانت هاتان التجربتان فرصة للأخوة بالجامعة العربية لكسب خبرة نادرة في مجال يحتاج إلى المزيد من العناية وتكثيف الجهود على الصعيد العربي في ظل عصر ما يسمى بالسيطرة على "انفجار المعلومات".

وتعلمون أيضاً بأن هذه الأنظمة توزع على البلدان النامية بدون مقابل أو بمقابل زهيد إذا ما قورنت بتكاليف إعداد نظم معلومات مماثلة لمعالجة وتخزين البيانات.

مبررات استخدام منظومة (CDS-ISIS) بالمكتبة القومية المركزية :

---

* إختصاصي معلومات بالمؤسسة الوطنية للنفط بالجماهيرية العظمى.

الكل يعرف بأن عالمنا اليوم يعج بالعديد من أنظمة إدارة قواعد البيانات النصية والرقمية، ولا يكاد يمر يوم إلا وتخرج علينا شركات بمختلف أحجامها تصف منتجاتها في هذا الصدد بالفاعلية والكفاءة بشكل يجعل أمر الاختيار والمفاضلة بين هذه الأنظمة عملية شاقة وتحتاج إلى تمرس وخبرة.

ماذا يجب أن تعرف عن المنظومة :

لابد من التعريف أولاً ببعض من خصائص هذه المنظومة المستخدمة في أكثر من عشرة آلاف (10.000) هيئة عالمية حسب إحصائيات 1995.

ومنظومة (سي. دي. إس.) هي منظومة لخزن واسترجاع البيانات صممت لإدارة قواعد البيانات النصية لا الرقمية. تنتمي إلى عائلة (Intergrated / ISIS Set of Information System) وقد قامت اليونسكو بتطوير نسخة من منظومة (MINISIS) لتعمل على الحواسيب الصغيرة من نوع (I. B. M.) وكافة الحواسيب المتوفقة معها وسمتها (C. D. S.) نسبة إلى خدمات التوثيق المحسبة في اليونسكو (Computerized Documantation Servicese).

مميزات منظومة (سي. دي. إس.) :

- إمكانية تصميم قواعد بيانات مختارة تحتوى عناصر محددة حسب الحاجة.
- توفير تسهيلات في التصميم لإنشاء قواعد بيانات دون الحاجة إلى كتابة برامج جديدة.
- معالجة البيانات المزدوجة اللغة وعلى كافة المستويات.
- استرجاع البيانات وفق محتوياتها عبر لغة بحث متطورة وحديثة باستخدام أدوات الربط بين العناصر والحقول أي استخدام (أو / و / ليس / إلا...الخ).

- طباعة كل التسجيلات أو قسم منها وفي أي نسق يريده المستفيد.
- نقل البيانات والمعلومات من المنظومة إلى أية منظومة أخرى تراعي شروط المواصفات الدولية (أيزو 2709) أو المواصفات العربية (ايزمو668) وبهذه يمكن لأي مكتبة في الوطن العربي أن تستورد أو تصدر بياناتها إلى مستخدم آخر ملتزم بالمواصفات الدولية أو العربية.

وقد صدرت أخيراً طبعة تجريبية لهذه المنظومة تعمل على بيئة النوافذ ويتوقع أن تعرب أيضاً من قبل مركز التوثيق والمعلومات في جامعة الدول العربية مع نهاية هذه السنة.

الاحتياجات المادية للمنظومة :

- حاسوب شخصي متوافق مع معالج 286 كحد أدنى.
- ذاكرة رئيسية ويفضل أن تكون اكثر من 2 ميجابايت.
- قارئ قرص لين.
- قرص صلب.
- شاشة ملونة أو عادية.
- طابعة.
- برنامج للتعريب مثل (Microsoft Arabic Support) أو ما يعادله.

نشير إلى أن الطبعات الأخيرة من المنظومة والتي صدرت اعتبارا من 1992ف تعمل بمساندة كاملة للشبكة المحلية (L.A.N.).

التطبيقات المستخدمة بمشروع المكتبة القومية المركزية :

صممت ثلاث قواعد بيات ببليوغرافية لمشروع المكتبة القومية المركزية :

أولا / قاعدة بيانات للكتب العربية.

ثانيا / قاعدة بيانات للكتب الأجنبية.

ثالثا / قاعدة بيانات الدوريات العربية والأجنبية.

وتحتوي هذه القاعدة كل الحقول الضرورية للفهرسة الوصفية والموضوعية مع إضافة بعض الحقول الإحصائية الإدارية بالمكتبة.

وقد شرع فعلا في تجربة هذه القواعد وتم إدخال حوالي 2000 عنوان.

ونطمح من خلال بناء هذه القواعد إلى :

- السيطرة الكاملة على مقتنيات المكتبة من خلال معرفة الإنتاج الفكري العربي والعالمي بالمكتبة .

- إنتاج فهارس عامة ومتخصصة للإنتاج الفكري خدمة للباحثين والدارسين داخل الوطن العربي وخارجه.

- وضع نواة لإنتاج فهرس موحد للمكتبات الوطنية، وهذا لن يتأتى بشكل جيد إلا من خلال تعاونكم جميعا في مد المكتبة القومية المركزية بالببليوغرافيات الوطنية على أن يراعى قدر الإمكان توحيد نظم معالجة البيانات آليا واعتماد تركيبة التراسل العربية الموحدة (**C.C.F.**).*

*** أريد التأكيد على انه قد تم الاسترشاد بما هو مستخدم في المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة بنك معلومات (الفارابي) من حيث أرقام الحقول وتسمياتها.**

المكتبة القومية المركزية

رؤية وتطور

الدكتور: أيمن فؤاد سيد *

كان المخطوط العربي حتى وقت دخول الطباعة إلى البلاد العربية هو السجل الحافل لما أنتجه الفكر العربي الإسلامي على امتداد نحو أربعة عشر قرناً. ومع ظهور والطباعة وتعدد النسخ المتوافرة للكتاب الواحد أصبحت المكتبات الوطنية والعامة والجامعية ومكتبات الأفراد تسعى وراء اقتنائه وتوفيره لطالبي البحث والمعرفة.

ولاشك أن امتداد البلاد العربية وتنوع دور النشر القومية والخاصة بها وما تخرجه المطابع كل يوم من عناوين جديدة يجعل تعرف الباحثين على هذه المطبوعات أمراً متعذراً، لذلك فإن فكرة إنشاء المكتبة القومية المركزية تعد عملاً رائداً يسد هذا النقص ويعين على تتبع هذا الإنتاج الفكري القومي العربي في جميع الفنون والمعارف.

ولكن هذه المكتبة التي تنشأ مع استشراف القرن الحادي والعشرين لا يجب أن تكون مكتبة تقليدية نمطية ولكن يجب أن تساير التطورات العالمية في الخدمات المكتبية وتقانة "تكنولوجيا" المعلومات حتى تكون قادرة على تلبية احتياجات العلماء والباحثين في مشرق العالم العربي ومغربه.

لذلك فلابد من استثناء المكتبة القومية المركزية من تطبيق بعض القوانين واللوائح التي قد تعوق مسيرتها سواء كلياً أو جزئياً وأن ينص على هذه الاستثناءات

---

* رئيس قسم المخطوطات بدار الكتب المصرية.

صراحة في وثيقتها التأسيسية التي يجب أن تكون مفصلة بالقدر الذي يكفي لتفادى نشوء أي إشكال أو التباس فيما يتعلق بمهامها وواجبات القائمين عليها.

ويجب أن تتناول الوثيقة التأسيسية للمكتبة كل أو بعض الأمور التالية :

الاقتناء والمبادلات - الإيداع القانوني - إعداد الفهارس - إخراج البيليوجرافيا القومية - الخدمات المرجعية - النشر العلمي- سلطة إبرام الاتفاقيات والعقود مع المؤسسات والهيآت الأخرى المناظرة - إدارة شؤون الموظفين بما في ذلك تعيينهم وترقيتهم وفصلهم من الخدمة - الإدارة المالية بما في ذلك إدارة أموال الودائع والهبات والمنح.

خلاصة القول يجب أن تنص الوثيقة التأسيسية على الأحكام العامة المتعلقة بمهام المكتبة وإدارتها وعلى اعتماد النظم اللازمة لمعالجة الشؤون المعرضة للتغييرات.

وظيفة المكتبة :

تقوم المكتبة القومية المركزية باقتناء كافة المصنفات المنتجة على الصعيد العربي بفرض توفير مجموعة كاملة من المؤلفات العربية وجعلها في متناول القراء وحفظها للأجيال القادمة.

وتشمل هذه المصنفات كذلك المؤلفات التي ينشرها المواطنون العرب في الخارج ومساهمات المؤلفين أو الفنانين العرب في المطبوعات الأجنبية، والكتب أو المطبوعات الأخرى التي تخص الأمة العربية أو تتعلق بأحد الموضوعات القومية العربية.

وتظل المكتبة القومية المركزية مسئولة بالكامل عن ضمان حفظ كل ما ينتج على الصعيد القومي العربي من إنتاج فكري أو فني.

وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا اعتماداً على "قانون واضح للإيداع" يهدف إلى :

- جمع وحفظ مجموعة قومية من جميع أنواع مواد المكتبات .
- نشر الببليوجرافيا القومية .
- المراقبة الإحصائية لحركة النشر وإثراء المكتبات الأخرى في البلاد العربية .

وينبغي أن تغطى التشريعات واللوائح الخاصة بالإيداع جميع ما يطبع على الصعيد العربي في مجال الكتب والكتيبات والدوريات ويحدد ما يحتاج إليه من بقية المواد مثل المدونات الموسيقية والخرائط والمصغرات " الفلمية " وقواعد بيانات الحاسب الآلي .

وتتولى إدارة خاصة هي إدارة الببليوجرافية الإشراف على عملية الإيداع وأن يقع على رأس أولوياتها تجميع ونشر الببليوجرافية القومية، وعلى ذلك فيجب أن توفر لها الموارد البشرية والتقنية اللازمة للاضطلاع بهده المهمة وأن يتم تنسيق واسع بينها وبين الإدارات المماثلة في المكتبات الوطنية العربية التي تعد ببليوجرافيات وطنية متخصصة أو أن يبدأ من الآن في الاعتماد في إعداد هذه الببليوجرافيات على الفهرسة أثناء النشر من خلال التنسيق مع المطابع لتوافي المكتبات الوطنية كل في بلدها بما تزمع إخراجه لإعداد بطاقة توصيف له أثناء النشر تثبت في ظهر صفحة الغلاف .

ويراعى إتباع المعايير الدولية للوصف الببليوجرافي (T.S.B.D.) وسائر المعايير الدولية الأخرى .

ونظراً لآن المكتبات الوطنية بسبيلها الآن إلى إنشاء فهارس تقرأ بالحاسبات الآلية، فإن الحاجة أصبحت ماسة لتوحيد معاييرها لإمكانية تبادلها بين النظم الآلية . ويمكن اعتماد النظام الذي بدأته جامعة الدول العربية ليكون ملزماً للمكتبات الوطنية والمكتبة القومية .

وفيما يخص الطبعات القديمة النافذة والمخطوطات العربية والدوريات القديمة ، فإن نظام الميكروفيلم أو المصغرات الفلمية أو الـ (CD-ROM) يستطيع أن يقوم بدور هام في هذا المجال ، كما أنه لا يتطلب مساحة كبيرة يشغلها .

وكل هذه المواد تحتاج إلى توفير مكان مجهز للحفظ السليم من ناحية درجة الحرارة ودرجة الرطوبة النسبية والإضاءة، وكذلك خزائن الحفظ ، فما يصلح للكتب غير ما يصلح للمصغرات الفلمية أو الدوريات أو الخرائط .

وتماشياً مع تطورات الخدمة المكتبية فإن وجود مخابر للصيانة والترميم، ومراكز للتصوير الفلمي وإنتاج المصغرات ، وبناء قواعد البيانات على نظام OPAC أمر ضروري كذلك فإن ربط قواعد بيانات المكتبة بشبكات المعلومات العالمية أمر أساسي في تيسير الاتصال بها من البلاد العربية المختلفة للحصول على ما يحتاجه الباحثون من مصورات مقتنيات المكتبة القومية .

تمثل التجارب التي تمت في السنوات القليلة الماضية في بناء المكتبات الوطنية والعامة مصدراً مفيداً للاستفادة منه ، ولعل أهم هذه التجارب :

- مكتبة فرنسا الكبرى T.G.B.
- المكتبة البريطانية الجديدة .
- مكتبة الإسكندرية الجديدة .

والنموذج الوحيد بين هذه التجارب الذي بدأ في التحقق والظهور هو " مكتبة فرنسا الكبرى " التي تعد أكبر مكتبة وطنية في العالم الآن : والتي وضع حجر أساسها في عام 1983 وافتتحت مرحليا في نهاية عام 1996 باسم مكتبة فرنسوا متيران . والمكتبات الثلاث تم تنفيذها بناء على كراسة شروط ومواصفات حددت الاحتياجات الفنية والوظيفية المطلوبة وتسابق مجموعة من المهندسين في وضع تصور المشروع الفائز الذي يلبي الاحتياجات الفنية والوظيفية المطلوبة .

وحقيقة الأمر فإننا بعد زيارة مبنى المكتبة القومية المركزية الذي كان هدية قائد الثورة الليبية لهذا الغرض اتضح أنه مبنى تاريخي له قيمته الفنية والمعمارية

التي يجب الحفاظ عليها وعدم المساس بها . وهو يصلح في وضعه الحالي كقاعات للإطلاع والأغراض المتعددة والإدارات الفنية والإدارية للمكتبة ، وكذلك قاعات المراجع ذات الأرفف المفتوحة .

ويتطلب الأمر استغلال المساحات المحيطة بالمبنى نفسه لبناء أبراج مخزنية لحفظ رصيد المكتبة تكون على اتصال بالمبنى المخصص للاطلاع وقابلة للزيادة المطردة وتضم أيضاً المخابر اللازمة للصيانة والترميم والتصوير الميكروفيلمي.

معرض تاريخ الكتاب العربي :

ولعل من المناسب أن يكون بين أجهزة وإدارات المكتبة القومية المركزية معرض لتاريخ الكتاب العربي بعرض لتطور شكل الكتاب منذ شكله المخطوط مروراً ببدء الطباعة وتطورها بعرض نماذج لما أخرجت دور الطباعة من الكتب العربية في أوروبا والقسطنطينية وسائر البلاد العربية ، وأيضاً للدوريات العربية والمجلات والصحف. تتولى كل دولة عربية تقديم نسخ من هذه الكتب والدوريات التي تمثل شكل الطباعة عندها لتعرض في هذا المعرض .

ويمكن تخصيص إحدى القاعات الفخمة للمكتبة لهذا الغرض.



استخدام الميكنة في
المكتبة القومية المركزية

إعداد : ميلاد سبيقة *

أصبح من البديهي جداً القول بأن ظهور الحاسب الآلي أحدث ثورة على صعيد المجتمعات وخاصة مع كثرة ما ينشر يومياً من أعداد ضخمة من المعلومات شتى أنواعها من كتب ودوريات وتقارير و نشرات ومع هذا العدد الهائل من لمعلومات أصبحت الحاجة ملحة للوصول إلى المعلومة بأقصر وقت وأقل جهد خاصة للباحثين والمتخصصين ويستطيع الحاسب الآلي أن يفيد في تخزين المعلومات وتصنيفها بدقة فيسهل بذلك انتقاء المعلومات المطلوبة بسرعة وسهولة دون أية أخطاء.

وفي هذا الإطار أعدت قاعدة بيانات (Fahrs) وهى عبارة عن قاعدة ببليوغرافية يخزن بها وصف مادي وموضوعي لأوعية المعلومات (كتب، دوريات، صور، رسوم، مصغرات، أفلام، خرائط، تسجيلات صوتية ...الخ) ويتم تحديد نقاط وصول معينة لكل وثيقة تفيد في البحث عن وصف هذه الوثيقة داخل قاعدة البيانات وبالتالي تحديد مكان وجود الوثيقة الأصلية.

المتطلباتالمادية للقاعدة :

1- حاسوب مصغر متوافق مع (I. B. M.-XT. AT) الذاكرة 2 ميجا قرص صلب ذو سعة كافية لحجم العمل.

---

* إختصاصي معلومات بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بالجماهيرية العظمى.

أ - قارئ قرص لين أو أكثر.　　　　ب - شاشة ملونة.

2- طابعة.

3- برنامج التعريب (NAFITHA).

محددات القاعدة :

1- العدد الأقصى للتسجيلات في القاعدة	16 مليون تسجيلة.
2- الحجم الأقصى للملف الرئيسي	500 ميغا بايت.
3- الطول الأقصى للتسجيلة	8000 محرف.
4- الطول الأقصى للحقل	8000 محرف.
5- العدد الأقصى للكلمات المرفوضة	799 كلمة.

نظرة عامة على وظائف القاعدة :

أولا : الإدخال والتعديل :

1- **إدخال بيانات جديدة :** تسمح هذه الوظيفة بإدخال بيانات لم يسبق إدخالها حيث تظهر شاشة الإدخال فارغة ليتم إضافة البيانات الجديدة.

2- **تعديل بيانات سابقة :** وهذه الوظيفة تفيد عند الحاجة إلى تعديل بيانات سبق إدخالها من حيث وجود أخطاء في الإدخال أو نقص في البيانات.

3- **تعديل نتائج بحث :** وتستخدم هذه الوظيفة بعد إجراء عمليات البحث عن البيانات والاحتياج لإجراء بعض التعديلات على البيانات المسترجعة، علما بأن التعديل يتم على نتائج آخر عملية بحث .

4- **تعريف القيم المتكررة :** يمكن استخدام هذه الوظيفة عند وجود بعض البيانات التي تتكرر في مجموعة كبيرة من التسجيلات حيث يتم تعريفها هنا لتظهر في كل تسجيلة جديدة وبالتالي توفير الجهد والوقت في الإدخال .

5- **مسح القيم المتكررة** : وتستخدم عند انتفاء الحاجة لظهور القيم المتكررة.

6- **تبديل شاشة الإدخال** : ويستفاد من هذه الوظيفة عند وجود أكثر من شاشة للإدخال ، تخص كل شاشة نوعاً معيناً من البيانات .

7- **الانتهاء** : إنهاء عمليات الإدخال والتعديل والرجوع إلى القائمة الأشمل.

التسهيلات التي تقدمها القاعدة في عمليات الإدخال والتعديل :

1- توفر القاعدة كل الوظائف اللازمة لتيسير إدخال وحذف ونقل واستنساخ المقاطع والنصوص من حقل إلى آخر أو من تسجيلة إلى أخرى .

2- إمكانية التحول من الحرف العربي إلى الحرف اللاتيني بالضغط على مفتاح واحد .

3- اعتماد الأرقام العربية دون الهندية.

4- شاشة الإدخال وقوائم النظم مريحة للمستعمل حيث يتعامل معها باستخدام اللغة العربية فقط.

ثانيا: البحث :

تستند عملية البحث والاسترجاع في قاعدة بيانات (Fahrs) على نقاط وصول دقيقة معرفة ومرتبطة بكل تسجيلة (وثيقة) تم إدخالها مسبقا وظيفتها تيسير الوصول الدقيق والسريع لهذه التسجيلة عند الحاجة لاسترجاعها، مثل اسم المسئول عن هذه الوثيقة سواء كان مؤلفا أو هيئة، وعنوان الوثيقة والواصفات الموضوعية التي تصف محتواها الموضوعي.

وبالتالي يمكن استرجاع الوثيقة بعدة وسائل :

- عن طريق معرفة اسم مؤلفها.
- عن طريق معرفة كلمة من عنوان الوثيقة.

- عن طريق تحديد موضوعها.

وظائف البحث :

1- **تصفح المحتويات** : عرض البيانات التي سبق إدخالها ابتداء برقم معين (الرقم الداخلي الذي يعطيه الحاسوب لكل تسجيلة أو وثيقة).

2- **عرض قائمة الواصفات** : وهى قائمة مكونة من أسماء المسؤولين عن الوثيقة والكلمات التي وردت في العنوان والواصفات التي استخدمت في التكشيف وكل هذه العناصر مرتبة هجائيا، ويمكن اختيار كلمة أو واصفة معينة من هذه القائمة لإجراء البحث، كما يمكن استخدام علامات خاصة بطريقة المنطق الرياضي لتحديد البحث وتضييقه. والعلامات هي (+،*،^).

3- **كتابة واصفة البحث** : حيث تظهر الشاشة فارغة ليتم كتابة واصفة البحث مباشرة مع إمكانية وضع العلامات السابقة بين الواصفات لتحديد البحث .

4- **عرض نتائج البحث** : تستخدم هذه الوظيفة بعد تنفيذ البحث وظهور سرد يبين مجموع الحالات أو التسجيلات التي نتجت عن البحث، حيث تقوم هذه الوظيفة بعرض تلك الحالات أو التسجيلات المنتجة .

5- **تبديل تركيبة العرض** : وهى التركيبة التي تستخدم في عرض البيانات وبها يتم تحديد الحقول المراد عرضها ، وعن طريق هذه الوظيفة يمكن التبديل من التركيبة الحالية إلى أي تركيبة معرفة مسبقا.

6- **حفظ نتائج البحث** : وتستخدم لحفظ نتائج عملية البحث في ملف خارجي يسميه المستعمل ليتم طباعته لاحقا .

7- **الانتهاء** : إنهاء برنامج البحث والرجوع إلى القائمة الأشمل.

ثالثا: الطباعة :

توفر قاعدة بيانات (Fahrs) إمكانية استخراج تقارير مطبوعة لتسجيلات تم استرجاعها من خلال عمليات البحث وحفظت في ملف خاص ، أو بواسطة تعريف الأرقام الداخلية للتسجيلات المراد طباعتها

وأيضاً بالإمكان طباعة قوائم بأسماء المؤلفين مرتبة هجائيا وقرين كل منها عنوان العمل الذي قام بتأليفه. وكذلك يمكن طباعة قوائم بعناوين الوثائق مرتبة هجائيا، ويتم ذلك من خلال التعامل مع لائحة الطباعة لتحديد عنوان مجموعة التسجيلات التي ستطبع واختيار شكل الطباعة وعرض وعدد الأسطر في الصفحة.

رابعا : صيانة الملفات :

صيانة الملفات هي عبارة عن عمليات فنية متقدمة تجرى على ملف البحث الذي يحتوى على نقاط الوصول المرتبطة بكل تسجيلة .

وظائف صيانة الملفات :

1- إنشاء كامل لملف البحث : تؤدي هذه الوظيفة إلى مسح ملف البحث الموجود وإنشاء كامل لملف بحث جديد وتستخدم عند حدوث تغيرات كبيرة في هيكل القاعدة .
2- تحديث ملف البحث : وتستخدم لضم التسجيلات المضافة لقاعدة البيانات إلى ملف البحث وبالتالي إتاحتها لإجراء العمليات البحثية.
3- نسخ سند ملف البحث .
4- إنشاء ملف الوصل .
5- فرز ملف الوصل .
6- تحميل ملف البحث .
7- تفريغ ملف .

مجموعة الوظائف السابقة هي وظائف فنية خاصة يقوم بها المبرمج على ملف البحث لتوفير الدقة والسرعة العالية في البحث واسترجاع البيانات .

8- طباعة قائمة الواصفات : وتستخدم عند الحاجة لطباعة الواصفات والكلمات المفتاحية التي تستخدم في البحث، ولكن الواصفات لا ترسل مباشرة إلى الطابعة ولكنها تحفظ في ملف خارجي يسمى (IFLIST. LST) ليتم طباعته لاحقا باستخدام أوامر(MS. DOS).

9- البرامج المساعدة : وتفيد عند الحاجة لتبديل صيغة واصفة بأخرى، حيث يتم تعريف الصيغة السابقة والصيغة الجديدة ليقوم الحاسوب بالمرور على كل التسجيلات وإجراء عملية التبديل .

10- الانتهاء : إنهاء صيانة الملفات والرجوع إلى القائمة الأشمل.

خامسا : الحفظ والاسترجاع :

من المحتمل تعرض الحواسيب لأية أعطال إلكترونية أو كهربائية مما يؤدي بالتالي إلى ضياع البيانات والمعلومات المخزنة بها وتلافيا لذلك استحدثت وسيلة فعالة لتخزين الملفات في أقراص لينة تحفظ في أماكن خاصة ليتم الرجوع إليها عند الحاجة .

كما يمكن الاستفادة من هذه الوظيفة في حالة استخدام عدة حواسيب في آن واحد حيث تنقل الملفات وتدمج من حاسوب إلى آخر بسهولة ويسر.

الوظائف :

1- حفظ البيانات في القرص اللين : نسخ البيانات في القرص اللين وعند الحاجة إلى أكثر من قرص لين واحد (خاصة عند كبر حجم البيانات المخزنة في القاعدة) يقوم الحاسوب بتقسيم البيانات على مجموعة أقراص لينة.

2 - استرجاع البيانات من القرص اللين: وتستخدم عند الحاجة إلى استرجاع البيانات من الأقراص اللينة والمخزنة بالطريقة السابقة .

3 - إعادة تنظيم ملف البيانات : تستخدم هذه الوظيفة لرص ملف البيانات واستصلاح الحيز الناتج عن عمليات التحديث .

4 - استيراد بيانات من قاعدة أخرى: وتستخدم لاستيراد مجموعة تسجيلات من قاعدة أخرى أو حاسوب آخر ودمجها مع البيانات الموجودة .

5 - تصدير بيانات إلى قاعدة أخرى : وتستخدم لتصدير مجموعة تسجيلات إلى قاعدة أخرى أو حاسوب آخر ودمجها مع البيانات الموجودة .

6 - الانتهاء: إنهاء الحفظ والاسترجاع والعودة إلى القائمة الأشمل.

سادساً : المزايا :

تتميز هذه القاعدة بآلاتي :

1- سهولة إدخال البيانات وخاصة للمبتدئين على الحاسوب .

2- سهولة معالجة البيانات .

3- سهولة البحث لاسترجاع .

4- سرعة التخزين.

خـاتمة :

وبعد هذا العرض السريع لقاعدة البيانات (Fahrs) يتضح لنا مدى أهمية مثل هذه القواعد التي تساعد في الوصول إلى المعلومات المطلوبة للباحثين والدارسين من حيث اختصارهم للوقت والجهد.

تصور لإنشاء فهرس قومي موحد بالمكتبة القومية المركزية

ربيعة عثمان القلال *

المقدمة :

لقد كان حلم الرواد الأوائل في مجال المكتبات هو إقامة مكتبة مثالية على بطاقات تغطي كل ما في المكتبات من كتب ومطبوعات. ومع النمو الهائل في مصادر المعلومات المختلفة أصبح تحقيق هذا الحلم أكثر إلحاحاً. لذا فقد برزت فكرة إقامة الفهارس الموحدة معتمدة على التعاون بين المكتبات لإنشاء مكتبة على بطاقات تسهل الوصول إلى المعلومات المطلوبة. وتبين أماكن وجودها في أقصر وقت وأقل جهد. ويعتبر فهرس المكتبة قائمة بمحتوياتها، ومفتاحاً لمقتنياتها من كتب ومطبوعات وما إليها، وذلك بما يحويه من بيانات تجعل كل هذه المقتنيات في متناول القارئ والباحث وبأسرع وقت ممكن، وبأيسر الطرق. حيث تكفي القارئ أو الباحث أية معلومة عن المادة المطلوبة كعنوان الكتاب، أو مؤلفه، أو اسم السلسلة التي نشر ضمنها، أو الموضوع الذي يتحدث عنه ليتمكن القارئ أو الباحث من تحديد مكان الكتاب بين رفوف المكتبة، عن طريق رقم تصنيف ورموز طلب الكتاب الموجودة على البطاقة.

تعريف الفهرس القومي الموحد :

"الفهرس القومي الموحد هو قائمة بما تحويه عدة مكتبات من مطبوعات مرتبة بشكل أو أكثر من أشكال التنظيم".[1] ويعرف أيضاً بأنه "الفهرس الشامل

---

* رئيسة قسم الفهارس بدار الكتب الوطنية ببنغازي : الجماهيرية الليبية.

(1) مجلة رسالة المكتبة، السنة الأولى، العدد الرابع، 1966، ص23.

لجميع المواد المكتبية العائدة إلى مكتبتين أو أكثر، يتم ترتيبه حسب نظام معين، يوفر المعلومات الببليوغرافية لتلك المواد".[1]

كما يعرف بأنه "قائمة حصر تشترك فيها عدة مكتبات، وتحتوى على كل أو بعض مقتنياتها من المطبوعات، مرتبة وفق نوع واحد أو عدة أنواع من الترتيب".[2] من خلال التعاريف السابقة، نجد أنها تتفق جميعاً في تعريف الفهارس الموحدة، بأنها قوائم تغطي بعض أو كل محتويات مجموعة من المكتبات، والفهرس القومي الموحد لا يختلف في طبيعته عن فهرس المكتبة، غير أن هذا الأخير مخصص لخدمة مكتبة واحدة ،بينما الفهرس القومي الموحد يخدم مكتبتين أو أكثر.

أهداف الفهرس القومي الموحد :

1 – إن الهدف الرئيسي للفهرس القومي الموحد، هو بلا جدال بيان أماكن المطبوعات والمواد المكتبية، وذلك بقصد تسهيل وصول المستفيدين إلى ما يطلبونه من معلومات، بتعريفهم مقدماً، بمحتويات المكتبات المشاركة في الفهرس القومي الموحد، وتمكينهم من الحصول عليها بطريقة أسرع إذا ما استشاروا هذا الفهرس مباشرة بدلاً من الطواف على كل المكتبات لمعرفة مكان وجود المادة المطلوبة.

2 – تزويد المهتمين بقوائم ببليوغرافية متخصصة في مواضيع أبحاثهم من مجموعة المكتبات المشاركة في الفهرس القومي الموحد، وبالتالي يتحول مكان وجود الفهرس القومي الموحد إلى نواة لمركز بحث ببليوغرافي قومي شامل لكل المطبوعات الوطنية والعربية.

3 – يساعد القائمين بمهام التزويد في هذه المكتبات، والمهتمين بإقامة المعارض، أو المستوردين للكتب والمواد المكتبية المختلفة، على معرفة الثغرات المتعلقة

---

(2) المرجع السابق، المجلد الخامس، العدد الأول، سنة 1980، ص7.

(3) دراسات مختارة في المكتبات والتوثيق والإعلام/ عبد الله البارودي.-ط 1.– 1983.ص106.

بمواضيع المعرفة، وسد احتياجاتها لتظل المكتبات على اتصال دائم بما يستجد من معلومات في كافة المجالات.

4 - يسهل وينظم الخدمات المتبادلة بين المكتبات، على الصعيدين القومي والعالمي لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقتني أي مكتبة كل ما ينشر في كل مجال. وبالتالي فإن الفهرس القومي الموحد، يمكن أن ينظم خدمات التبادل والإعارة بين المكتبات، ليتسنى للمستفيد الحصول على ما يحتاجه بصورة أسرع.

5 - يمكن للفهرس القومي الموحد، أن يكون عنصراً أساسياً في خلق نظام قومي موحد للمعلومات.

كيفية تحقيق الفهرس القومي الموحد :

أولاً : الإعداد للمشروع.

ثانياً : تحديد مواصفات المكتبات المشاركة.

ثالثاً : الترتيبات الأولية.

رابعاً : الإجراءات الفنية.

أولاً : الإعداد للمشروع :

1 - تشكل لجنة من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال المكتبات والتوثيق ،لتقوم بالإشراف الفني على إنشاء الفهرس القومي الموحد.

2 - توفير الميزانية اللازمة لإقامة هذا المشروع بعد دراسة متطلباته.

3 - توفير لأطر "الكوادر" البشرية من ذوي الكفاءة والخبرة، للقيام بحصر المكتبات المؤهلة للمشاركة في مشروع الفهرس القومي الموحد وفقاً للشروط التي يجب توفرها في هذه المكتبات، والتي سيرد ذكرها فيما بعد.

4 - تقديم التسهيلات اللازمة، لتنقل وإقامة الأشخاص المكلفين بحصر المكتبات المؤهلة للمشاركة في الفهرس القومي الموحد في مختلف دول الوطن العربي.

ثانياً: تحديد مواصفات المكتبات المشاركة :

هناك معايير عامة يمكن أن نسترشد بها عند اختيار المكتبات المؤهلة للمشاركة في مشروع الفهرس القومي الموحد :

1 - قيمة مجموعات المكتبة المرشحة.

2 - نوعية محتوياتها.

3 - حجم رصيدها.

4 - مستوى الإعداد الفني فيها.

وعلى رأس هذه المكتبات طبعاً المكتبات الوطنية، المكتبات الجامعية، ثم المكتبات المتخصصة، وتكمن أهمية هذه الأخيرة في أن مجموعاتها من واقع اختصاصها أي لا تتوفر في أي من المكتبات الأخرى. أما بالنسبة للمكتبات العامة "فليس من الضروري أن نضعها في حسابنا باستثناء المكتبات العامة ذات المجموعات القيمة والنادرة. حيث لا يوجد مقياس تقوم هذه المكتبات بتزويد نفسها من خلاله" كما نجد من التشابه والتماثل في مجموعاتها بالإضافة إلى مستوى العمل الفني الضعيف فيها.

ثالثاً: الترتيبات الأولية :

"إن التجهيزات المطلوبة للفهرس القومي الموحد لا تختلف اختلافاً ملموساً عن تلك التي تلزم المكتبات، وأهمها وضع الترتيبات الأولية وتحديد طريقة العمل واختيار فريق العمل الفني" فأول إجراء يجب أن يتم بعد اختيار المكتبات المؤهلة للمشاركة في مشروع الفهرس القومي الموحد، هو عمل مسح شامل لأشكال الفهارس المعتمدة في هذه المكتبات، حتى نتمكن من اعتماد الشكل الأفضل للفهرس القومي الموحد، وسأعرض بإيجاز الأشكال المادية للفهارس :

1 - الفهرس المطبوع :

وتطبع فيه محتويات المكتبة وتنشر على شكل سجلات.

ومن أهم ميزاته :

1 - يمكن الرجوع إليه واستخدامه في أي مكان داخل المكتبة أو خارجها.

2 - يمكن أن يستخدمه أكثر من شخص في وقت واحد نظراً لتعدد نسخه.

3 - لا يشغل سوى حيز صغير في المكتبة.

وأهم عيوبه :

1 - غير قابل للتجديد أو الإضافة أو الحذف.

2 - لا يتمشى مع تطور رصيد المكتبة مما يتطلب إصدار ملاحق دورية لإضافة الجديد كل حين.

3 - تكاليف إعداده كبيرة.

2 - الفهرس المحزوم :

ويتكون من جذاذات ورقية سميكة مفرده، تقطع في حجم واحد وتثلم من حافتها اليسرى، وتجلد بقطع من الورق المقوي من الأمام والخلف، وتربط بمشبك آلي أو معدني.

من أهم ميزاته :

1 - سهل الاستعمال كما يمكن حمله من مكان لآخر داخل المكتبة.

2 - قابل للإضافة والحذف.

3 - قليل التكلفة.

وأهم عيوبه :

1 - يتلف بسرعة مع كثرة الاستعمال.

2 - لا يستعمل خارج المكتبة.

3 - يستنفذ وقتاً أطول لصف الجذاذات كلما كبر رصيد المكتبة وتعددت المجلدات.

4 - يحتاج لتجهيزات خشبية أو معدنية خاصة توضع فيها المجلدات.

3- الفهرس البطاقي :

هو أكثر أنواع الفهارس استخداماً في المكتبات لما فيه من ميزات وأهمها :

1 - سهل الاستعمال.

2 - قابل للتجديد والإضافة والحذف.

3 – قليل التكلفة.

أما عيوبه :

1 – ضخامة حجمه إذ يشغل حيزا كبيراً من المكتبة.

2 – لا يستفاد منه خارج المكتبة.

3 – يصعب استخدامه بواسطة أكثر من قارئ في وقت واحد بالنسبة للدرج الواحد.

4 – الفهرس الآلي :

هو فهرس متطور يعتمد على الحاسوب، وهو أحدث أشكال الفهارس، وقد قامت معظم المكتبات الكبرى في العالم بتحويل بيانات فهارسها التقليدية إليه.

ومن أهم ميزاته :

1 – المرونة والسرعة الفائقة في تخزين واسترجاع المعلومات مهما بلغت سعتها أو دقتها.

2 – اختصار المساحة الواسعة التي قد تشغلها أدراج الفهرس البطاقي.

3 – قابل للإضافة والحذف والتجديد.

4 – سرعة إعداد الكشافات بأنواعها المختلفة.

5 – إصدار الفهارس المطبوعة وكذلك إصدار البيبليوغرافيات المختلفة في وقت وجيز.

6 – وجود أنظمة جاهزة خاصة بالمكتبات.

7 – "الحصول على بيانات عن مواد مكتبية مختلفة كالكتب والدوريات والمواد السمعية والبصرية والمصغرات الفيلمية في نفس الوقت".

8 – إراحة المستفيد وتجنيبه نقل البيانات بإعطائه شيئاً مكتوباً جاهزاً.

"ولا تقتصر أهمية هذا الشكل على ما يكفله من سرعة ومرونة ويسر في الاسترجاع، وإنما يستخدم أيضاً في الحصول على أشكال أخرى من الفهارس، كمخرجات للنظام الإلكتروني، كالفهارس المصورة على ميكروفيش الناتجة عن المزاوجة ما بين إمكانات الحاسب الإلكتروني وتكنولوجيا التصوير المصغر".

عيوبه :

1 – باهظ التكاليف.

2 – احتياج العاملين في مجال المكتبات لدورات تأهيلية في علم الحاسوب.

3 – النظم الجاهزة قد تحتاج تعديلات يقوم بها مختصون لتتناسب مع دور واحتياجات المكتبة.

4 – لا يزال كثير من القراء يفضل اللجوء إلى الفهارس التقليدية.

وعادة ما نجد الآن في المكتبات المعتمدة على الحاسوب، أكثر من شكل واحد من الفهارس يختار القارئ من بينها ما يفضله أو يستريح للتعامل معه.

5 – فهارس المواد المكتبية الأخرى :

وتشمل بقية الأوعية كالمخطوطات والدوريات والنشرات والمصغرات الفيلمية والمسجلات السمعية والبصرية "وهذه المواد المتنوعة لا يتسع المجال لاستعراض الطرق المحتملة لمعالجة كل منها في المكتبات المختلفة. ويكفي القول هنا بأن هذه المواد قد لا تعامل في المكتبات بنفس الطرق التي تفهرس بها الكتب وتصنف، وإنما عادة ما تعامل معاملة خاصة، وترجع هذه المعاملة الخاصة إلى عدم ملاءمة الأساليب التقليدية للفهرسة والتصنيف لطبيعة هذه المواد". وبالتالي فإن مفاتيح الوصول إلى هذه المواد من فهارس أو أدلة أو ما يحل محلها مختلف من مكتبة إلى أخرى.

واقترح في هذا الشأن أن تتولى اللجنة الفنية المشرفة على هذا المشروع دراسة الكيفية التي يمكن بها دمج مناهج المكتبات المختلفة في معاملة هذه المواد لعمل فهارس موحدة لها. كما يمكنها الاستعانة بخبرات الفهارس القومية الموحدة في العالم، كالفهرس القومي للمطبوعات الدورية في فرنسا بتسجيلاته الببليوغرافية، التي تبلغ حوالي 471.000 تسجيلة (بطاقة) لدوريات مقتناة في أكثر من 2500 مكتبة، وهو متاح بالاتصال المباشر، وبالأشرطة الممغنطة، وبالجذاذات الفيلمية وبالمستخرجات حسب الطلب في كل حالة . وأيضاً الفهرس الإلكتروني الموحد للمكتبات الأمريكية والذي يحوي 15.000.000 تسجيلة (بطاقة)، بإضافة تبلغ

1000.000 تسجيلة جديدة كل ثمانية أو تسعة أشهر. أما مجموع الاقتناءات فيبلغ حوالي 250.000.000 بمتوسط حوالي 16 مكتبة لكل تسجيلة".

رابعاً الإجراءات الفنية :

على ضوء ما تم عرضه من أشكال الفهارس المستخدمة في المكتبات، تقرر اللجنة المشرفة اعتماد شكل الفهرس القومي الموحد فإذا ما تم مثلاً اعتماد شكل الفهرس البطاقي–للفهرس القومي الموحد– باعتباره أكثر الفهارس التقليدية انتشاراً. فإن الإجراءات الفنية المتبعة في هذه الحالة هي :

1 – تحديد الرموز الاصطلاحية : حيث تتخذ كل مكتبة رموزاً اصطلاحية خاصة بها، تميزها من غيرها من المكتبات المشاركة في الفهرس القومي الموحد، وتوضع هذه الرموز على بطاقاتها التي ستضم للفهرس.

2 – تزويد الفهرس القومي الموحد بالبطاقات : توجد عدة طرق متبعة في تزويد الفهارس الموحدة بنسخ من بطاقات المكتبات المشاركة.

وللحصول على نسخ من فهارس المكتبات :

أ – تقوم كل مكتبة بإعادة طبع نسخ من فهارسها، وإرسالها لمقر الفهرس القومي الموحد بعد وضع رموز المكتبة عليها، وهذه الطريقة، هي الأقل شيوعاً لأنها تحتاج جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً لإعادة كل بطاقاتها.

ب– النقل بطريقة الاستنساخ (التصوير) حيث توجد آلات تصوير خاصة يمكنها استنساخ البطاقات، وهذه الطريقة تختصر الوقت والجهد.

ج – "تنسخ صورة من فهرس أكبر مكتبة مشاركة بحيث تصبح نواة للفهرس القومي الموحد. وترسل دفعات من بطاقاتها المرتبة هجائياً للمرور على بقية المكتبات المشاركة، وذلك بصفة دورية. وتقوم هذه المكتبات بوضع الرموز الخاصة بها على البطاقة إذا كان لديها الكتاب. وتقوم بإرسال نسخ من بطاقاتها الجديدة لأي من الكتب التي لديها ولم ترد ضمن الدفعة الواردة من البطاقات". وهذه الطريقة غير عملية نظراً لبعد المسافة بين المكتبات المشاركة في الفهرس القومي الموحد.

3 – اختيار نوع الفهرس الموحد : عند وصول بطاقات المكتبات المشاركة، لمقر الفهرس الموحد، نقوم باختيار نوع الفهرس سواء كان بالعناوين أو بالمؤلفين (تقرر هذا الأمر اللجنة المشرفة) والتي قد تقرر إقامة فهارس إضافية حسب الموضوعات مثلاً. "باستثناء إقامة فهرس موحد مصنف حيث يجنب القائمين عليه الوقوع في المشاكل التي ربما تنتج عن عدم وحدة أنظمة التصنيف لدى المكتبات المشاركة".

4 – فرز البطاقات : وهي عملية فرز المكرر من البطاقات التي ترد إلى مقر الفهرس القومي، ووضع رموز المكتبات على البطاقة المعتمدة، والتي تمثل أفضل فهرسة وأفضل مداخل، وبذلك يجري إسقاط كثير من البطاقات المكررة.

5 – ترتيب وصفّ البطاقات : يتوقف القيام على ترتيب بطاقات الفهارس –سواء كان العمل على تجميع البطاقات، أو فرزها أو صفها في الأدراج– أولاً وقبل كل شيء –على وجود عدد كاف من الموظفين، الذين تتوفر فيهم صفات طبيعية، منها الدقة، وحسن الإدراك، والصبر، بالإضافة طبعاً لخبرة كافية، تساعد على النظر إلى المشكلات من الزاوية التي ينظر منها الباحث، حتى نتمكن من اعتماد نوع الترتيب المناسب، للقارئ والباحث والمكتبي على السواء ،ذلك لأنه إذا لم تتوفر فيهم هذه الشروط، ستكون الفهارس معرضة لخطر كبير، وهو أن إحكامها وضبطها سيصبح غاية في التعقيد، والوقت الذي ينفق في إعدادها كبير. حيث إن إدخال وصف البطاقات بشكل سليم، وهو المدخل الوحيد لعملية البحث في هذه الفهارس.

أما في حالة اعتماد الشكل المطور للفهارس والمعتمد على الحاسوب فالطريقة المثلى لإنجاز هذا العمل تتلخص في أن :

1 – تختار كل مكتبة طبعاً رموزاً اصطلاحية خاصة بها.

2 – ترسل كل مكتبة –تعتمد على الحاسوب في عملها الفني– باسطوانات تمثل نسخة لكل محتوياتها من المطبوعات والمواد المكتبية الأخرى إلى مقر الفهرس القومي الموحد.

3 - الاستعانة بالمختصين في مجال الحاسوب للمزاوجة بين الأنظمة المختلفة التي تعتمدها المكتبات المشاركة لتدمج في المنظومة المعتمدة في المكتبة القومية.

4 - تسقط البيانات المكررة للمادة الواحدة الواردة من أكثر من مكتبة ويختار الحاسوب أفضلها ليضع عليه رموز المكتبات التي تضم هذه المادة.

5 - تقوم المكتبات المشاركة دورياً ،بإرسال اسطوانات تضم الملاحق الجديدة لمحتوياتها.

6 - بالإمكان دائماً الاستعانة بإمكانات الحاسوب الهائلة، لعمل الكشافات المختلفة سواء كانت، بالعناوين، أو بالمؤلفين، أو بالموضوعات التي يضمها الفهرس القومي الموحد، كما يمكن طبعاً إعداد الببليوغرافيات القومية المختلفة.

الفهرس القومي الموحد خطوة نحو نظام قومي للمعلومات :

يحلو للبعض الآن تسمية عصرنا بعصر انفجار المعلومات، ونحن كدول عربية نامية نسعى جاهدين للحاق بعجلة التطور، وتخطي الفجوة التي باتت تفصلنا عن مواكبة هذا العصر، والتي أصبحت تتسع يوماً بعد يوم "وواقع الأمر، أن الفجوة التي ينبغي تخطيها لدفع عجلة التطور في كثير من الدول النامية، إنما هي فجوة في تيسير سبل الوصول إلى المعلومات وتداولها".

وبما أن المكتبات، سواء كانت وطنية، أو أكاديمية، أو متخصصة ،مستودعات للوثائق ومخازن المعلومات، والدور الهام الذي تقوم به في تجميع أوعية هذه المعلومات، وتنظيمها، واختزانها، وتهيئة سبل استرجاعها يجعل هذه المكتبات عناصر أساسية لا غنى عنها لأي نظام معلومات سواء كان هذا النظام قائماً فعلاً أو ما يزال قيد التخطيط. وإذا أمكن للمكتبة القومية أن تقوم بدورها الذي نحلم به، يمكن لفهرسها القومي الموحد- إذا ما تم بالصورة المرجوة- أن يكون عاملاً فاعلاً في الربط والتنسيق، ليس بين المكتبات الوطنية فحسب، بل وبين المراكز المختلفة للمعلومات في الوطن العربي وذلك لأن "تشتت مراكز المعلومات في الدول النامية وانخفاض إنتاجها من البيانات يعوق قدرة هذه المراكز على توفير المعلومات وبثها مما يعرقل اتصالها بالأوساط العلمية العالمية".

والاتجاه العالمي السائد الآن، هو نمو الجهود التعاونية، وإنشاء نظم المعلومات العالمية، والقومية، والإقليمية، وتشكيل النظم القومية الفعالة الركائز المتينة للتعاون الدولي، "ومن الممكن للتعاون مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والمهتمة بخدمات المعلومات، أن تسهم بشكل ملحوظ في تطوير الخدمات القومية. كما أن هناك الكثير من المنظمات الدولية التي تحاول في إطار صلاحياتها، تطوير أساليب وضع، وتشغيل النظم القومية لخدمات المعلومات في الدول النامية. كما تمارس بعض المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية ،كالاتحاد الدولي للتوثيق (FID)، والاتحاد الدولي للمكتبات (IFIA) وغيرها، بعض الأنشطة التي تساند جهود الدول النامية في هذا المجال". ومن المفيد جداً بالنسبة لنا في البلاد العربية، أن نستفيد من هذا التعاون ليس فقط لأن التعاون والمشاركة لاستثمار التقانات "التكنولوجيات" الحديثة في أعمال المكتبات، ومراكز المعلومات بالوطن العربي، أمر تحتِّمه طبيعة هذه التقانات "التكنولوجيات" وإمكاناتها الضخمة، التي تنخفض تكاليفها العالية باتساع التعاون والمشاركة فيما بيننا في الأقطار العربية، وإنما أيضاً لأن هذا الاتساع ينبغي أن يكون أيضاً مع البلاد الأخرى ولا سيما تلك التي نقتني كتبها ومطبوعاتها".

ونحن كمكتبة قومية، لن نجد ما يحول دون الإفادة من خدمات وتوجيهات المنظمات الدولية السابقة، في تحقيق ما نصبو إليه من خلق نظام قومي موحد للمعلومات، ونكون بالتالي قد وضعنا أقدامنا على عتبات عهد جديد.



مقتنيات المكتبات الوطنية والدولية

حفظها وصيانتها وإتاحتها

رجب أحمد الصعيدي *

مقدمة :

على الرغم من أن هذا البحث لا يسعى إلي تتبع ظهور المكتبة الوطنية إلا أنه لابد له من الوقوف عند دار الكتب المصرية باعتبارها أول مكتبة وطنية في العصر الحديث، ومنها إلي تواريخ إنشاء المكتبات الوطنية في دول المنطقة.

تعتبر دار الكتب المصرية أول مكتبة وطنية في الأقطار العربية إذ أنشئت عام 1870 بناء على اقتراح تقدم به علي باشا مبارك، أحد رواد نهضة مصر الحديثة وقد مرت دار الكتب بسلسلة من التطورات.

فبعد قيام ثورة يوليو 1952 ضمت إليها دار الوثائق وأصبحت تعرف باسم دار الكتب والوثائق القومية وبموجب القرار الجمهوري رقم 176 لسنة 1993 تم فصل دار الكتب عن الهيئة المصرية العامة للكتاب وكانت قبل ذلك قسما منها، وأصبح لها كيانها ومجلس إدارتها المستقل وذلك بهدف التوسع في نشر الثقافة بين أفراد الشعب بتيسير الإطلاع على الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للحضارة الإنسانية وتعميم الخدمات المكتبية وتوصيلها إلى المواطنين وكذلك أحياء التراث الفكري وتيسير دراسته والإفادة منه.

والجدول الآتي يوضح تواريخ إنشاء المكتبات الوطنية في دول المنطقة :

---

* باحث بدار الكتب المصرية.

جدول يوضح تواريخ إنشاء المكتبات الوطنية في الأقطار العربية

رقم	القطر	سنة التأسيس	رقم	القطر	سنة التأسيس
1	مصر	1870	7	قطر	1963
2	سوريا	1880	8	العراق	1963
3	تونس	1885	9	موريتانيا	1965
4	المغرب	1920	10	السعودية	1968
5	لبنان	1921	11	اليمن	1968
6	الجزائر	1963	12	الجماهيرية	1972

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان ضرورة الاهتمام بحفظ وصيانة مقتنيات المكتبية الوطنية والذي يتصل اتصالا وثيقا بأهم وظائف المكتبة الوطنية لما لها من دور بارز في حفظ وصيانة الإنتاج الفكري الذي يمثل ذاكرة الأمة. وذلك أن العناية بمقتنيات المكتبة الوطنية من حفظ وصيانة وترميم تقف على قدم المساواة على نفس الدرجة في الأهمية مع اقتناء المجموعات بها وتنظيمها. فعند رصد الميزانيات للتزويد لابد أن يراعي وبنفس الاهتمام رصد الميزانيات لعمليات الحفظ والصيانة والترميم لتلك المقتنيات. وقبل أن نتطرق إلى موضوع دراستنا ينبغي علينا أن نذكر تعريف مصطلحي الحفظ والصيانة باعتبارهما المحور الرئيسي لها.

الحفظ / CONSERVATION :

الحفظ هو الإجراءات التي تمكن مواد المكتبة سواء كانت الدعائم المادية نفسها أو المعلومات التي تحتويها من أن تحفظ لأقصى مدة زمنية بقدر الاحتياج إليها، أو هي السياسات المتخصصة والممارسات المستخدمة في حماية مواد المكتبات من التلف والبلي والدمار، ويدخل ضمن ذلك الوسائل والتقنيات التي يبتكرها العاملون الفنيون.

الصيانة :

وتشمل كل الاعتبارات الإدارية والمالية بما في ذلك التخزين ومعدات التجهيز ومستويات العاملين والسياسات والتقنيات والطرق المتبعة في صيانة مواد المكتبات والأرشيفات وما تحتوى عليها من معلومات.

أهداف الصيانة :

يمكن تعريف أهداف الصيانة فيما يتعلق بمواد المكتبات كما يلي :

أ – الحفاظ على المحتوى الفكري للمعلومات المسجلة عن طريق نقلها على دعامات أخرى.

ب– الحفاظ على الشكل الطبيعي الأصلي لمواد المكتبات والأرشيفات على شكل آخر يمكن استعماله كأقصى ما يمكن.

ويقع على عاتق جمعيات المكتبيين الوطنيين والمكتبات الوطنية ذاتها مسئولية تشكل سياسة قومية وتنمية تقبل هذه السياسة ويقع على الـ IFLA مسئولية تشجيع ونشر القواعد المهنية للصيانة والحفظ والإدارة عن طريق قنواتها.

أولاً : المقتنيات في المكتبات الوطنية أنواعها وأهميتها :

لكل دولة في العالم مكتبة تعرف بالمكتبة الوطنية تهتم بجمع كافة الإنتاج الفكري الذي تنتجه عقول أبنائها بالإضافة إلى أهم الإنتاج الفكري المنشود في سائر أنحاء العالم. وهى تحفظ هذا الإنتاج للأجيال المقبلة جيلا بعد جيل. ومن هذا المنطلق تعتبر المكتبة الوطنية ذاكرة الأمة فهي مرآة صادقة للمستوى الفكري الذي وصل إليه أبناؤها. وفي سبيل مساعدة المكتبة الوطنية لتحقيق هذا الهدف المطلق من وجودها تسن الدولة تشريعا "يعرف بالإيداع القانوني" يحتم على كل ناشر أو طابع أو مؤلف أو هم جميعا متضامنين أو يودعوا في المكتبة عددا من النسخ وصفاتها والوقت الذي يتم فيه الإيداع والعقوبات التي توقع في حالة المخالفة. وقد تحددت تلك الأوعية التي تشكل كل الإنتاج الفكري عموما على النحو التالي :

1 – الكتب والمراجع.

2 – الدوريات.

3 – الوسائل السمعية والبصرية.

4 – المصغرات الفيلمية (الميكروفيلم – الميكروفيش).

5 – ملف البيانات المقروءة آليا.

6 – الأقراص الضوئية. (وهذان الوعاءان 6/5 خاصان بالحاسب الآلي).

7- المواد النادرة والمخطوطات.

1- المواد النادرة والمخطوطات :

ومن أهم ما تقتنيه المكتبات الوطنية المجموعات النادرة من أوراق البردي والنقود والتحف وأدوات الكتابة ويتم وصفها وصفا دقيقا، ويأتي على رأس هذه المقتنيات من حيث الأهمية المخطوطات وذلك لما تتميز به من الأصالة وندرة محتوياتها فهي العمود الفقري للتاريخ الحضاري والثقافي لكل أمة من الأمم ويمتد هذا التراث بطول حقب من الزمن لقرون طويلة، وهو تراث للإنسانية قاطبة، ينهل منه علماء الأرض ألونا من الفن والأدب والعلوم ويخصص له قسم في كثير من المكتبات الوطنية. ويبلغ حجم المخطوطات العربية في مكتبات العالم تبعا لتقدير العلماء المختصين نحو ثلاثة ملايين مخطوط بينها النسخ المكررة وغير ذات القيمة والحديثة، أما المخطوطات المعتبرة بين هذا الكم فتصل إلى نحو نصف مليون. والمخطوطات العربية هي السجل الحافل للإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للأمة الإسلامية على امتداد أربعة عشر قرنا. وما وصل إلينا منها يعد نزراً قليلا مما أنتجه علماء المسلمين في كافة مجالات المعرفة.

المواد السمعية والبصرية :

لقد كان الكتاب ومازال هو المادة الأساسية في المكتبة ، ولكن المشكلة تكمن في تدريب العاملين في المكتبات على التعامل مع الكتاب منذ أمد طويل، ولكن العصر الذي نعيشه والمنعوت بعصر تفجر المعرفة خلق الحاجة الملحة لأن تقتني المكتبة كافة أوعية المعلومات الأخرى ومنها الوسائل السمعية والبصرية وأدى الاستخدام المكثف لها إلى تعدد الأسماء لهذه الوسائل مثل : وسائل الإيضاح، الوسائل السمعية والبصرية مواد غير الكتب المواد اللامطبوعة ولهذه المواد أهمية كبيرة إذ إنه من الثابت أن الأشياء التي ترى وتسمع سواء باستخدام الحاستين معا أو كل على انفراد يكون تأثيرها أقوى وتستمر فعاليتها لمدة أطول، وتشمل هذه المواد:

1 – المواد السمعية (التسجيلية) : كالاسطوانات والأشرطة بأنواعها.

2 – مواد العرض : وتشتمل على الشرائح والأفلام الثابتة والمتحركة بأنواعها.

3 – مواد الرسم والمصورات : وتضم الخرائط واللوحات والشفافيات.

4 – مواد الفيديو : وتشمل أشرطة الفيديو بأنواعها وكذلك أسطوانات الفيديو.

5 – المجسمات : وتضم الألعاب والمجسّمات بشكل عام.

ويتوقف استخدام هذه المواد تمشيا مع التطور الذي وصلت إليه المكتبات في عصر يتسم بالثورات الاقتصادية والعلمية والسياسية وهو عصر الاتصالات المكثفة بوسائلها المختلفة.

الدوريات :

تمثل الدوريات وعاءً على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لأوعية المعلومات المختلفة التي يضمها رصيد المكتبة الوطنية حيث تضم الآلاف من عناوين الدوريات المختلفة ويتم الحصول على الدوريات إما بالحصول على نسخ منها عن طريق التصوير الورقي أو على صورة ميكروفيلمية على سبيل الإهداء أو التبادل، وفي حالة نقص أو تلف بعض الأعداد يتم الحصول عليها سواء بالتصوير أو التبادل مع المكتبات الأخرى. وتأتي أهمية مقتنيات المكتبات الوطنية من أنها هي المكتبة الوحيدة المسئوولة عن جمع التراث الفكري الوطني وحفظه للأجيال المتعاقبة جيلا بعد جيل. وعلى هذا الأساس يجب ألا تكون مقتنياتها محلا لاستخدام رجل الشارع بل فقط للعلماء والباحثين والدارسين كما ينأى بها عن إخراج مقتنياتها للاستعمال خارج جدرانها وتتخذ المكتبة من التدابير ما ييسر هذا التداول الداخلي وإقامة القراء والباحثين فترات قد تدوم طوال ساعات فتح المكتبة وهذا ينعكس بطبيعة الحال على المبنى والأثاث وحسن المعاملة وتوفير وقت القراء، تسهيل الاستنساخ والتصوير لدرجة تخصيص قاعة للتدخين ومقصف لهؤلاء القراء.

ثانيا : العوامل المؤثرة على المقتنيات :

1 – العوامل المناخية :

لما كانت مواد المكتبة تتكون بصفة أساسية من مواد عضوية ولذلك فهي عرضة للتلف السريع إذا لم يؤخذ في الاعتبار كل العوامل المناخية من درجات الحرارة والرطوبة النسبية.. وغيرها.

أ - درجة الحرارة والرطوبة النسبية :

نظرا للخطورة الكبيرة التي تكمن وراء تذبذب درجة الحرارة والرطوبة النسبية على مقتنيات المكتبة وتجهيزاتها فإنه ينبغي لنا تعريف ما المقصود بالرطوبة النسبية فالرطوبة النسبية (Ralative Homiditg) هي النسبة بين كمية بخار الماء الحقيقية في حجم معين من الهواء على أعلى نسبة يمكن أن يحتفظ بها الهواء عند درجة معينة مضروبا في 100 فهي التي تبين لنا مدى تشبع الجو ببخار الماء حيث إنه إذا كان الجو مشبعا تماما بالرطوبة فإن الرطوبة النسبية هنا تكون 100٪.

ب - الضوء :

إن الضوء هو طاقة، وعلى ذلك فإن كل أطوال موجات الضوء تعمل على التحلل الكيميائي للمواد العضوية، وكذلك الطاقة الأعلى الصادرة من ضوء الأشعة فوق البنفسجية مضرة جدا على المقتنيات.

ج- تلوث الهواء :

يعتبر تلوث الهواء مصدر تلف للورق والمواد العضوية الأخرى ويتفاوت حجم ملوثات الهواء من كونها ملوثات غازية إلى جسيمات توصف بأنها أتربة فالتلوث الغازي يسببه بصورة كبيرة احتراق الوقود ويحتوى على ملوثات حمضية مثل ثاني أكسيد الكبريت وملوثات مؤكسدة مثل غاز الأوزون، أما الجسيمات الأكبر التي يحملها الهواء والتي توصف بأنها أتربة فهي تحتوى أيضا على ملوثات غازية تؤدى إلى حمضية الأوراق.

2 - العوامل البيولوجية :

إن العوامل البيلولوجية (الفطريات، الحشرات، القوارض..) يمكن أن تسبب المخاطر وأحيانا أضراراً لا يمكن إصلاحها بالنسبة لمواد المكتبة وتجهيزاتها.

أ - الكائنات الدقيقة :

هناك عوامل طبيعية وكيميائية معينة تساعد على نمو هذه الكائنات الدقيقة مثل درجات الحرارة المرتفعة وظروف التخزين المتكدسة والأتربة والتهوية السيئة، وغيرها.

ب- الحشرات والآفات الأخرى :

تنقسم آفات المكتبات إلى قسمين الأول وهو الذي يعيش داخل المكتبات ويتلف محتوياتها، والثاني وهى الحشرات التي تدخل هذه الأماكن بطريق الصدفة وتجد طريقها إلى الخزائن والأدراج وحوافظ الكتب والمقتنيات الأخرى للمكتبة. ويحدث التزايد بالإصابة الحشرية بواسطة نفس العوامل التي تم وصفها أو ذكرها من قبل عن الكائنات الدقيقة.

3- العوامل الكيميائية :

أ - الأضرار بالنسبة للورق :

لقد عثر على أول عينة من الورق في العالم في سور الصين العظيم ويرجع تاريخها إلى أوائل القرن الثاني الميلادي، ومنذ ذلك التاريخ بدأت صناعة الورق تنتشر وبدأ يأخذ اهتمامه كإحدى المواد العامة التي استخدمها الإنسان في الكتابة. إن السببين الرئيسيين للضرر الكيميائي بالنسبة للورق هما عملية تأكسد وتحلل السيليلوز عن طريق التعريض الناقص للماء (المتضمنة للتندي أو الرطوبة الطبيعية في الهواء)، كما تنشأ الأحماض التي تحفز التحلل من مصادر عديدة من بينها الإضافات المستخدمة في صناعة الورق.

ب - الضرر الواقع على الجلد والرق :

الجلد هو نوع من البروتين يعرف بـ (الكولاجين COLLEGEN) وأصلح أنواع الجلود لاستعمالها في صناعة أغلفة الكتب وغيرها هو الجلد المراكشي وجلد الخرف والخنازير والعجول الكبيرة. أما الرق VELLUM فهو جلد الضأن أو الغزال وهو جلد رقيق صالح للكتابة عليه وقد بدأ استعمال الرق قديما في برجامون الواقعة في آسيا الصغرى ولهذا يسمى أحيانا بالبرجامين: PERGANENT. وأساس الضرر الكيميائي الذي يقع على الجلد يكون نتيجة للدباغة غير الملائمة أو التلوث الجوى، وظروف التخزين غير المرغوب فيها.

ويقع الضرر الكيميائي للرق أيضا بسبب ظروف التخزين غير المرغوب فيها، وبسبب الأحبار، ومقاومة التشرب (عملية التقويم) أو المواد الأخرى المضافة.

ج- الضرر الواقع على الأفلام الفوتوغرافية :

يكون الفيلم على وجه الخصوص عرضة للضرر الكيميائي أو المادي بسبب الظروف البيئية من الحرارة والرطوبة النسبية وتلوث الهواء والضوء وغيرها.

4 - أمن المجموعات :

إن الاهتمام الرئيسي للأمن هو منع الحوادث بما في ذلك معالجة التلف الناجم عنها وتخطيط الصيانة الفعالة لمعالجة مثل هذه الحوادث. وإنه بنظرة سريعة إلى ما حدث في السبعينيات إلى الثمانينيات لمقتنيات المكتبات نستطيع أن نقف على فداحة الخسائر التي سببتها الكوارث. ففي فلورنسا بإيطاليا ألحق فيضان وقع عام 1966 أضرارا بالغة بما يزيد على مليوني مجلد نادر وأتى الحريق الناجم عن أسلاك كهربائية في مستشفى رادكليف اكسفورد بانجلترا على واحدة من أضخم المكتبات الطبية في العالم وأغناها بالمؤلفات النادرة، وفي عام 1977 دمر حريق أشعل عمدا متحف ومكتبة الفضاء في سان دييجو بولاية كاليفورنيا، وفي عام 1986 أشعلت النيران عمدا مرتين في مكتبة المركزية بلوس أنجلوس مما ترتب عليه فقدان أربعمائة ألف وإصابة ألف ومئتين وخمسين كتابا آخر من جراء الأضرار الناتجة عن المياه والدخان. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أصاب المتحف البريطاني تدمير خطير خلال القصف الذي تعرضت له لندن ففقدت المكتبة ما لا يقل عن 20.000 مجلد احترقت في المبنى الرئيسي إلى جانب 30.000 مجلد من الجرائد البريطانية.

أ - الحرائق :

بالرغم من أن الحريق قليل الحدوث أو عرض رئيسي إلا أنه يعتبر الخطر الأساسي على المكتبات الوطنية نظرا لأهمية المقتنيات التي تحتويها.

ب - المياه :

غالبا ما يشكل التلف الناجم عن المياه خطورة محققة لمقتنيات المكتبة الوطنية تفوق ما يحدثه الحريق من إتلاف وينجم هذا الخطر عن :

تلف المواسير الموصلة لأنبوب الماء الرئيسي / تلف مواسير شبكة المجارى، بسبب المزاريب المسدودة / التلف التام للأسطح والنوافذ الزجاجية / مياه الإطفاء الخاصة بالحرائق في المبنى، وما إلى ذلك.

ج - السرقة :

يكتسي موضوع الأمان في المكتبات اليوم أهمية خاصة نظرا لتسهيل وضع المجموعات تحت تصرف الرواد بعيدا عن المراقبة، وأدى التوسع في تطبيق نظام

الرفوف المفتوحة وإقامة المعارض والأنشطة الثقافية بدورها إلى ازدياد السرقات وتخريب الكتب، إلى غير ذلك من الظواهر التي رافقت هذا الانفتاح.

د- الحروب والكوارث الطبيعية :

إن احتمال نشوب حرب أو وقوع كارثة طبيعية إنما ينطوي بداهة على حلول نكبة أو ظروف يصعب التنبوء بها.

ثالثاً : طرق الحفظ والصيانة :

وحتى نجنب مقتنيات المكتبة الوطنية وتجهيزاتها التعرض للتلف ونظراً لأن كل المكتبات يقع على عاتقها الحفاظ على مجموعاتها لتدوم أبدا فإن ذلك لا يكون إلا عن طريق معالجة العوامل المؤثرة عليها وهي العوامل المناخية والبيولوجية، والكيميائية.. وغيرها. وتتحقق المعالجة لها عن طريق ما يأتي :

تجنب حدوث التذبذب في درجة الحرارة والرطوبة النسبية ولا يكون ذلك إلا عن طريق جعل أجهزة التكييف تعمل بصفة دائمة ومستمرة أو باتخاذ الإجراءات التالية:

* تأمين سريان تيار الهواء باستخدام المراوح والنوافذ.
* استخدام المواد التي تمتص الرطوبة لتخفيض درجتها في المناطق التي تعلو فيها.
* استخدام الوسائل العازلة لتخفيض درجات الحرارة.
* تأمين المباني بصورة مناسبة من البلل.

ويمكن إحداث مواءمة بين الظروف في مناطق التخزين بصفة عامة في درجات الحرارة و بين (21-16) وكذلك الرطوبة النسبية ما بين (60%-40%) مع ملاحظة أن بعض مواد المكتبات الخاصة مثل الأفلام وأشرطة التسجيل المغناطيسية تحتاج إلى درجات ومستويات للرطوبة النسبية منخفضة ويجب في هذه الحالة أخذ المشورة الفنية المناسبة. وعن الضوء فإنه يجب التحكم في مستوياته وجعله منخفضا كإجراء عملي في التخزين وفي قاعات الإطلاع والعرض، وحتى يتحقق ذلك فإن أماكن التخزين يجب أن تكون في الظلام، وإذا وجدت النوافذ فإنه يجرى تغطيتها بمرشحات لضوء الأشعة فوق البنفسجية، كما يجرى "تجهيز ضلف الشيش أو الأبواب الثانوية الخشبية غير المتصلة الأجزاء" لتخفيض مستويات الضوء والإشعاع الحراري، واستبعاد كل أشعة الشمس المباشرة من قاعات الإطلاع.

وعلينا أن نحرص ألا يكون الضوء الواقع على سطح المواد المكتبية بأي حال من الأحوال أكثر من 50 وحدة ضوئية. وفي فرنسا وألمانيا يوجد اتجاه جديد للبحث عن أنواع من الزجاج الملون الذي يحجب ضوء الشمس الضار لمقتنيات المكتبة. ولمعالجة عمليات تلوث الهواء لما له من أثر ضار على مقتنيات المكتبة فإن التلوث الغازي الناتج من عوادم السيارات وغيره لا يمكن التحكم فيه إلا عن طريق مرشحات الهواء التي هي جزء من نظام تكييف كامل أو بالتشجير المكثف خارج المبنى الذي من شأنه أن يمتص الغبار أما الجسيمات الأكبر التي يحملها الهواء فهناك إجراءات كثيرة تتخذ للإقلال من خطرها مثل :

التأكد من أن كل الأبواب والنوافذ محكمة الإغلاق / استخدام أشرطة لاصقة حول الأبواب والنوافذ / اتخاذ برنامج مستمر للتنظيف يتم تنفيذه بعناية وتحت المراقبة / تنقية الهواء الداخل عن طريق امراره في ماء بارد مخلوط بمحلول قلوي. كما لابد من التحكم في كل العوامل المؤثرة في نمو الكائنات الدقيقة والتزايد بالإصابة الحشرية سواء كانت عوامل طبيعية أو كيميائية ومنها ما يتعلق بظروف التخزين.. وغيرها، مع ضرورة الأخذ بنصيحة المتخصص عن الظروف المثلى لمنع نمو هذه الكائنات. وتعتبر المباني الحديثة المشيدة بالخرسانة المسلحة والمزودة بأجهزة تكييف الهواء أحسن وسيلة للوقاية من الحشرات، كما علينا عند الشروع في إقامة بناية جديدة لمكتبة وطنية رش عرصة البناية بالمواد المبيدة، والحرص على أن تكون أرضية البناية قطعة واحدة من الخرسانة الخالية من السقوف والتجاويف "طريقة الصب" وملء كافة الفواصل بقضبان معدنية، وتغليف الأنابيب بصفائح معدنية كما أن الاستخدام الأمثل والمناسب للطرق التقليدية المستخدمة في مهاجمة الحشرات يمكنها المساعدة نحو تقليل الخطر بصورة كبيرة. ونستطيع أن نحقق الصيانة من تأثير العوامل الكيميائية لمقتنيات المكتبة مثل الورق، الرق والجلد، الأفلام الفوتوغرافية عن طريق الحرص على أن تحتوى الأغلفة الخارجية على منظم قلوي معتدل كإجراء وقائي ضد الأحماض، وعلى المكتبيين أن يصروا على أن يكون ورق الكتب خالياً من الخشب المطحون لأن ذلك يساعد على تفتته مع أخذهم بالنصيحة من الخبراء العلميين أو من خبراء الصيانة عند اتخاذ أي إجراء لمعالجة آثار الحموضة. وحتى نرفع الضرر الكيميائي الواقع على الرق والجلد فعلينا أولا التحكم في ظروف التخزين غير المرغوب فيها، وكذلك البيئة المحيطة حيث

يكون التلف من المتعذر كليا إصلاحه. كما يجب أن تخزن الأفلام الفوتوغرافية في حاويات معدنية لا تحتوى على الحديد ولا على أي مادة مؤكسدة أو آكالة أو أي مادة ملوثة.

ومن الجوهري والضروري أن تحفظ تلك الأفلام في ظروف بيئية محكمة من انخفاض درجة الحرارة والرطوبة النسبية مع الحماية الكاملة ومن تلوث الهواء ومن الضوء ويجب اللجوء إلى نصيحة المتخصصين عند التخزين والصيانة. وحتى نحقق الأمن للمجموعات ضد كل من الحريق والسرقة والمياه والكوارث الطبيعية فإن الحماية المناسبة ضد الحريق تبدأ بالآتي :

أن تكون المواد المستعملة سواء بالمبنى أو التجهيزات غير قابلة للاحتراق / تجنب وجود مساحات كبيرة مفتوحة أو سلالم مزخرفة / إيجاد أبواب للطوارئ / عزل المدخنين في مكان خاص / تركيب أجهزه إنذار أو التنبؤ بالحريق مع الصيانة المستمرة لها / أن يكون الموظفون على دراية تامة بالإجراءات التي يتعين إتباعها عند اندلاع الحريق / فحص الأسلاك الكهربائية، والإضاءة ووصلات القوى الكهربائية بانتظام لتخفيض مصادر الحريق داخل المكتبة الوطنية.

وعلينا كي نحافظ على مقتنيات المكتبة الوطنية من خطر المياه تلافي الكثير من الأسباب بعمل صيانة منتظمة للمبنى ومراعاة المواصفات المعمارية التالية :

* عدم وضع حفر تصريف المجارى في المساحات المخصصة للتخزين.
* ألا تسمح النوافذ وأماكن التخزين وقاعات الإطلاع بدخول مياه الأمطار حتى ولو كانت مفتوحة.

ونستطيع أن نحفظ الأماكن في المكتبات من خطر السرقة بطرق عديدة منها :

* جعل الأبواب الخارجية للمكتبة قوية جيدة الإقفال وذلك عن طريق تجهيز ميكانيكى خاص أو إليكتروني أو كليهما معا.
* الحرص على جعل تهوية القاعات تتم عن طريق نوافذ عليا حتى لا تحدث عملية تهريب الكتب من النوافذ.
* أن يكون لكل مكتبة وطنية نظام داخلي خاص بها يؤكد على حقها في مراقبة المستفيدين وما يحملونه من حاجات، وحقها في طلب بطاقات التعريف الخاصة بهم. مع

عدم السماح لبعض الرواد بدخول المكتبة عندما تجد داعيا لذلك. وأما عن كيفية حفظ مقتنيات المكتبات الوطنية من خطر الحروب والكوارث الطبيعية فإن ذلك يكون عن طريق الآتي :

تكوين فريق لمواجهة الكوارث بحيث يكون أفراده على أهبة الاستعداد للتواجد وقت: الطوارئ / عمل الترتيبات الآلية التي تحتاج إليها في حالة الطوارئ بهدف سرعة التفاعل مع الكارثة.

ثم تكون بعد ذلك مرحلة رد الفعل أو هي الإجراءات المتبعة عند وقوع الكارثة وأولى هذه الخطوات هي : تشغيل جهاز الإنذار / تجميع الأفراد / تأمين من يدخلون إلى المكان. أما المرحلة النهائية فهي وضع وتنفيذ برنامج للإصلاحات بحيث نصل إلى حالة مستقرة.

الترميم :

الترميم هو عملية يدوية خاصة يسهل معها قوة التحكم وحسن التعامل ولكن بتطور العلوم وكذلك الصناعة فقد ظهر ما يعرف بالترميم الآلي، وقد استقبله العالم بتحفظ شديد ولكن بتطوره وقدرة العاملين فيه على أقلمته للالتزام بمبادئ الترميم العامة ونظرا لسهولة الترميم الآلي فقد استدعى استعماله في الحالات التي يصعب فيها تنفيذ الترميم اليدوي وبالرغم من هذا فإنه لازال معروفا أن الترميم اليدوي هو أغلى أنواع الترميم وهو الحرفة النادرة في العالم ويختص بترميم المخطوطات النادرة والقيمة وكذلك المطبوعات والوثائق الثمينة.

أما الترميم الآلي فإنه يستعمل في أضيق الحدود بالنسبة للمخطوطات ولكنه ينتشر استعماله بالنسبة للمطبوعات. لقد أصبحت أساليب الترميم مجالا للمناقشة بين التقليديين والتقدميين ومن الأفضل للمرمم أن يكون قد عمل بداية كمجلد ثم بعد ذلك تعطى له فرصة تدريب للعمل كمرمم للمخطوطات وذلك لأن خدمات المجلد الماهر مفيدة جدا، ويمكن لنا ضرب مثال على عملية الترميم وذلك من خلال ترميم الجلود القديمة فيكون ذلك بإتباع الطريقة الآتية :

1 – تنظيف الجلود من العوالق باستعمال فرشاة ناعمة أو باستخدام قطعة من الإسفنج المبلل بالماء إذا تطلب الأمر، ويراعى عدم استعمال الصابون بكافة أنواعه حيث إنه يؤثر على مواد الدباغة.

2 – نزع الجلود إذا كانت مثبتة على حامل آخر بعد تطريتها بالماء ثم تبسط بتعريضها لبخار الماء في صندوق محكم على النحو التالي :

أ – تقوى الجلود بعد بسطها برشها بمحلول من غراء الجلد.

ب – تثبت الجلود بعد تقويتها على حوامل من القماش الخفيف كالشاش باستخدام محلول السليلوز بنسبة 7.5 ٪ مع الماء حيث وجد بالتجربة أن الحشرات لا تنمو على السليلوز لعدم صلاحيته كغذاء.

ونلقي الضوء على مجال الترميم وذلك من خلال دراسة شاملة لمركز الصيانة والترميم والميكروفيلم الذي تم افتتاحه حديثاً بدار الكتب بالقاهرة.

رابعاً : مركز الصيانة والترميم والميكروفيلم بالهيأة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة :

نظراً لأهمية الحفظ والصيانة للمكتبات الوطنية والدولية فقد أنشأت دار الكتب بجمهورية مصر العربية قسما خاصا للصيانة والترميم وذلك عام 1962. ومع الوقت تطور القسم وزادت إمكاناته وتم إنشاء أول مركز علمي لصيانة وترميم المخطوطات والوثائق. وقد قامت عدة محاولات للنهوض بالمركز وتطوير إمكاناته إلى أن جاءت زيارة وزير الثقافة المصري لإسبانيا وذلك عام 1992 وتم عقد بروتوكول للتعاون الثقافي بين مصر وإسبانيا اتفق فيه على أن تقدم حكومة إسبانيا الأجهزة والمعدات المتطورة والترميم والتدريب على أن تقوم الحكومة المصرية بتجهيز البنية الأساسية للمركز. وقد بدأ العمل في هذا المشروع الضخم اعتبارا من عام 1994 حتى كان يوم الافتتاح في التاسع عشر من فبراير "النوار" لهذا العام 1997 لأكبر مركز ترميم وتصوير المخطوطات والبرديات في الشرق الأوسط. وتتضمن اتجاهات العمل في المركز ما يأتي :

أ – الإفادة من إمكانات المركز لترميم كل المخطوطات في مصر.

ب- وضع مواصفات الحفظ الجيد للمقتنيات وتنفيذها والإشراف عليها.

ج- تنظيم دورات تدريبية للعاملين في الداخل مع الإفادة من الخبراء المصريين واليابانيين والأتراك والألمان.

د - إنشاء وحدة للبرديات والتدريب على ذلك بالخبرة المصرية والعالمية.

هـ- تكوين مكتبة متخصصة في مجالات الحفظ والترميم.

و - تنظيم دورات تدريبية للعاملين في هذا المجال في مصر والخارج.

ز - تنظيم شامل للإفادة من مجموعات الميكروفيش والميكروفيلم حصرا وحفظا وإتاحة.

ح- الإفادة من تقنيات التصوير الرقمي للمقتنيات بإدخالها في الحاسب الآلي لإتاحتها للمستفيدين.

الخريطة التنظيمية للمركز :

عندما نتجول داخل هذا المركز الذي بلغت مساحته الكلية ما يقرب من 1500 م^2 نجد أنه ينقسم إلى عدة مناطق سوف نشير بالتفصيل إلى بعضها :

المنطقة الإدارية :

وتشغل هذه المنطقة التي تقع شمال الممر الرئيسي مساحة قدرها 288 م^2 أي حوالي 20٪ من مساحة السطح الإجمالية وتشمل :

الإدارة / السكرتارية الإدارية / منطقة استراحة / المكتبة / دورات المياه / المخزن / الممرات المشتركة.

منطقة الأبحاث :

تشغل هذه المنطقة التي تقع جنوب الممر الرئيسي مساحة قدرها 396م^2 أي حوالي 27.6 ٪ من مساحة السطح الإجمالية وتتمثل في الآتي :

معمل الكيمياء / معمل الأحياء / معمل الفيزياء / غرفة مكافحة الحشرات وإبادة الجراثيم والتطهير / مخزن حفظ المنتجات والمواد / غرفة حفظ الأعمال ومكتب التسجيل / الممرات المشتركة.

منطقة الترميم :

تشمل منطقة الترميم التي تقع في أقصى الجهة الجنوبية لنهاية الطابق مساحة قدرها 432م^2 أي حوالي 30٪ من مساحة السطح الإجمالية تتمثل في الآتي:

قطاع المعالجات السُّمّية / قطاع المعالجات ذات القاعدة المائية / قطاع سبك الصفائح / قطاع المعالجات اليدوية / قطاع التصفيح / قطاع التجليد والتركيب.

وقد تم توزيع الورش بحيث يكون قطاع المعالجات اليدوية محاطا بباقي القطاعات لتجنب الحركة الزائدة للعاملين أثناء عملية الترميم، ويسمح هذا الموقع المركزي بسهولة الوصول إلى المرافق الأخرى.

منطقة الميكروفيلم والنسخ :

وتشغل هذه المنطقة التي تقع في أقصى الجهة الشمالية لنهاية الطابق مساحة قدرها 288م^2 موزعة ما بين :

غرفة الكاميرا / القسم المعملي / قسم الاستنساخ الديازدى / أستوديو التصوير الفوتوغرافي. وتحتوى غرفة الكاميرا على كاميرتي ميكروفيلم معزولتين ضوئيا بواسطة ستائر غير منفذة للضوء، وتضم المساحة التي تقع بينها قسم مراقبة الجودة (مقياس كثافة الصورة الفوتوغرافية، وميكروسكوب، و "SPOOLES" يدوي).

أما القسم المعملي فيتم به كلتا المعالجتين الميكروفيلمية والفوتوغرافية وينقسم هذا القسم إلى نطاقين منفصلين (رطب وجاف) ويحتوى على التجهيزات المعملية التي ترتبط بالاستنساخ الميكروفيلمي.

وعن أستوديو التصوير الفوتوغرافي فهو مجهز بمختلف أنواع الإضاءة لأخذ اللقطات التصويرية الأبيض والأسود أو الملونة للأصناف المراد معالجتها بالمركز وذلك بهدف توفير سجل عن حالة الحفظ عند الدخول والنتيجة النهائية للمعالجة وكذلك جميع المراحل التي تمر بها عملية الترميم والتي يجب توثيقها بيانيا.

الأنشطة الخارجية للمركز :

لا يقتصر نشاط المركز على ما يقوم به من صيانة وترميم وتصوير مقتنيات دار الكتب من مخطوطات وبرديات وأوائل المطبوعات بل يتعداها إلى إنجاز

المشروعات الخارجية الخاصة بغرض الحفاظ على التراث العام ومن بين الأنشطة الخارجية التي قام بها المركز :

* المعاينة وكتابة تقرير مفصل بالحالة لكل من المكتبات الآتية تمهيدا لاتخاذ اللازم نحوها: مكتبة مجلس الشعب – مكتبة الزهراء للخيول العربية بوزارة الزراعة – مكتبة متحف بيت الأمة – مكتبة كلية الشريعة والقانون بالأزهر بمدينة دمنهور.
* قام المركز بمقابلة المسئولون بمكتبة الإسكندرية الدولية والوقوف على مدى التعاون الممكن.
* التنفيذ لمشروع ترميم وصيانة الوثائق التاريخية بقصر عابدين برئاسة الجمهورية.

خامساً : حفظ مخطوطات دار الكتب بالتقنية الحديثة :

قامت دار الكتب المصرية بإعداد مشروع لتصوير مخطوطاتها والتي تعتبر من أندر كنوز التراث الحضاري في العالم العربي والإسلامي والذي يمثل جزءا من تراثنا الحضاري العريق الذي يجب الحفاظ عليه من عوامل الفناء بالاندثار مع مرور الزمن وهو يشتمل على مخطوطات عربية وفارسية وتركية ويقوم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – برنامج الآثار والتراث والبيئة التابع لرئاسة مجلس الوزراء بتنفيذ هذا المشروع نظرا لأهميته القصوى.

الأهداف العامة :

1 – بناء قواعد بيانات تفصيلية لتوصيف المخطوطات بما في ذلك صور المخطوطات.

2 – بناء نظم معلومات تسمح بالبحث عن المخطوطات باستخدام مفاتيح بحث مختلفة مثل العنوان ، المؤلف ، وموضوع المخطوط.

3 – إصدار منتجات إلكترونية يمكن اقتناؤها بواسطة المكتبات والأفراد.

4 – تدريب العاملين في مجال المخطوطات على استخدام تكنولوجيا المعلومات لحفظ التراث.

الأهداف المباشرة :

1 – الحفاظ على التراث الحضاري العربي.

2 – نشر التراث الحضاري العربي.

3 – مساعدة الباحثين على فحص التراث الحضاري العربي.

4 – نشر تكنولوجيا المعلومات الحديثة في المراكز الأخرى بالوطن العربي.

المخرجات :

1 – قاعدة البيانات تحتوى على البيانات التفصيلية لكل مخطوط.

2 – قاعدة البيانات المصورة التي تحتوى على صورة لكل صفحة من كل مخطوط في شكل شرائح يتم بعد ذلك تخزينها إلكترونيا على وسائل تخزين بالحاسبات.

3 – منتجات إلكترونية وتشمل أقراص مدمجة CD-ROM تمثل استعراضاً لموضوعات محددة.

سادساً : النسخ وسياسة الاستنساخ :

إن استنساخ المادة من دعامة على دعامة أخرى يعطيها بقاء أطول في العادة وإن إعادة تشكيل المادة على دعامة أخرى هو إجراء قياسي للصيانة وهناك أسباب عديدة تجعل من النسخ ضرورة للصيانة والحفظ :

– أن تكون المواد هشة جدا ولا تتحمل مزيدا من الاستخدام.

– الحاجة إلى تقليص مساحة التخزين.

– الحاجة لاستنساخ نسخ طبق الأصل ربما لأسباب أمنية أو لإتاحة استخدام المادة بصورة أوسع.

وإن استخدام الميكروفيلم في الوقت الحاضر هو التقنية الأصلية لإعادة التشكيل وهناك احتمالات كبيرة لاتخاذ معالجة أكثر فاعلية في انتقاء المواد أو المجموعات التي سوف يزيد عليها الطلب في المستقبل بحيث لا تتعرض الأصول لتلف رئيسي من خلال استخدامها بصورة متكررة.

وهناك قضية أخرى هي إما إن نبقي على المواد الأصلية أو نستبعدها بعد إعادة تشكيلها فهناك بعض المواد التالفة تلفا شديدا وفي حالة سيئة جدا بحيث لا يمكن تداولها بعد عمل الميكروفيلم لها وإلا فإنها سوف تتحلل.

فالميكروفيلم الذي لم يستنسخ حسب المعايير القياسية المطلوبة يمكن أن يكون عمره القياسي قصيرا، وربما لا يبقى طويلا إذا لم يتم تخزينه طبقا للمعايير المناسبة ولكن هناك بعض الباحثين تكون لديهم حاجة حقيقية في استخدام الأول بدلا من النسخ، وربما تكون هناك حاجة للحفاظ على الأصل لمدة قصيرة بعد إعادة تشكيلها بحيث يمكن فحص النسخة للتأكد من أنه ليست هناك صفحات مفقودة أو أخطاء وذلك يحدث كثيرا نظرا لوجود مخاطر معينة من جراء تصوير واستنساخ مواد المكتبة مما يوجب العمليات والإشراف عليها، مع ضرورة وضع مشكلات الصيانة في الاعتبار، ومراعاة عدم تعريض المواد للضوء والحرارة الزائدة في أثناء عملية التصوير، وأن تستخدم ماكينات تصوير مناسبة لتلافي حدوث تلف للمواد الجاري تصويرها والتقليل من تناولها بالأيدى، خاصة فيما يتعلق باستنساخ عدد كبير من صفحات المجلدات الكبيرة المجلدة، كما يجب أن تولى عناية خاصة عند تناول المجلدات المجلدة في أثناء الاستنساخ لتلافي حدوث ضغط زائد على ظهر الكتاب، في محاولة للحصول على نسخة كاملة للنص القريب من موضع الخياطة. ويجب العزوف عن استنساخ المجلدات في حالة وجود أدنى مخاطرة تعرضها للتلف، واللجوء عوضا عن ذلك إلى نوع آخر من الاستنساخ، أو عمل عدة نسخ مصورة من نسخة أصلية.

عندما تستنسخ مواد المكتبة النادرة والنفسية يجب على المكتبي أن يحتفظ بالماستر أو بالرئيسي السالب الأصلي، حتى يسهل إنتاج مزيد من النسخ مستقبلا، كذلك عمل نسخة آمنة لإيداعها في مكان آخر، ولتلافي إعادة تصويرها مرة أخرى، الأمر الذي يؤدى إلى عدم تعريضها لمزيد من التلف، وعدم استنساخ المواد النادرة والنفيسة بماكينات استنساخ مسطحة القاعدة، حتى يمكن الحفاظ على الأصل.

سياسة الاستنساخ :

يجب إعداد دراسة تتناول أعمال الاستنساخ بكافة أنواعه، للتأكد من عدم نسخ مواد ليس هناك ثمة حاجة إلى نسخها، وللتأكد من عدم تعريضها للاستنساخ المتكرر على مدى فترة معينة والتحقيق من أن العمليات المستخدمة آمنة ويقوم بها أفراد مدربون.

وتعالج هذه السياسة النقاط التالية :

أ – من الذي يقرر إمكانية استنساخ إحدى مواد المكتبة من عدمه؟ وعند أية نقطة في العملية اتخذ هذا القرار؟

ب- نوع عملية الاستنساخ التي يمكن استخدامها ولأي نوع من المواد تصلح؟ نسخة أرشيفية أصلية؟

ج- هل توفر العملية نسخة أصلية تمكننا من عمل نسخة متكررة أو تمكننا من عمل نسخة أرشيفية أصلية؟

د – القيود التي تفرض على وثائق لا يرجح استنساخها، وتلك التي تفرض على العمليات التي يرجح استخدامها.

هـ – من الذي يقوم بعمل النسخ؟

سابعاً : ضرورة التخطيط العلمي والتنفيذ بالتقنيات المتقدمة :

نظرا لأن كل المكتبات يقع على عاتقها الحفاظ على مجموعاتها لتدوم أبدا (بعض هذه المكتبات تهتم فقط بجعل المعلومات المسجلة متاحة في شكلها الجاري) فهناك مستويات ودرجات متعددة في الاهتمام بالصيانة.

وبداية لابد من تقرير عدد الوثائق التي تحتاج للمعالجة ويستلزم ذلك إجراء مسح شامل يرتكز على طريقة اختيار عينات عشوائية لتقدير الحالة التي يوجد عليها الورق وما إذا كانت الأغلفة تحتاج إلى الترميم وكذلك تاريخ نشر هذه الوحدات. وعوامل أخرى وذلك بفرض تقدير أنواع المعالجة التي تحتاجها هذه المواد وكمياتها بصفة عامة وعن طريق هذا التقدير يمكن إعداد مستوى الموارد المطلوبة لمثل هذه الاحتياجات.

ثم تأتى بعد ذلك مرحلة الاختيار حيث إنه من المستحيل أن نحفظ كل الوثائق المطلوبة نظرا لأن الموارد محدودة، ومن هنا فإنه من الضروري أن نقوم بالاختيار

لتقرير أي من هذه المواد سوف يحتفظ بها أويتم استبدالها أو توضع في الصناديق وإن تقرير الأولويات وعملية الاختيار هذه تحتاج أن تكون جزءا واضحا وضوحا كليا من سياسة المكتبة وتستلزم أيضا ما تمليه سياسات الصيانة وذلك على أعلى مستوى في المكتبة الوطنية.

صلات أخرى لوظائف المكتبة :

كل هذه النقاط تشير إلى أن المكتبة عندما تقرر سياستها لصيانة مجموعاتها فإن هذا القرار يجب أن يأخذ في الاعتبار ما يلي :

أ - الصلة مع سياسة تنمية المقتنيات والمجموعات فعلى سبيل المثال عندما نقرر شراء نسخ إضافية لأغراض المحافظة عليها أو نشترى نسخاً من الميكروفيلم أو نتخلص من بعض العناوين المختارة.

ب- الصلة مع الفهرسة وأنشطة التسجيل التي توجه المستفيدين إلى البدائل أكثر من الأصول وتقدم فهرسا موحدا للوحدات المتاحة على الميكروفيلم.

ج - الصلة مع سياسات تجهيزات التخزين مثل تأمين وجود أنواع جيدة من هذه التجهيزات والتجهيزات المناسبة.

د - الصلة مع سياسات خدمة الباحثين وممارستها مثل وضع القيود على استعمال الأصول وتحديد الصور والتدريب على طرق تداول الكتب.

هـ- الصلة مع برامج المعارض لضمان ألا تتلف الوحدات مثل اتخاذ الترميمات اللازمة وتقديم المساند المناسبة لعرضها المادي وتأمين الظروف البيئية المناسبة.

ولابد من الأخذ في الاعتبار النصائح العلمية والتقنية بالإضافة إلى سياسات الصيانة والحفظ وتقنياتها، وكل ذلك سيحتاج إلى تكلفه مالية.

الصلة مع المكتبات الأخرى :

* بالنظر إلى الحاجة إلى الحفاظ على مجموعات المكتبة لأجيال من المستفيدين في المستقبل فإنه من الجوهري أن تكون سياسات أعمال الصيانة على مستوى قومي ودولي معا. ومن الضروري أن نؤكد أن مثل هذه السياسات القومية والدولية لا

تحتاج إلى أن تطبق توسيع مواد المكتبة القديمة فحسب ولكن أيضا على ما يتم إنتاجه منها في أيامنا هذه.

* إن جمعيات المكتبيين الوطنية والمكتبة القومية ذاتها يقع عليها مسئوولية تشكيل سياسة قومية وتنمية تقبل هذه السياسة، ويقع على الـ (I.F.L.A.) مسؤولية تشجيع وتقبل نشر القواعد المهنية للصيانة والحفظ والإدارة عن طريق قنواتها.

انعكاسات سياسات الصيانة :

لا يكفي فقط أن يكون المكتبيون على وعى بمسئولياتهم نحو صيانة مجموعاتهم بالرغم من أن هذا الوعي هو حاجة أولية ، ومثل هذا الوعي يجب أن يقود إلى مبادرات إيجابية نحو الحفظ والإبقاء على المجموعات المكتبية ويشمل ذلك توفير إجراءات الصيانة والحفظ الفنية، كما تشمل هذه القواعد معلومات عامة تتعلق بمثل هذه الإجراءات.

التدريب :

لكي نفهم تماما مشاكل الصيانة والحفظ فمسئولية كل مكتبة تجاه هذه الواجبات ليست فقط فيما تحتويه من بعض المعلومات المتضمنة للقواعد العلمية أو الفنية أو المواد التي تتضمنها ولكن أيضا بعض الوعي تجاه منشأ وتاريخ المواد المكتبية في المجموعات بالإضافة إلى تكوينها الطبيعي لمحتواها من المعلومات.

ويجب على المكتبيين والقائمين على الحفظ أن يعرفوا كيفية التعامل مع الكتب بالنسبة لطبيعة موضوعاتها الناشئة عن الثقافات والعادات والوسائل الفنية التاريخية المختلفة، وكيفية الحفظ والصيانة بقدر الإمكان وكيفية نقلها بطرق متجانسة لتصبح الأصول. كما يجب على المكتبيين المهتمين خاصة بالصيانة أن يتدربوا على تلك الطرق.

التعاون :

* هناك أنواع عديدة من المواد المكتبية سيكون لها نفس الاهتمام لدى الأرشيفيين ولهذا السبب فإنه يجب على المكتبيين أن يعملوا بتعاون تام مع الأرشيفيين للتعامل مع سياسات الصيانة والمشاكل العملية والتقنية محليا ودوليا.

* المسؤولية تجاه حفظ أو صيانة المواد المكتبية ترتكز على أمين المكتبة ولكن تنفيذ الطرق التقنية للصيانة والحفظ ترتكز على العلماء والقائمين على الحفظ لذلك يكون من الضروري التعاون بين المكتبيين والعلماء القائمين على الحفظ لكي يقروا معا الطرق المستخدمة لمعالجة المواد وتقنيات التعامل مع الوحدات الخاصة، عمليات أو طرق المعالجة يجب أن تنجز تحت إشراف أو نصائح من خبراء فنيين متخصصين.

* إن الوسائل الفنية والعملية لإجراءات الصيانة والحفظ قد لا تكون في العادة صالحة للاستعمال مباشرة في المكتبات ويمكن أن تكون موضوعا للنقاش.

ويجب على المكتبات الوطنية أن تختبر وتصدق رسميا على الطرق الجديدة في بلدانها مع نشر النتائج كلما كان ذلك ممكنا.

<u>التوصيات :</u>

<u>توصيات تتعلق بالعاملين :</u>

* وضع خطة تدريب وتطوير مهني شاملة مع التركيز على موضوع حفظ المجموعات وصيانتها.

* ضرورة التعاون المثمر بين المكتبيين وبين اختصاصي الحفظ والصيانة لكي يقرروا معا الطرق المستخدمة لمعالجة المواد وتقنيات التعاون مع الوحدات الخاصة.

* يجب على المكتبيين التعاون مع الجهات المختصة على أن يكون الورق لا يحتوى على الخشب المطحون ولا على المزيد من بقايا المعادن الثقيلة مثل : الحديد والنحاس حتى لا يكون سريع التآكل والبلي.

* التنبيه على كل العاملين بالمكتبة الوطنية بضرورة التبليغ عن الكتب بعد فحصها للكشف عن المظاهر المبكرة للتلف أو الحاجة إلى الإصلاح.

* تدريب العاملين على مهارات مواجهة الكوارث الكبرى، والتأكد من أن جميع قيادات المكتبة الوطنية على علم تام بكل خطط الأمن والسلامة والحماية من الكوارث لحفظ التراث القومي للأمة.

* أن يكون مركز الترميم على اتصال دائم بالتقنيات الحديثة والمستمرة التي تظهر في مجال الحفظ والصيانة والترميم.

* تنمية روح الانتماء عند العاملين ومكافأة المستحق وهو ما يخلق التنافس الشريف والعمل بروح الجماعة وهو ما يؤدى إلى رقي العمل وازدهاره.
* موافاة مكتبة المركز بصفة دائمة بما يستحدث من الكتب والمراجع والدوريات الخاصة بمجال الحفظ والصيانة.

توصيات تتعلق بالمستفيدين :

* تعريف المستفيدين بحقوقهم وواجباتهم من خلال الأدلة الخاصة والملصقات وغيرها نحو استعمال مجموعات المكتبة ومقتنياتها الاستعمال الصحيح.
* إقامة ندوات خاصة بالمستفيدين مع التركيز على كيفية التعامل الأخلاقي مع الكتب، وغيرها من المواد. ويمكن الإفادة في هذا المجال من برامج اليونسكو وجهودها.
* إجراء الدراسات والمسح للتعرف بدقة على احتياجات المستفيدين، والعمل قدر الطاقة على تلبيتها مع استخدام سياسة الباب المفتوح والترحيب بالمقترحات وتلقى الشكاوى، ويمكن تخصيص موظف أو أكثر للتعامل اليومي مع مشكلات المستفيدين، ويكون مقره معروفا للجميع.
* تدعيم الميزانية المالية للمكتبة من قبل الحكومة، وفتح المجال أمام المواطنين للإسهام بدعمهم المالي.

توصيات تتعلق بالمجموعات :

* على كل مكتبة وطنية أن توفر كافة البيانات والمعلومات الموثوق بها عن حالة المجموعات قبل الشروع في إعداد برامج الحفظ والصيانة.
* توفير الأمن للمجموعات وحمايتها يعد من أهم مسئوليات المكتبة الوطنية، ويشمل هذا الأمن عدة مجالات منها : أمن المعلومات السرية، الأمن الذاتي، الأمن الصناعي، الأمن من التقادم وسوء الحفظ.
* أن يكون هناك اتصال دائم بين إدارة المكتبة الوطنية ومركز الصيانة والترميم الموجود بها للتركيز على وضع مواصفات حفظ وصيانة المقتنيات.
* السعي لدى الجهات التشريعية بالدولة لاستصدر التشريعات المناسبة لكفاية حماية وأمن مجموعات المكتبة الوطنية من اعتداءات اللصوص، ووضع نظام

خاص بالغرامات المالية لحماية هذه المجموعات على أن تكون هذه الغرامات حازمة إلى الحد الكافي لمنع الضرر قبل وقوعه.

توصيات تتعلق بالمبنى :

* الدراسة والفحص الكامل للمبنى قبل التخطيط لبرامج الحفظ والصيانة.
* يراعى أن يكون هناك مركز للحفظ والصيانة والترميم ضمن الهيكل التنظيمي للمكتبة الوطنية.
* إعداد الخطط التفصيلية لاتقاء الكوارث المتوقعة والخارجة عن الإرادة كالحريق والفيضان والزلازل، وغيرها.
* التخطيط المحكم لأمن مباني المكتبة وصيانتها بما في ذلك الأجهزة والمعدات والأثاث والأدوات.
* عمل الخزائن ذات المواصفات الخاصة لحفظ النفائس من التراث وأيضا حفظ نسخة كاملة من الميكروفيلم بها وذلك لصيانة التراث من أي مخاطر قد تتعرض لها، مثال: "الحروب، السرقة، الحريق".

ثانياً : وقائع وتوصيات الملتقى

وقائع الملتقى الأول لأمناء ومدراء ومحافظي المكتبات الوطنية في الوطن العربي

بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبالتعاون مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية بالجماهيرية العظمى التأم بطرابلس وبقصر الشعب/ مقر المكتبة القومية المركزية الملتقى الأول لأمناء المكتبات الوطنية في الوطن العربي في الفترة من 26 إلى 30 من شهر الطير / إبريل 1997 وبمشاركة الأقطار العربية التالية :

1 - المملكة الأردنية الهاشمية.

2 - دولة الإمارات العربية المتحدة.

3 - الجمهورية التونسية.

4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

5 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

6 - جمهورية السودان الديمقراطية.

7 - الجمهورية العربية السورية.

8 - دولة فلسطين.

9 - جمهورية مصر العربية.

10 - الممكلة المغربية.

11 - جمهورية موريتانيا الإسلامية.

وقد ألقيت العديد من الدراسات والمداخلات لوضع تصور مستقبلي لعمل المكتبة القومية المركزية وتحديد أهدافها ومهامها، وقد تمحورت الأوراق المقدمة حول القضايا التالية :

- أهداف ومهام المكتبة القومية المركزية.
- آليات العمل بالمكتبة.

- مشروع قانون الإيداع العربي للمطبوعات والمصنفات العربية.
- صلة المكتبات الوطنية بالمكتبة القومية المركزية.

وقد افتتح الملتقى الأخ : عبد اللطيف خليفة بوكر الكاتب العام للجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية، بالجماهيرية العظمى بكلمة حيا فيها مدراء المكتبات الوطنية الذين تنادوا من أقطار الوطن العربي وتجشموا المشاق وتحملوا صعوبات السفر نتيجة الإجراءات الظالمة غير المبررة التي تعرض لها أبناء الشعب العربي الليبي، ودعا إلى إزالة البوابات الثقافية والإعلامية بين أقطار الوطن العربي الكبير وانسياب المطبوعة العربية بدون حواجز، فالمعرفة حق طبيعي لكل انسان، وأن ثورة الاتصالات وانتشار الأقمار الصناعية والانفجار المعرفي المتسارع الإيقاع لم تعد تعترف بتلك النظرة التقليدية الضيقة التي تحاول أن تحجب شمس الفكر أو تحاصر اثر المعرفة. كما أكد بأن كل جهد قومي في المجال الفكري والثقافي لهو خطوة رائدة شجاعة على الطريق الحق . وعلينا أن نلج القرن القادم بوحدة عربية شاملة من المحيط إلى الخليج وأكد بأن مشروع المكتبة القومية المركزية هو مسئولية جميع مدراء المكتبات الوطنية في الوطن العربي، فهم الذين يصوغون من وهج تجربتهم وعصارة خبرتهم تاريخا لميلاد هذا المشروع الثقافي الحضاري هدية الأخ قائد الثورة للمثقفين والكتاب والباحثين العرب وعلى أكتافهم يقع عبء وضع تصور متكامل لآلياتها حتى تكون بالفعل أما للمكتبات الوطنية في الوطن العربي ومركز توثيق قومي للمطبوعات العربية.

كما ألقى الأخ الدكتور محمد صالح الجابري مدير إدارة برامج الثقافة والاتصال بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كلمة باسم المدير العام للمنظمة عبر فيها عن سعادته بوجوده على أرض الجماهيرية العظمى وأكد أن إقامة المكتبة القومية المركزية- هذا الصرح الثقافي على أرض الجماهيرية العظمى هو هدية الأخ قائد الثورة للمثقفين العرب موضحا بأنه بهذه الهدية جدد الأمل العربي لدى المثقفين العرب وجعله يرى النور ويخرج إلى حيز الوجود ويكون حقيقة واقعة ومعلما عربيا كبيرا وسيكون مرجعا ومنارة إشعاع تشع بنورها على كافة أنحاء

الوطن العربي. وأشاد بالجهود التي يبذلها المتخصصون العرب الليبيون في علم المكتبات والشؤون الثقافية من أجل إنجاز هذا الصرح القومي الذي هو مطمح عربي من أجل اتصال المستقبل العربي بالماضي والحاضر والمحافظة على التراث العربي الأصيل والثقافة العربية.

ثم رحب الأستاذ : مصطفى محمد بديوي أمين المكتبة القومية المركزية بالحضور بكلمة أكد فيها أن هذا الملتقى الذي يعقد على أرض الجماهيرية العظمى هو بفعل جهود عربية مخلصة صادقة وضمن إطار التعاون المشترك بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وأمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية، مشيراً إلى أن مشروع المكتبة القومية المركزية اصبح حقيقة ماثلة وصرحا علميا ومنارة تشع بنورها على أرجاء الوطن العربي، وأكد في كلمته بأن الجماهيرية العظمى قد أولت هذا العمل القومي العربي الذي سيكون ذاكرة الأمة العربية الاهتمام الجدير به، وعملت على تجسيده على أرض الواقع حقيقة لا طموحا.

جلسات العمل :

انعقدت عدة جلسات عمل للمناقشة وتبادل الآراء حول الورقات المرفقة والمقدمة من المشاركين وتألفت لجنتان(انظر المرفق 3) لصياغة الآراء على النحو التالي :

- لجنة التصور المستقبلي لأهداف وآليات عمل المكتبة القومية المركزية.
- لجنة مشروع قانون الإيداع العربي القومي للمطبوعات والمصنفات العربية .

وصيغت أعمال اللجنتين على النحو التالي :

أولاً : أهداف وآليات عمل المكتبة القومية المركزية :

لا يمكن الحديث عن عمل ومستقبل المكتبة القومية المركزية بدون تحديد أهدافها، وقد نشأت فكرة إنشاء هذه المكتبة أثناء انعقاد الدورة الأولي لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (عمان - الأردن 1976)

بناء على وثيقة عرضتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على الدورة المذكورة، أوضحت فيها الهدف من إنشاء هذه المكتبة والحاجة الماسة إليها.

وتقدمت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إلى الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الثقافة العرب إلى عقدت ببغداد سنة 1980 تعبر عن رغبتها في استضافتها.

وأثناء انعقاد مؤتمر الوزراء المسئولين عن الشئوون الثقافية في الوطن العربي في دورته الثامنة بالقاهرة سنة 1991، ناشد المؤتمر الأخ العقيد معمر القذافي لكي تقوم الجماهيرية العظمى بتنفيذ هذا المشروع على نفقتها، وتفضل الأخ العقيد معمر القذافي وأرسل برقية جوابية سريعة إلى المؤتمر أعلن فيها عن استعداد الجماهيرية العظمى لتبني مشروع المكتبة القومية المركزية بكامله، والاتفاق على تنفيذه وتخصيص قصر الشعب بطرابلس مقرا لها.

وتنفيذا لذلك دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى عقد، الملتقى الأول لأمناء المكتبات الوطنية في الوطن العربي في مقر المكتبة بطرابلس - الجماهيرية العظمى في الفترة من 26الى30 الطير (إبريل) 1997 وعهدت إليها وضع تصور لأهداف المكتبة وآليات التنفيذ للعمل على تحقيق ما نص عليه ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة في السعي الدءوب لإقامة مؤسسات ثقافية تعمل على التمكين للوحدة العربية المنشودة.

توصيات الملتقى الأول

لأمناء ومديري ومحافظي

المكتبات الوطنية في الوطن العربي

توصل المجتمعون إلى الأفكار والتصورات والمقترحات الآتية :

أولاً : الأهداف والمهام :

1 - جمع الإنتاج الفكري العربي بكافة أشكال أوعية المعلومات وتيسيره وحفظه سليما للأجيال القادمة

2 - جمع الإنتاج الأجنبي :

أ - الذي يعالج موضوعات عن الأمة العربية.

ب- الذي كتب بواسطة أبناء الأمة ونشر في الخارج.

ج - الذي يتناول موضوعات أخرى تحددها إدارة المكتبة.

3 - جمع صور المخطوطات التي أنتجها الفكر العربي الإسلامي في تاريخه الطويل، والاهتمام بجمع الأصول الخطية للمؤلفين والكتاب العرب المحدثين.

4 - إصدار الفهارس التي تعرف بصور المخطوطات المحفوظة في المكتبة والمساهمة مع المؤسسات والأجهزة المعنية في الجهود الرامية إلى إصدار الفهرس الشامل للمخطوطات العربية.

5 - تنظيم محتويات المكتبة وإعداد الفهارس الفنية لها لتيسير الرجوع إليها والاستفادة منها باستخدام الوسائل التقنية الحديثة.

6 - إصدار ببليوجرافيا الببليوجرافيات العربية وأدوات الاسترجاع الموحدة.

7 - اعتماد نظام تصنيف وقواعد فهرسة آلية ومتابعة تطويرها والعمل على التعريف بها بالتنسيق مع المكتبات الوطنية العربية.

8 – تنظيم دورات تدريبية لرفع كفاءة العاملين في المكتبات العربية وتحقيق توحيد الإجراءات الفنية فيها.

9 – اعتماد وسائل التقنيات الحديثة في تخزين ومعالجة المعلومات وتبادلها مع المكتبات الأخرى داخل الوطن العربي وخارجه.

10 – توفير الشروط المناخية اللازمة لحفظ محتوياتها الثقافية وضمان تأديتها لوظيفتها والحفاظ عليها.

11 – عقد الندوات المتخصصة في مجال عملها وبخاصة تلك التي تؤدى إلى توفير مراجع تفتقر إليها المكتبة العربية من موسوعات وأدلة وكتب تراجم .. الخ.

12 – تشجيع التعاون وتنسيق الجهود بين جمعيات المكتبيين والمعلوماتيين العرب.

13 – تبني سياسة تعاون وتبادل ثقافي واسعة مع المكتبات ومراكز الأبحاث العربية والأجنبية بما يعود بالفائدة على المكتبة ويغني مجموعاتها.

ثانياً : آليات العمل :

انطلاقا من الأهداف العامة للمكتبة القومية المركزية فإنه يمكن لها أن تباشر الآن عملها بالخطوات التالية :

أ – على صعيد المكتبة القومية المركزية :

1 – أن يطلق على المكتبة اسم المكتبة القومية العربية.

2 – المحافظة على المبنى الذي أهدته الجماهيرية العظمى باعتباره معلما معماريا دون إدخال تعديلات عليه وتوظيفه للأعمال الإدارية وقاعات للإطلاع والمراجع والاجتماعات وللمعرض الدائم لتاريخ الكتاب العربي، والمبادرة فورا بتشييد مبان ملحقة بالمبنى تخصص لأعمال المكتبة المركزية الأخرى والمخازن تراعي الطابع المعماري الخارجي لمبنى المكتبة الرئيسي.

3 – دعوة المكتبة القومية المركزية لتنظيم اجتماع لأمناء المكتبات الوطنية أو من في مستواهم لوضع النظام الأساسي والنظام الداخلي للمكتبة واللوائح المنظمة لها خلال هذا العام.

4 – مباشرة المكتبة القومية المركزية لأنشطة تتناسب وإمكاناتها المتاحة حاليا بما يكفل تشجيع الدعم اللازم لها مثل : إصدار البيليوغرافيا القومية العربية من خلال البيليوغرافيات الوطنية العربية، وتنظيم معرض دوري للكتاب العربي يمكنها من الحصول على نسخة مما يعرض مجاما، وتشكيل لجنة فنية مختصة لإقرار خطة تصنيف موحدة وقواعد فهرسة وتكليفها بالمتابعة وتطوير عملها بما يتماشى وتطور العلوم وخصوصية اللغة والأسماء العربية وكذلك إقامة المحاضرات وعقد الندوات.

5 – اعتماد مشروعات تكفل دخلا مستمرا للمكتبة مما يخفف من أعباء الإنفاق.

ب – على الصعيد العربي :

1 – استصدار قرار عن الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي يطلب من المكتبات الوطنية العربية إرسال نسخة مما تجمعه من الإنتاج الفكري في بلدها للمكتبة القومية المركزية.

2 – تكلف أعلى هيئة مسئولة عن المكتبات للقيام بمهمة جمع نسخ الإيداع لصالح المكتبة القومية المركزية في البلدان العربية التي لا يوجد بها مكتبة وطنية ويمكن أن تكلف بهذه المهمة اللجان الوطنية العربية.

3 – حث المكتبات الوطنية والسلطات المحلية المسئولة على المكتبات في البلدان العربية للتعاون مع المكتبة القومية المركزية لتحقيق أهدافها.

4 – حث المؤسسات الوطنية المتعاملة مع الكتاب مثل اتحاد الناشرين والمجامع اللغوية والجامعات ومراكز الأبحاث على التعاون مع المكتبة القومية المركزية لتحقيق أهدافها.

5 – دعوة الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي لتبنى نداء إلى الأقطار العربية والأفراد والقادرين للمساهمة طواعية في تمويل مشروع المكتبة القومية المركزية.

ثانياً : مشروع قانون الإيداع العربي القومي للمطبوعات والمصنفات العربية:

استجابة لدعوة المؤتمر العاشر للوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي المنعقد في تونس خلال شهر النوار/ فبراير 1997 بشأن إحالة مشروع قانون الإيداع العربي القومي للمطبوعات والمصنفات العربية المقدم من المنظمة، على اللجنة الفنية المشكلة من الخبراء المشاركين في الملتقى الأول لأمناء المكتبات الوطنية في الوطن العربي كذلك دراسة مقترح مماثل مقدم من أمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية وأوصت بما يلي :

1 – أن تتولى المكتبات الوطنية أو ما يقوم مقامها في الأقطار العربية، بإيداع نسخة واحدة من كل مصنف خاضع لقانون الإيداع لديها في المكتبة القومية المركزية.

2 – على المكتبات الوطنية أو ما يقوم مقامها في الأقطار العربية، والتي لا يوجد لديها قانون إيداع ، العمل على تزويد المكتبة القومية المركزية بنسخة من كل مصنف يرد إليها من الإنتاج الوطني.

3 – أن تعجل الدول العربية التي ليس لها قانون إيداع في إصدار هذا القانون، باعتباره مصدرا أساسيا لتزويد المكتبة القومية المركزية بمطبوعاتها.

4 – دعوة اتحاد الناشرين العرب والمؤسسات الثقافية المماثلة إلى المساهمة في دعم المكتبة القومية المركزية، وذلك باعتماد رصيدها من الإنتاج الفكري العربي.

ثالثاً : وثائق الملتقى

أولاً : مقترح قانون الإيداع العربي للمصنفات الخاص بالمكتبة القومية المركزية

ثانياً : مشروع الإيداع القانوني القومي للمطبوعات والمصنفات العربية

ثالثاً : نصوص مواد قانون الإيداع الشرعي بالمكتبة القومية المركزية

رابعاً : وضعية قوانين الإيداع الشرعي بالأقطار العربية

خامساً : اللوائح التطبيقية لقانون الإيداع الشرعي
لائحة تضبط كيفية إجراء الإيداع الشرعي

سادساً :لائحة تضبط قائمة المعلومات البيبليوغرافية الخاصة بالإيداع الشرعي



أولاً : مقترح قانون الإيداع العربي للمصنفات الخاص بالمكتبة القومية المركزية

مقدم من أمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية

- تنفيذاً لقرارات وزراء الثقافة والإعلام العرب في اجتماعاتهم المتكررة بداية من الاجتماع الأول المنعقد في (بيروت) سنة 1976ف، وانتهاء بالاجتماع العاشر المنعقد في تونس سنة 1997ف، بخصوص المكتبة القومية المركزية.
- وبعد الإطلاع على قوانين إيداع المصنفات العربية التي تعد للنشر والصادرة عن أغلب الأقطار العربية.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة المشروع الثقافي العربي لحفظ التراث والإنتاج العربي المكتوب والمرئي والمسموع.
- ومساهمة في قيام المكتبة القومية المركزية بمهامها الموكلة إليها على الوجه المطلوب.

صدر قانون إيداع المصنفات العربي بمواده التالية :

مادة (1)

يقصد بالتعابير الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها :

1 - مركز الإيداع = المكتبة القومية المركزية.

2 - المكتبة = المكتبات الوطنية في الأقطار العربية.

3 - الإيداع = تسليم المصنفات وما في حكمها إلى مركز الإيداع.

4 - المصنف = كل مطبوع أو ما في حكمه معد للنشر عن طريق عمل نسخ منه بأي طريقة من طرق إنتاج النسخ وتكثيرها بغرض تداوله وتوزيعه للجمهور العام أو لقطاع منه، بمقابل نظير بيعه أو تأجيره، أو بدون مقابل، ولا يقتصر على المطبوعات الجديدة التي تصدر أول مرة، وإنما كذلك الطبعات الأخرى

التي تختلف عن الطبعة الأصلية سواء في محتواها، كالطبعات المنقحة، والمصححة والموسعة والمختصرة، وكل ما يعاد طبعه أو استنساخه منها، في صورة إعادة كاملة، أو مقتطفات أو مجموعات، وسواء في أشكالها، كالطبعات الفاخرة أو التجارية أو المجلدة أو غير المجلدة، أو الطبعات في الأشكال المصغرة أو الكتب الناطقة على أشرطة أو اسطوانات أو المطبوعة بطريقة (بريل)، وكذلك ترجمات المصنفات من اللغة العربية إلى لغات أخرى أو من لغات أخرى إلى اللغة العربية.

5 - يعتبر في حكم المصنف : المواد غير الكتب والدوريات، كالخرائط والرسومات والصور والمصورات والمجسمات والتسجيلات المسموعة والمرئية والأشرطة المتحركة والصامتة والشرائح والشرائح الشريطية والاسطوانات والمحفورات والتوليفات المجمعة المكونة من عدة وسائط لنقل المعلومات، وتضمها حاويات أو أوعية لحفظها، أو ما شابهها من أوعية لحفظ المعلومات.

مادة (2)

تشمل المصنفات وما في حكمها ما يلي :

1 - الكتب والنشرات والكراسات وغيرها إذا كانت معدة للنشر والتوزيع.

2 - الكتب والنشرات والتقارير والإحصائيات التي تطبع وتنشر لغرض البيع أو التوزيع بالمجان.

3 - المطبوعات الصادرة من قبل الهيئات والمؤسسات المختصة.

4 - الرسائل الجامعية (أطروحات الماجستير والدكتوراه).

5 - المجسمات والمنحوتات الفنية إذا أعدت للأغراض التجارية بنسخ متعددة.

6 - المجلات والجرائد الرسمية وشبه الرسمية والأهلية.

7 - الأطالس والمصورات والخرائط.

8 - الأشرطة الصوتية والبصرية والوثائقية والشرائح المصورة وما في حكمها.

9 - المنشورات الموسيقية والغنائية (النوتات) المعدة للبيع أو للنشر.

10 - المواد الأخرى المشابهة والمعدة للنشر والاستخدام من قبل الجمهور.

11 - يستثنى من كل ذلك ما يلي :

أ - الإعلانات التجارية.

ب - قوائم الأسعار.

ج - البطاقات البريدية.

د - بطاقات الدعوات والزيارات والتهاني وما في حكمها.

هـ - الشهادات وبراءات الاختراع.

و - أوراق الانتخابات.

ز - الأسهم والسندات.

ح - الأوراق المالية والنقدية.

ط - عقود وشروط المقاولات.

ي - عقود البيع والشراء والإيجار.

ك - الخرائط والمصورات والمطبوعات والتقارير وسائر المواد الأخرى ذات الطابع السري.

ل - المواد الأخرى التي تستثنيها الأقطار العربية لخصوصيتها.

مادة (3)

يلتزم مؤلفو وناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات المشار إليها في المادة الثانية بجميع أقطار الوطن العربي متضامنين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين بأن يودعوا في مركز الإيداع (ثلاث نسخ) من كل مصنف (باستثناء ما ورد في المادة الثانية، فقرة 11) مباشرة وفور الانتهاء من الطبع أو عرض المصنف للتداول أو التوزيع ويكون هذا الإيداع على نفقة المودعين ويتم مباشرة أو بالبريد المسجل المضمون ويعتبر كل مجلد وحدة مستقلة بذاتها من المصنفات التي تعد للنشر في أكثر من مجلد.

ويكون المؤلف أو الموزع في كل قطر عربي مسئولا مسئولية مباشرة عن إيداع المصنفات العربية التي تنشر أو تطبع في خارج الأقطار العربية.

مادة (4)

تودع المصنفات وفق التوزيع التالي :

1 - ثلاث نسخ من كل الكتب الصادرة باللغة العربية وفي الأقطار العربية.

2 - نسختان من المصنفات التي تطبع خارج أقطار الوطن العربي لمؤلفين أو مترجمين أو محققين أو ناشرين عرب ويكون المؤلفون مسئولون عن إيداعها إذا كان الناشرون غير عرب.

3 - نسختان من المصنفات التي لا يزيد ما أعد منها للنشر عن مئة نسخة ويكون الناشر مسئولا عن الإيداع.

4 - نسختان من كل الجرائد والمجلات الصادرة بصفة دورية في أقطار الوطن العربي.

5 - نسخة واحدة من الرسائل الجامعية (أطروحات الماجستير والدكتورة) ويكون صاحب الرسالة مسئولا عن إيداعها.

6 - نسخة واحدة من الأشرطة المرئية والمسموعة والشرائح المصورة والشرائط الوثائقية والمنشورات الموسيقية والغنائية والفنية ويكون المنتج مسئولا عن إيداعها.

7 - نسخة واحدة من المجسمات والمنحوتات ويكون المنتج مسئولا عن إيداعها.

8 - نسخة واحدة من المنشورات المقصور استخدامها.

مادة (5)

1 - يتم إيداع المصنف المنصوص عليه في المادة (3) قبل عرضه للتوزيع مباشرة بموجب إيصال مرقم برقم الإيداع (أنظر رقم الإيداع العربي الموحد المرفق).

2 - يثبت رقم وتاريخ الإيداع على ظهر صفحة الغلاف للمصنف المطبوع وعلى وجه الإسطوانة أو الشريط للمصنفات الموسيقية المسموعة أو المرئية.

3 - تتم عملية الإيداع لمركز الإيداع مباشرة أو عن طريق البريد المسجل وعلى نفقة المودع.

4 - يثبت مركز الإيداع المصنفات المودعة في سجلات خاصة لتكون دليلا على إثبات حق التأليف والإنتاج.

مادة (6)

تخضع المصنفات عند إعادة طبعها لحكم الإيداع القانوني وكأنها مصنفات جديدة ولا تعطى رقماً جديداً إذا كانت عملية إعادة طبع وليست طبعات جديدة.

مادة (7)

يشترط أن تكون النسخ المودعة من أي مطبوع كاملة، ومن الورق الأجود إذا استخدم في الطبع أكثر من نوع واحد من الورق.

مادة (8)

تسري أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين العرب والأجانب التي تطبع أو تنشر داخل حدود الوطن العربي وكذلك مصنفات المؤلفين العرب التي تطبع أو تنشر خارج الوطن العربي سواء صدرت بلغتها الأصلية أو مترجمة إلى لغات أخرى.

مادة (9)

تتولى المكتبات في الأقطار العربية دور مركز الإيداع في استقبال المصنفات وتحويلها إلى (المكتبة القومية المركزية) والإيداع الخاص بها وتنظيم سير عملية صرف الأرقام والالتزام بضوابط النشر.

مادة (10)

لا يخل الإيداع المشار إليه في هذا القانون بنصوص قوانين إيداع المصنفات المعدة للنشر بالأقطار العربية.

مادة (11)

ينشر هذا القانون في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة في كل الأقطار العربية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

ثانياً : مشروع الإيداع القانوني القومي للمطبوعات والمصنفات العربية

مقدم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مبررات المشروع :

1 - استشعر مؤتمر الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في أول دورة له (عمان / الأردن 1976) الحاجة الماسة إلى إنشاء هيئة تجمع شتات المصنفات العربية على اختلافها.

وبرزت في حضن المؤتمر(الدورة الثانية / طرابلس - ليبيا 1979) فكرة إنشاء "المركز العربي للضبط الببليوغرافي" ثم تطورت هذه الفكرة في الدورات اللاحقة، فتبلورت أخيرا في صيغة مشروع "المكتبة القومية المركزية".

2 - احتضنت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى هذا المشروع الهام وأهدته قصر الشعب ليكون مقراً له، وأنجزت عديد الخطوات في سبيل تحويله إلى حقيقة ماثلة.

3 - درس المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته 63 (تونس13-1996/4/19) تقريراً عن الخطوات التي تم إنجازها بصدد إنشاء المكتبة القومية المركزية، وأصدر قراره (رقم م .ت/د63/ق 8-ج) الذي يقضي في فقرته الأولي ب : **"دعوة الدول العربية إلى سرعة تقديم الدعم اللازم للمكتبة القومية المركزية وتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات والوثائق والمخطوطات وغيرها للإيداع بهذه المكتبة وفق الأنظمة المعمول بها"** وحرصاً على سد الفراغ التشريعي القائم في هذا الشأن نص قرار المجلس التنفيذي المذكور في فقرته السادسة على : **"دعوة المدير العام لاتخاذ الإجراءات التي تمكن من إصدار تشريع عربي للإيداع يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورة قادمة".**

4- وتطبيقا للقرار المذكور أعلاه، واستجابة لقرارات وتوصيات مؤتمر الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في دورته السابقة. أعدت المنظمة المشروع المصاحب مستعينة بخبير مختص.

ونظراً لاهتمام السادة الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية بالتشريعات القومية الداعمة لمشروع المكتبة القومية المركزية فإن المنظمة تعرض المشروع المصاحب ليتفضل السادة الوزراء بإصدار التوجيه الملائم بشأنه.

1 - تعريف وتعليق :

تدل عبارة إيداع قانوني عادة على الإجراء الإجباري الذي يضبط بقانون ويجبر الجهات المعنية والمنصوص عليها بصريح التسمية بأن تودع عند جهات معينة كل منشوراتها وفي نسخ معدودة وذلك بغض الطرف عن نوعية أوعيتها ومهما اختلفت طرق صنعها شريطة أن تكون تلك المنتوجات مسخرة للعموم أو للإيجار أو للبيع. وتتعرض الأطراف المودعة إلى التتبعات الزجرية تحت طائلة القانون إذا لم تنضبط للإجراء.

ونستخلص من هذا التعريف الذي قد تتغير صياغته من بلد إلى آخر أو من زمن إلى آخر ولكن الجوهر يبقى ثابتا، نستخلص أن عناصره واضحة.

ففي مستوى التسمية هناك من يسمي هذا الإجراء "إيداع شرعي" ومنهم من يدعوه بـ "إيداع قانوني" وفي بعض البلدان يسمونه "قانون الطباعة والنشر" إلى غير ذلك من التسميات وقد يتغير العنوان لكن المضمون في مجمله واحد لا يتغير وإذا أردنا التعمق في التعريف الذي سبق منقول أنه يبرز المقومات التالية التي تشكل قواسم مشتركة بين التشريعات التي يمكن استعراضها وتحليلها لتفضي كلها إلى الملاحظات التالية :

* يرسي الإيداع القانوني كما تدل عليه تسميته نص قانون يصدر عن الهيئة المشرعة في البلد المعين ويفهم من هذا مبدئيا أنه من النادر أن تدون شؤون الإيداع في نصوص تحظى بعلوية أكبر كالدستور، ولهذا مبررات موضوعية وفنية من أهمها أن الدستور نص بجمع المبادئ العامة في حين أن الإيداع راجع بالنظر

للقوانين التقليدية التي تنظم باستمرار المجتمع وهي قابلة للتحوير والتنقيح المستمر والمتقارب أما المبدأ العام المتصل بقانون الإيداع فنجده في أغلب الدساتير إن لم نقل في كل الدساتير العصرية وهو البند الخاص بالحريات وعلى وجه التحديد الفصول الخاصة بالتعبير والتفكير والنشر والطباعة.

ومن المبررات التاريخية لعدم التنصيص في الدستور على إجراء مثل الإيداع أن له جذورا سياسية متصلة اتصالا وثيقا بالسلطة وبظروف استخدامها بصفة غير دستورية وسابقة للضوابط التي وضعت لاحقا للسلطة المطلقة في الأنظمة الكليانية التي تقوم على تداول الحكم بالاستناد إلى الوراثة والنسب لا إلى سيادة الشعوب وانتقاء القادة عملا بمبدأ التمثيل الشعبي.

وكانت في هذا المضمار للإيداع مقاصد سياسية بحته من أهمها المراقبة فهو بالأساس إجراء وقائي وظيفته الأولي والوحيدة رعاية السلطة من تسلط الألسنة والكتابات التي قد تؤثر في الرأي العام بمعناه الحديث أي في الرعية بالمعني الأصلي.

* يهم الإيداع جملة الإنتاج الفكري والمؤهل للتوزيع والنشر للعموم بقطع النظر عن الوعاء سواء كان الورق أو الأشرطة المغناطيسية أو الأقراص الضوئية والمضغوطة أو الصورة أو الصوت .. إلى آخر المستجدات التكنولوجية من منظومات وبرمجيات وفي هذا التدقيق ميزة الشمولية التي تمنح لإجراء الإيداع. وتفسر هذه الشمولية المقصودة بوظائف الإيداع القانوني التي سوف نستعرضها لاحقا مع الملاحظة أن لهذه الوظائف أغراضاً مختلفة وهى متباينة في طبيعتها وفي أبعادها.

* يضبط القانون الجهات المطالبة بالإيداع وكذلك الجهات التي تتمتع بالإيداع وغالبا ما ينحصر واجب الإيداع في ثلاثة أطراف : الطابع والناشر والموزع، أما من يحظى بالإيداع فنجد عادة السلطة الإدارية (المكلفة بالأمن العمومي) والسلطة القضائية (النيابة العامة التي يلجأ إليها في حالة التقاضي حول نزاع قد ينشب بين المتدخلين) وكذلك السلطة الفكرية أو الثقافية (مكتبة وطنية /

مركز توثيق وطني/ مركز وطني مختص في جمع التراث الموسيقي أو السينمائي ..).

* تضم قوانين الإيداع في أغلب الحالات بنودا زجرية (جنائية أو جزائية) إذ إن إجراء الإيداع هو بالأساس إجباري وليس خياريا ويندرج قانون الإيداع الشرعي إذن في زمرة القوانين الزجرية من جملة مواد القانون الوضعي وبصفته هذه لا تسلط العقوبات المتصلة بالإيداع إلا على الأشخاص الماديين حتى وإن صدر الخطأ عن هيئة أو مؤسسة أو جهة رسمية، في هذه الحال تقع مقاضاة المسئول القانوني عن الشخصية المعنوية المدانة. وفي هذا حماية أساسية للحريات الشخصية والحقوق الفردية للمواطنين .

وتقاس صرامة التشريعات المتصلة بالإيداع بالضمانات المتوفرة للمودع في حالة اتهامه بالمخالفة ويستلزم ذلك الاتهام الإثبات ومن هنا جاءت الإجراءات القاضية بالإيداع لدى المحاكم والنيابات العامة ليتسنى لها أن تدلي بالشهادة بالقيام بواجب الإيداع أو حتى يحتكم لديها المتنازعون.

* شرط وضع المنتوج الخاضع للإيداع على ذمة العموم شرط هام ومحوري ينتفي بفقدانه واجب الإيداع وهذا مرتبط باعتبارين : الأول متصل بهاجس رعاية الأمن العام من التجاوزات والتشويهات التي يمكن أن تعتري حرية التعبير والنشر. والاعتبار الثاني متصل بالحقوق الفردية والحريات الشخصية منها حقوق التأليف وحرمة الحياة الخاصة ونحن نعلم اليوم الممارسة الجائرة التي تمس حقوق التأليف والمتأتية من الشطط السائد في عمليات الاستنساخ وأنظمة القرصنة التي تشوب الإنتاج الفكري والفني في شتي أنحاء العالم.

ولعل هذا من الدواعي الهامة لحفظ الإبداع والذي تسهر كل الجهات الرسمية والفنية على صيانته مما حمل دور النشر والإنتاج على التخصيص عليه بوضوح في كل نسخة سواء كانت مكتوبا أو مسموعاً أو مرئيا.

2 - تطور مفهوم الإيداع ومدلولاته :

يرجع أصل الإيداع بمفهومه الحالي إلى عقود مضت . وعلى وجه التحديد يمكن القول إن أقدم نظام للإيداع هو ذلك الذي سنة ملك فرنسا فرانسوا الأول في القرن السادس عشر.

وقد استوجب وضع هذا الإجراء مخاوف الحاكم من تأثير الكتابات الرائجة بين الرعية في سلطته فأصل التعليل لهذا الإجراء، تعليل سياسي بحث يغلب عليه الوازع الوقائي والدافع الأمني للسلطة.

واللافت للنظر أن يقترن نظام الإيداع بتاريخ الطباعة ونشرها في ربوع أوروبا في آخر القرون الوسطى وبداية نهضتها في زمن كانت السلطة السياسية ما تزال تشكل فيه بعناصرها المتعقدة وبظواهرها الطاغية ونزعاتها السلطوية المرجع الأول والأخير في تدبير شؤون المجموعة.

وطبيعي إذن أن يذود الحاكم الجائر عن امتيازاته وعن مكانته وموضعه العلوي للمحافظة على امتيازاته ودرء الأخطار عنه.

وكان لابد أن يحذر من المخاطر المحدقة به وأن يترصد من يهدده ويحصر تأثير من يتجنى عليه ويحتوي الغضب الذي تفشيه وسائل الاتصال الجماهيري آنذاك والمنحصر في المطبوع مما يصل إلى مسامع الناس ويشحذ وعيهم ويتسبب في تألبهم عليه وتعبئتهم ضده.

ويرجع الإيداع القانوني للمطبوع في البداية إلى أسباب أمنية ووقائية ويرتبط نظامه ارتباطا وثيقا بوضع حرية التفكير والتعبير والنشر وبصفة عامة بحق الإنسان في المعرفة بتنوع مشاربها وانتماءاتها بل يذهب مقصد الإيداع إلى أبعد من ذلك فهو في الأصل حد صارخ لحق الفرد في التواصل مع المجموعة وحقه في التخاطب مع مكوناتها. ويعلل المهتمون إرساء هذا الإجراء بحرص الحاكم على الذود عن سلطانه ورعايته من مخاطر الفكر الحر الذي قد يحدق به ويوقع بعرشه ويحاصر من ثمة المجتمع الذي يحكمه. فكثيرا ما خشي صاحب السلطة بطش الأفكار الحرة وتأثير النزعات التحررية التي تنتشر بين الناس وتسري بمقتضى

انتشارها سريان النار في الهشيم فتعود على الحاكم بالوبال وتضعف مكانته وتسوء أحواله وتتدهور سلطته.

وقد مارست الدوائر الدينية للكنيسة الكاثوليكية الرقابة على الفكر وضربت حصارا شديدا على حرية التعبير بأن منعت منضويها من مطالعة ما يشتبه فيه من المطبوع أو مشاهدة ما يطعن فيه من الإبداعات المسرحية تجنبا للتشويش الفكري وتزعزع استقرار المجتمع.

هذه الإشارات التاريخية للإيداع تؤكد أصل طبيعة الإجراء التي تكاد تنحصر في الدافع الوقائي والحمائي. لذا كان الإيداع في مبدئه وفي مولده إجراء جائرا ومذنبا في حق الناس في المعرفة كما كان سببا في تعتيم حرية التعبير طوال أحقاب من الزمن.

إلا أن هذا المفهوم تطور وأصبحت للعبارة مدلولات أخرى أو أهداف أخرى جعلت من الإجراء في كثير من البلدان نظاما متكاملا قائما على اعتبارات تراثية وثقافية القصد منها صيانة الذاكرة الجماعية وحفظ مكونات التراث الوطني بشتى روافده ولم يقتصر على المطبوع كما كان الأمر في البداية.

وأصبح الإيداع في صياغته النهائية مؤسسة ثقافية أكثر منه مجرد إجراء أمني القصد منه حماية الكيان الاجتماعي والأمن العام من تهديدات استخدام مغرض للحريات الذهنية أو التلاعب بها لأغراض معينة وتعددت وظائف الإيداع القانوني وارتقى الإجراء من الهدف الوقائي إلى أهداف تراثية حضارية إلى عملية فنية تحفظ حقوقاً اقتصادية وفكرية وكذلك تؤمن تداول الإنتاج الفكري وتبادل الإبداعات وتسهم في تفتح الثقافات بعضها على بعض وتلاحقها إثراء للمخزون المعرفي للبشرية جمعاء.

3 - الوظائف العصرية للإيداع :

إذا نظرنا إلى الإيداع في بداية تنظيمه وجدناه يؤدي وظيفتين أساسيتين :

- الوظيفة الحمائية.
- الوظيفة التراثية.

ولكن نظام الإيداع تطور كما سبق أن قلنا. ويمكن أن نستخلص من هذا التطور وظائف إضافية لم يقع أخذها في الاعتبار وهي جديرة بالاهتمام لما تحتويه من مقاصد. وهذه الوظائف المستجدة نسبيا مقارنة بالوظيفتين الأوليين هي :

* الوظيفة الثقافية.
* الوظيفة الاقتصادية.
* الوظيفة الاتصالية.

وبقدر إلمامنا بوظيفتي الحماية الأمنية للمجتمع ووظيفة حفظ التراث وصيانة المعالم الحضارية لبلد ما بقدر ما نحن محتاجون لتوضيح بقية الوظائف التي نوردها هنا.

الوظيفة الثقافية :

لابد أن نقر أن التطبيق المجدي والأمين للإيداع يقي الذاكرة الجماعية من التلاشي والتفكك والقطيعة ويحفظ للمجموعة الوطنية مقوماتها كما أنه يوفر متطلبات التواصل بين الأجيال ويمنح البناء الحضاري السلامة والاستقامة والديمومة. وهذه الوظيفة أساسية بالنسبة لكل البلدان وفي كل ردهات تاريخها.

وهذا ما يفسر التقاليد العريقة عند المجتمعات النامية في التمسك بتراثها بمختلف عناصره والحرص الشديد على صيانة كل مكونات حضاراتها بغض الطرف عن المتغيرات السياسية والاجتماعية وبصرف النظر عن الأنظمة السياسية والخيارات الأيديولوجية التي تعتري تاريخ هذه المجتمعات وهي تعتبر محقة في ذلك إذ إن تاريخها واحد متماسك الأطراف وإن المتناقضات التي يمكن أن يتسم بها هي من مميزاته وهي عضويا ملتصقة بالبلاد وبطبيعة المجتمع لذلك اعتبرت كل خصوصيات ومعالم ذلك المجتمع مآثر وثوابت للذات تفرض الاحترام وتقضي بالمحافظة عليها كما هي من منطلق قدسية التاريخ وحرمة الذات الوطنية. وكان الإيداع من الإجراءات التي ساهمت في صيانة مقومات الشخصية الوطنية دون أن تجزؤ السلطات المتعاقبة على الطمس أو التحريف أو التزييف لأغراض عابرة ونزوات مغرضة.

وتولدت عن الوظيفة التراثية هذه الوظيفة الثقافية أو الذاتية التي تعطي مجتمعا ما خصوصياته وقيمه المميزة.

وتتحلى هذه الوظيفة بنفس مقومات الوظيفة التراثية لكنها تحظى باهتمام خاص وفائق في هذه الفترة بالذات من تاريخ البشرية والتي تشهد تحولات جذرية في مستوى العلاقات الدولية وتعايش المجتمعات داخل منظومة واحدة تتصف بالتقارب والتجانس إلى حد التوحد والانصهار الكلي للمفاهيم والقواعد والمقاييس. وفي غمرة العولمة الجارفة التي تكتسح البلدان والمجتمعات أصبحت الذاتيات مهددة بالانقراض والتشوه بدعوى التحرر الاقتصادي وتجانس الخيارات الديمقراطية وتوازي المسارات الاجتماعية.

والخطر الكبير المتأتي من تيار التوحيد هذا هو الانبتات الثقافي والانفصام الاجتماعي وذوبان الشخصية الوطنية داخل النمط الموحد الذي يخضع لمنطق الأقوى والقيم السائدة والتي تنتسب إلى المجتمعات الأكثر تأثيرا على غيرها، وهذا ما حدا بالعديد من البلدان للوقوف موقف الصد لهذا التحول في مفهوم العولمة وفي كثير من المناسبات وفي العديد من المحافل الدولية رفضت تلك البلدان المسخ والانبتات الذي يتسبب فيه فهم خاطئ للعولمة ونادت هذه الدول بمبدأ احترام الخصوصيات الثقافية مع الإبقاء على التحرر الاقتصادي والسياسي على أن توضع ضوابط له وأن تصان الثقافات التي لا تقبل بمبدأ التوحيد لا في المضامين ولا في الأشكال والملامح ولا في مآلاتها وتنميتها وهو ما نعت بمبدأ "الاستثناء الثقافي".

وجاء تحفظ البلدان على النظام العالمي الجديد في هذا المضمار سليما وشرعيا من منطلق السهر على احترام مقومات الجنس البشري. ولا بد أن نسلم بأن لكل ثقافة خصوصياتها وجذورها ومعالمها وأن الحفاظ على تلك المميزات لا يتناقض في شيء مع رسم نظام عالمي جديد يفي بمقتضيات التحرر السياسي والاقتصادي ويشد مكونات المجتمع الدولي بعضها إلى بعض مراعاة للمصالح المشتركة ولوحدة مصير المعمورة.

ولا يشك أحد في الدور الهام الذي يقوم به الإيداع القانوني لمختلف الإنتاجيات الفكرية في صيانة الثقافة الوطنية وفرض احترامها، فبالحفاظ على مكونات الثقافة يرسي الإيداع القانوني الذاتية الوطنية ويدعم أسسها وينمي مادتها.

الوظيفة الاقتصادية :

تعتبر الوظيفة الاقتصادية التي يؤديها نظام الإيداع القانوني وظيفة حديثة إذ إن البعد الاقتصادي كان غائبا في المفهوم الأولي للإيداع.

ومما يفسر حقيقة هذه الوظيفة وثقلها تزايد الإنتاج الفكري وتفاقم حجم المنشورات والمطبوعات في كل بلدان العالم بنسب متفاوتة النوع والكم.

ويقضي مبدأ حقوق التأليف بحماية الإنتاج الفكري والإبداع الفني من الابتزاز والاحتكار والاستخدام غير المشروع.

فلابد إذا من التصدي لكل استغلال مجحف لتلك الإبداعات ومنع السطو عليها وإخضاعها لاستعمالات غير مرخص فيها.

فجاء الإيداع بإجراءات حمائية للحقوق الأدبية والمادية أي الاقتصادية للمؤلف ونصت مختلف أنظمة الإيداع على واجب حماية الملكية الفكرية والصناعية.

وفي نفس الوقت أغدقت التكنولوجيا الحديثة على البشرية بوسائل اتصال وسبل تداول للمعلومات والأفكار لا حدود لها مما يسر استغلالها على أوسع نطاق إلا أن بعض الاستغلالات جاءت غير مشروعة بل هي ضارة في بعض الأحيان بحقوق التأليف بما أنها تسئ إلى الملكية الفكرية وتحرم أصحابها من موارد مادية أقرها لهم القانون.

وفي عالم متميز بإزالة الحدود المادية والأدبية بحكم الغزو التكنولوجي أصبحت مراقبة النظام وحصر التجاوزات أمرا عسيرا جداً يؤثر سلبا على وضع حقوق التأليف إذ إن تبادل المعلومات أصبح يمر بمسالك غير مادية يصعب معها معاينة التدفق المعلوماتي، وهذا ما جعل التدابير التقليدية لحماية المنتوج الفكري

هشة وعاجزة عن توفير الصيانة المطلوبة وهو ما قوض قواعد النظام فانخرم التوازن بين الحقوق والواجبات.

وفي عديد البلدان مازالت الإشكالية مطروحة تنتظر حلاً وهي تتمثل في ملاءمة حقوق التأليف مع الحق في المعرفة وشيوعها بين الناس لصالح العباد والبلاد.

الوظيفة الاتصالية :

لا يكفي جمع الإنتاج الفكري والإبداعي وتنظيمه والحفاظ على الذاكرة الجماعية وصيانة التراث بل لابد من أن تكون عملية الحفظ مشفوعة بجملة من العمليات الاستغلالية الأخرى ومن أهمها إتاحة المخزون للمستفيد وتوفير المعلومات لمستحقيها وبذلك تتم الإثراءات وتحصل التراكمات في المعرفة مما يشكل الشرط الأساسي لتنميتها بفضل تفاعل عناصرها.

ثم إنه من الضروري تيسير انسياب الإنتاج الفكري بين البلدان والأجيال المتعاقبة وضمان أوفر لظروف الاستغلال للإنتاج الحاصل والاستثمار في البحث العلمي بفضل المكتسبات البحثية المتتالية في الزمان والمكان مما يوفر علينا الجهد والوقت ونكون قد اختزلنا مراحل التنمية وأرسيناها على قواعد عملية متينة.

ولتحقيق كل هذا تستوجب عملية الإثراء أدوات وتدابير من أهمها رصد الإنتاج وحصره في كشوفات يسيرة التناول وهو ما دأبت جل البلدان على توفيره في شكل ببليوغرافيات وطنية تكون عادة دورية (وأهمها الحوليات) ومنها أيضا أدوات بحث متنوعة كالببليوغرافيات المختصة والجارية.

ويشكل الحصر الببليوغرافي الوطني أهم حلقات الحفظ للمنتوج فهو يكشف عنه ويحدد انتسابه ويعرف به ويروجه، وهو علاوة على كل هذا يصون حقوق التأليف.

كما أن للإيداع القانوني في هذا النطاق فضلا في ضبط مصادر المعلومات والتعريف بها وترويج الأدوات الموصلة لها وفي نشر تلك الأدوات على الصعيد الداخلي والدولي مساهمة في التعريف بالتراث والإنتاج الجاري وإقبالا على فتح

الآفاق أمام الثقافات الوطنية وتشجيعا على تفاعلها وتنميتها المتبادلة وتخاطب بعضها مع بعض. وهذا هو بالذات ما يشكل الوظيفة الاتصالية الجديدة الموكلة للإيداع القانوني فهو بمثابة حلقة الوصل بين مختلف الأرصدة المعرفية الوطنية في جدلية مستمرة بين المفكرين والمبدعين وبين الأجيال وبين الأقطار وبين الأزمان بفضل ذلك المخزون الذي يمثل نظاما مرجعيا مجزئا بحكم خصوصية الثقافات وموحدا بفضل تواصل تلك الثقافات أخذا وعطاء.

4 - الوضع الراهن للإيداع في البلدان العربية :

ليس لكل الدول العربية نصوص قانونية في الإيداع وحتى التي تتوفر لديها تلك التشريعات لا يمكن الجزم بأنها تتمتع بأنظمة حديثة للإيداع قادرة على أن تقوم بالوظائف التقليدية والمستجدة منها.

وتعتبر النصوص المشار إليها حديثة نسبيا إذ إن أقدمها يرجع تاريخ إصداره إلى أوائل الخمسينيات وآخرها بما في ذلك التنقيحات للنصوص الأولية يرجع إلى الثمانينيات.

وفي مستوى التسميات فهي تختلف من قطر إلى آخر والتسميات الأكثر تداولا هي عبارات : **قانون المطبوعات والنشر وقانون الإيداع وقانون حماية حق المؤلف والإيداع الشرعي.**

أما الجهات المودع لديها فهي في معظمها المكتبات الوطنية مما يدل على الهاجس الأساسي عند واضع النص، ألا وهو هدف الحفظ وانتشال التراث المطبوع، ويكون المسئول عنه جهة علمية وفي بعض البلدان تكون الجهات المودع لديها أكثر من جهة ، فهناك الهيكل الإداري (وزارات، إدارات عامة ..) وهناك الطرف القضائي (محاكم، نيابات عمومية...) وهناك المؤسسات الفنية المختصة (فيما يهم الأوعية غير الورق : تسجيلات مصورة أو مسموعة). وكلما تعددت الجهات المتقبلة للإيداع كلما ضمنا لعلمية الإيداع سلامة أكبر وحظوظا أوفر لتقوم بمهامها . وتستوجب النصوص في أغلبيتها تحيينا حتى تواكب تطور وسائل الاتصال الحديثة كما تتطلب مراجعة من أجل الجوهر والشكل حتى تشمل كل أنواع الإنتاج الفكري.

ولابد من التأكيد على الظاهرة السائدة في كل هذه الأنظمة ألا وهي الصعوبات التي تعوق التطبيق الأمين لإجراءات الإيداع واحترام جملة وظائفه، بما في ذلك حماية الكيان الاجتماعي ورعاية الأمن العمومي، ولكن يتصدر تلك الوظائف دور الحفاظ على التراث وصيانة الذاكرة الجماعية وحفز البحث، وتأمين عملية الاتصال بين الأجيال وبين المجموعات، وفيما يقتضيه تداول المعلومات والتفتح على الثقافات الأخرى.

فلا بد من إحكام التدابير العملية وآليات الإيداع بشكل لا تتأثر به وظائف الإيداع المختلفة وحتى لا يهمل من جرائه دور دون آخر من أدوار الإيداع الشرعي السابقة الذكر.

ولمزيد إتقان النظام الإيداعي يراعى في مراجعة نصوصه القطرية التأكيد على إضفاء الصبغة التشريعية على لوائحه التنظيمية حتى يحظى بعلوية القانون على بقية الإجراءات الترتيبية والإدارية المجردة، ويستحسن أن تصدر أنظمة الإيداع في شكل قوانين عن السلطة التشريعية المعتمدة في القطر المعني، وبذلك نضمن للإجراء تطبيقا أوسع وفاعلية أنجع ويؤدي بذلك رسالته على مختلف الأوجه والمستويات والأغراض المتعارف عليها.

5 – متطلبات نظام الإيداع المركزي :

يرمي المشروع المقترح إلى إرساء نظام إيداع مركزي لفائدة المكتبة القومية المركزية للوطن العربي.

والمقصود من إنشاء هذا النظام هو أن نصون بأوفر الحظوظ وبشروط يسيرة تراثنا الوطني المشترك والذي تشكله نوعيات الإنتاج الفكري والايداعي المختلفة بقطع النظر عن أوعيتها.

وفي هذه الفترة العصيبة من تاريخ البشرية والتي تتميز بالتحولات الكبرى وتستوجب حرصا خاصا للدفاع عن الذات والشخصية القومية، يجب أن نترصد لمخاطر المسخ ونجنب ثقافتنا الانسلاخ بوصفها المميز الوحيد للشعوب في المستقبل. ومادام النتاج الفكري يعتبر أهم رافد من روافد تلك الثقافة، وأهم أركان

الشخصية الوطنية فلابد أن تخدم تشريعاتنا هدفنا المشترك، وذلك بالحفاظ على موروثنا الثقافي وتنميته والاستثمار فيه وترتيبه للأجيال اللاحقة حتى يسهم بدوره في إثراء المخزون المعرفي البشري العام.

والفرصة سانحة لنوظف نظام الإيداع في استحثاث همم شبابنا المثقف للإدلاء بدلوه في معركة الوجود الحضاري، وذلك بمنحه مرجعية صلبة وجذورا ثابتة وفتح المجال له للإبداع والابتكار بالاعتماد أولا على مصادره الذاتية وإتاحتها للغير وقبول تطعيمها بتجارب الآخر.

ووزن إنتاجنا في الدائرة المعرفية العامة ثقيل إذا نحن أحكمنا جمعه وحفظه ومعالجته ونشره فإثراءه واستغلاله ثم أعدنا العملية جيلا تلو جيل. وذلك هو الشرط الأساسي لضمان التواصل والدوام بعد أن كنا ثبتنا الذات ووثقنا الشخصية القومية بجذورها.

ولا يمكن أن تتواصل الصحوة الفكرية التي تعيشها البلاد العربية إلا إذا وضعنا الإطار النظري والتطبيقي لنهضتنا ومن أركانه نظام إيداع جاد وعملي يرعى الإنتاج الفكري وينظمه ويستغله الاستغلال الأقوم على أساس مبدأ العقلانية والمتانة والنجاعة.

ومخزوننا المعرفي المشترك في الوطن العربي زاخر ووفير وهو حقيقة ملموسة، لكنه يتطلب تنظيما ورعاية واستثمارا ليرتقي إلى مصاف المعرفة العصرية الفاعلة في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وحتى ننخرط بحق في القرن الواحد والعشرين.

إن التحليل الموضوعي لوضع الإيداع الشرعي في بلداننا يقودنا إلى استخلاص بعض النواقص ويؤكد العيوب التي تعوقه والتي يجب أن نتخطاها حتى يستقيم النظام ويفي بوعوده ويؤدي دوره الخطير.

ويمكن تلخيص تلك العقبات في النقاط التالية :

- انعدام النصوص المؤسسة للإيداع في بعض أقطارنا.

- اللوائح التنظيمية لا تنتمي لنفس الدرجة من حيث القوة القانونية المتصلة بها بحيث يتأثر تطبيق النظام بهذا التباين في السلطة التي تميز النصوص.

ولهذا توابع طبيعية عند إرساء نظام مركزي على مستوى الوطن العربي. وكلما تقاربت النصوص وتجانست كلما سهل التنسيق بين الأنظمة وكلما أصبح استخلاص نظام مشترك أمرا في المتناول.

- جل أنظمتنا القطرية تقليدية لم تتأقلم مع الواقع الجديد للمعلومات وللإنتاج الفكري إلى حد تستحيل معه أو تصعب مواكبة الحركة المعلوماتية.

وأغلبية التصورات السائدة في أنظمة "الإيداع" مازالت ترزح تحت وطأة اعتبارات وقائية، وتخضع لمقومات أمنية لها مشروعيتها لكنها تجعل الإيداع مبتورا من وظائفه المتبقية والتي تشكل الغرض المحوري من كل نظام مؤسساتي لنظام إيداع الذي يجب أن يقوم بالأساس على الثوابت الحضارية والثقافية التي لا تقبل التنازل مع اعتبار المتغيرات كالمقاييس السياسية قابلة للمرونة والملاءمة مع متطلبات التيارات التحررية السائدة.

- من المعضلات التي تشكو منها أنظمتنا الإيداعية، ضعف التطبيق الحقيقي، وعدم احترام إجراءاته العملية مما يؤثر سلبا في وظائف الحفاظ على الذاكرة الجماعية.

- الآليات الموضوعية للإيداع لا تمكن من التحكم في حجم الإنتاج الفكري المتزايد ولا تراعي النوعيات المستحدثة في الأوعية إذ نلاحظ أن التطبيقات في الإيداع الشرعي تكاد تكون محصورة في الإنتاج المطبوع على الورق (كتب ودوريات) وفي هذا حيف مضر بطبيعة الإيداع.

- تعدد الجهات المودع لديها يثقل كاهل الجهات المودعة خاصة في الإنتاجات المكلفة كالموسوعات والمؤلفات الإبداعية التي تتطلب تقنيات طبع وإخراج باهظة، ويحتم الرفق بالمودع مراعاة لمصالحه الاقتصادية في هذا المضمار.

- تحجم عديد الهياكل التي تنتفع من الإيداع عن القيام بالوظيفة الاتصالية التي سبق أن أشرنا أليها، ونلاحظ مثلا أنه في عديد البلدان لا يتم استغلال الرصيد

المتأتي من الإيداع على الوجه المطلوب بحيث لا يقع توظيفه الفني في استنباط أدوات للبحث كالببليوغرافيا الوطنية أو المتخصصة.

- ويرتبط وضع الإيداع الشرعي في البلاد العربية إلى جانب كل هذه المعوقات التي تستوجب علاجا عاجلا بمسألة أشمل تهم مكانة المعلومات والمعرفة في المنظومة الاجتماعية داخل أقطارنا. والملاحظة التي تنسحب على جل بلداننا هي أن اهتمامنا لم ينصرف إلى حل إشكالية قطاع المعلومات على خطورته وثقله في العملية التنموية العامة.

ويتصل بجوهر الموضوع المطروح افتقارنا للموارد البشرية المؤهلة للقيام بالدور المطلوب في ترشيد قطاع المعلومات للإسهام في بناء مجتمع عصري ومتأصل يأخذ بناصية المعرفة العلمية الصحيحة والسليمة.

يشترط في قيام نظام مركزي للإيداع لصالح المكتبة القومية المركزية أن تتجاوز العقبات التي استعرضناها سابقا، ولعل هذا يتطلب وقتا طويلا حتى تتحرك الدواليب القطرية وتعالج السقم الذي أصاب أنظمتنا الداخلية لكننا نؤكد أن الإيداع على المستوى القومي مقيد في كل الحالات بالإيداع القطري الداخلي.

ومن الواقعية أن نقر بأن الإيداع القومي لا يستقيم إذا انعدم الإيداع القطري وأن تطبيق الأول مشروط بمراعاة متطلبات تطبيق النظام الداخلي، وكلما توفرت ضمانات التطبيق على المستوى القطري كلما تدعمت حظوظ تطبيق الإيداع على المستوى المركزي للوطن العربي.

ومن الشروط الموضوعية التي يتطلبها مشروع الإيداع المركزي للإنتاج الفكري العربي ما يلي :

<u>الشروط التشريعية :</u>

إلى جانب استكمال التشريعات القطرية ، ومراجعتها في اتجاه تحديثها، وجعلها تواكب التطورات العصرية لمفهوم الإيداع يجب أن تبرم الدول العربية اتفاقية تضم بنود الإيداع، مع العمل على أن تصادق الدوائر الرسمية المعنية على هذه الاتفاقية ، وأن يتصل بها مبدأ علوية الاتفاقيات الدولية على القانون الوضعي الداخلي ، وبهذا

نضمن للاتفاقية تطبيقا آليا وحتى لا يتأثر النظام المركزي بالشوائب التي قد تصيب الإيداع القطري.

الشروط الإجرائية الفنية :

لا بد من أن ترتبط المكتبة القومية المركزية بهيكل مؤسساتي للوطن العربي كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ويمنح هذا الارتباط الجهة المودع لديها الإنتاج الفكري الوطني داخل هيكلة المنظمة المشمولات الضرورية والصلاحيات المميزة للتنظيمات "فوق القطرية" بما يخولها سلطة خاصة كفيلة باحترام دورها الحضاري الهام.

كما يستحسن من الناحية العملية أن تكلف أطراف علمية وفنية (على غرار المكتبات الوطنية) بواجب الإيداع لدى المكتبة القومية المركزية، وإعفاء السلطات الإدارية من ذلك حتى لا نعرّض النظام إلى الهزات والتقلبات السياسية الظرفية التي يمكن أن تعتري العلاقات القطرية ونكون قد صنا الإيداع المركزي من مخاطر المتغيرات وروضناه على الاستقرار والانتظام الضروريين حماية لوظائفه المبدئية.

يبقى أن منطق القانون الدولي العام لا يسمح بإدراج بنود زجرية في الاتفاقيات في حالة عدم احترامها، وهذا ما من شأنه إضعاف النظام وتعريضه إلى الهشاشة أو التهرئة. وأمام خلو الاتفاقية من الشروط الزجرية لا مفر من الاحتكام إلى الإرادة المشتركة في بناء نظام قومي نأمل أن يصبح واقعا بمجرد حصوله على الاتفاق الحر إثر مصادقة الأطراف على نصه التأسيسي حسب الإجراءات القانونية المتعارفة والواقعية تفرض علينا مبدأ المرحلية في تطبيق الإيداع المركزي بحيث نكتفي في فترة أولى بجمع الإنتاج المطبوع، وعند استكمال مقومات الهيكل المتقبل نوسع التطبيق حتى يمسح كل الأوعية الحديثة والتي تتطلب إمكانات فنية ومالية وبشرية لا يمكن أن تتوفر من الوهلة الأولى لإرساء المكتبة القومية المركزية.

ثم لابد أن نؤكد أن الإيداع لدى المكتبة المركزية لا يلغي بطبيعة الحال الإيداع القطري، ولا يعفي الجهات المودعة من الإيداع على المستوى الداخلي. بل على العكس كلما تدعم تطبيق الإيداع قطريا، ثبت الإيداع المركزي واشتد عوده.

وتبقى الإشكالية قائمة بالنسبة لنقاط ثلاث :

- كيف نحيط بوفرة الإنتاج وتنوعه على ضوء تباين أنظمة الإيداع القطري؟

- كيف نعالج الأوعية الحديثة للإنتاج الفكري والإبداعات، وما هو مصير الرسائل الجامعية ومواد البحث التي تشكل منجما ثريا ومنتوجا من ضمن فصائل المعرفة الإبداعية؟

- وما مصير المنتوج الفكري العربي الذي يصدر خارج الوطن العربي والمنتوج الفكري الأجنبي الذي يتناول شؤون الوطن العربي؟

والمسألة المحورية التي لا مفر من طرحها تبقى في النهاية التساؤل المبدئي والشرط الأساسي في إرساء نظام مركزي للإيداع على المستوى الوطني العربي لرعاية الموروث الفكري العربي :

- **كيف نوفق بين الوظائف العصرية وخاصة وظيفة الحفظ للذاكرة الجماعية ، وبين المتطلبات المشروعة لصيانة خصوصيات ومقومات الأمن العام واستقرار الكيان الاجتماعي حتى ولو اقتضى الحال إعطاء الأولوية للإيداع المركزي القومي على الإيداع القطري؟**



ثالثاً : نصوص مواد قانون الإيداع الشرعي بالمكتبة القومية المركزية

الفصل (1)

يتم إجراء الإيداع لدى المكتبة القومية المركزية.

الفصل (2)

تكلف المكتبة القومية المركزية بمهام الإيداع الشرعي العربي وبتنظيمه والتصرف فيه لصالح المستفيدين العرب وغير العرب.

الفصل (3)

تقوم بالإيداع جهات تحددها السلطات العمومية داخل كل بلد ويتفق عليها ضمن اتفاقية دولية تصادق عليها الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

الفصل (4)

تخضع لإجراءات الإيداع الشرعي كل المنشورات الآتي ذكرها في البلاد العربية المعروضة للتوزيع للعموم، للإيجار أو للبيع وذلك أن كانت منتجة بها أو مستوردة أو حتى منشورة بالخارج من قبل مؤلفين قاطنين ببلد عربي :

1 - المصنفات المطبوعة بجميع أنواعها، من كتب ونشريات دورية ومجلدات، ورسوم، أو رشوم ومنقوشات مصورة، وبطاقات بريدية مزينة بالرسوم ومعلقات وخرائط جغرافية، ونشريات، وتقاويم، ومجلدات وغيرها.

2 - المصنفات التالية : التسجيلات الموسيقية والصوتية والمرئية، والصور الشمسية، والبرامج المعلوماتية التي توضع في متناول العموم بمقابل أو بدون مقابل أو التي تسلم بقصد إعادة نشرها.

3 - المنشورات الجديدة.

الفصل (5)

لا تخضع للإيداع القانوني المنصوص عليه بالفصل السابق : المطبوعات المعروفة بالإدارية مثل النماذج والصيغ النموذجية أو مطلبات الحساب "الفتورات" والقائمات والرسوم والدفاتر الخ ..

- المطبوعات الصغيرة المعبر عنها بمطبوعات المدينة مثل الرسائل وبطاقات الاستدعاء والإعلام والعناوين والزيارة والظروف الدالة على مصدرها.
- المطبوعات الأخرى مثل التعريفات وبطاقات الإرشادات والعلامات وبطاقات النماذج الخ ..
- بطاقات الانتخاب ورسوم القيم المالية.

الفصل (6)

الإيداع الشرعي يجب أن يقوم به متولي الطبع أو المنتج أو الناشر أو الموزع بكل بلد عربي وفقا لأحكام الإيداع الخاصة ببلده.

الفصل (7)

يجب أن تكون النظائر التي يتم إيداعها مطابقة للنظائر العادية الواقع نشرها أو طبعها أو صنعها للبيع أو الإيجار أو التوزيع قصد ترويجها أو إعادة نشرها وعلى حالة تسمح بحفظها.

الفصل (8)

يكون المودعون الأجهزة المكلفة في كل بلد عربي بالاحتفاظ بنسخ ما من المنشورات المودعة لديها حسب اللوائح والقوانين الخاصة بكل بلد عربي.

الفصل (9)

يجب على الجهاز المعني بالأمر في الفصل 6 أن يقوم بالإيداع الشرعي لدي المكتبة القومية المركزية لجميع المصنفات الواقع إنتاجها أو إعادة إنتاجها بالبلاد العربية، حالما يقع إيداعها بكل بلد عربي، وذلك في :

- نظير بالنسبة للمصنفات الدورية.
- نظيرين بالنسبة للمصنفات المطبوعة غير الدورية.

- نظير واحد بالنسبة للمقطوعات الموسيقية أو التسجيلات الصوتية الموسيقية.
- نظير واحد بالنسبة للمصنفات الأخرى.

وإذا تم طبع أو إنتاج أو صنع أو إعادة إنتاج المصنف بالخارج إلا أن نشره تم بالبلاد العربية، فبعهد بعملية الإيداع إلى الناشر وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرات السابقة فيما يخص متولي الطبع أو المنتج أو الصانع.

وإذا كان الأمر يتعلق بما يستوجب صنعه مشاركة عدة إختصاصيين فالإيداع واجب على من قام بآخر عمل قبل وضعه تحت طلب العموم.

في صورة عدم القيام كليا أو جزئيا بالإيداعات الواردة بهذا فإنه يمكن للجهاز الوطني بكل بلد عربي المذكور بالفصل 6 أن يلجأ إلى السوق لاشتراء النظائر التي يتم إيداعها، وذلك على نفقة الشخص المادي أو المعنوي المفروض عليه الإيداع الشرعي.

الفصل (10)

يجري العمل بالتعاريف الآتية عند تطبيق أحكام هذا القانون :

المطبوعة : يشمل هذا اللفظ جميع منتوجات الطبع مهما كانت أساسيه.

الكتاب : نشرية غير دورية مطبوعة تشتمل على 49 صفحة على الأقل غير داخلة في ذلك صفحات الغلاف.

المجلد : نشرية غير دورية مطبوعة على 5 صفحات على الأقل و48 صفحة على الأكثر غير داخلة في ذلك صفحات الغلاف.

الدورية : نشرية مهما كان شكلها تصدر تحت عنوان واحد في آجال متقاربة أو متباعدة ولو كانت غير منتظمة بشرط أن يكون تسلسلها مقررا لمدة غير محدودة وأن تتابع أعدادها من حيث الزمان والترقيم تعتبر نشريات دورية على وجه الخصوص الجرائد (اليومية والأسبوعية والنصف شهرية وغيرها) والمجلات والدوريات المصورة والحوليات والتقاويم، وكذلك النشريات الصادرة في مواعيد أكثر تباعدا.

النشرة : نشرية دورية أو غير دورية تشتمل على أقل من 5 صفحات.

المؤلف الموسيقي : مؤلف فني يشتمل على كل أنواع التأليف بين الأصوات (تلحين) مصحوب بنص أو بدونه (في شكل كلمات أو كتيب).

المؤلف الفونوغرافي:"الحاكي" مؤلف كان موضوع تسجيل صوتي للكلمات فحسب أو للأصوات أو لكلمات وأصوات ناتجة عن قراءته أو تمثيله أو إنجازه، وتكون ركيزة هذا المؤلف أو شريط تسجيل مغناطيسي (كاست) أو غيرهما.

التوزيع الموسيقي : نسخ المصنف في شكل وثيقة موسيقية مكتوبة أو مطبوعة.

مصنف صوتي موسيقي : هو مصنف موسيقي مصحوب أو غير مصحوب بكلمات تسجل على ركيزة مادية مثل التسجيل الفونوغرافي (إسطوانة) أو شريط مغناطيسي (كاسيت) الخ..

المنشورات : كل الوثائق المطبوعة وغيرها من الشهادات والنماذج الثقافية، وذلك مهما كانت كيفية إنتاجها ومهما كانت نوعية حاويها والمعروضة للتوزيع للعموم، للتأجير أو للبيع.

المنشورات الجديدة :

- الطبعات المحورة للطبعة الأصلية مثل الطبعات المنقحة المحققة المزيدة المختصرة.
- الترجمات للغات الأخرى.
- الطبعات المختلفة في الشكل مثل المنشورات التجارية، الممتازة بالبراي، المسموعة.
- الطبعات المعادة بما في ذلك الفاكسيميل (الناسوخ) للكتب القديمة.
- الطبعات القديمة.
- الطبعات المنتقاة.
- الطبعات المصغرة.

التوزيع للعموم : للعموم بمعنى عامة الناس وللعموم بمعنى الخاصة مثل أعضاء بعض المنظمات المفتوحة للعموم أو لشريحة ما مثل المهنيين في ميدان ما أو شركاء بالنسبة للشركات التجارية.

الفصل (11)

يجب على المنشورات المودعة أن تكون مصحوبة بالمعلومات الببليوغرافية عن المطبوعات والتي ستحدد في لائحة تصدر عن المكتبة القومية المركزية.

الفصل (12)

تسلم دوريا المكتبة القومية المركزية قوائم مطبوعة للمنشورات المودعة وممضاة من قبل الأمين العام للمكتبة لكل الجهات الباعثة، وتعتبر القوائم وصول تسلم تشهد على الإيداعات التي تحصل دوريا.

الفصل (13)

كل المخالفات لهذا القانون القومي ينجر عنها انسحاب البلد المعنى بالأمر من عضوية ممثله في مجلس إدارة المكتبة القومية المركزية.

الفصل (14)

يجب أن تكون المنشورات غير الكتب مثل التسجيلات السمعية والبصرية-السمعية، والأشرطة الأفلام التي لا تستعمل بمفردها مصحوبة بأغطيتها، وبشروح لكيفية استعمالها أو بكل وثيقة أخرى تقرأ بالعين المجردة.

الفصل (15)

تحدد كيفية إجراء هذا الإيداع بلائحة تصدر عن مجلس إدارة المكتبة القومية المركزية.

رابعاً : وضعية قوانين الإيداع الشرعي بالأقطار العربية

الدولة	الإيداع الشرعي	القانون والتاريخ	ملاحظات
الجزائر	الإيداعات الخاصة	الفصل 1 مادة 96 الإيداعات الخاصة من قانون الإعلام رقم 82-1 في 6 فيفري 1982	خاص بالدوريات ويقع الإيداع بالمكتبة الوطنية في نسختين.
قطر	الإيداع القانوني	مادة 23 من قانون المطبوعات والنشر رقم 8 في 1979/10/7	خاص بالدوريات ويقع الإيداع بإدارة المطبوعات والنشر في 6 نسخ.
المغرب	الإيداع الشرعي	قانون(ظهير) الإيداع الشرعي مؤرخ في 1932/10/7 منقح بالنصوص القانونية المؤرخة في 1944/6/3 و1951/4/10.	يشمل كل المطبوعات (كتب دوريات،رسوم صور،أفلام) التى يقع إيداعها بالمكتبة الوطنية.
موريتانيا	الإيداع الشرعي	قانون عدد 47 المؤرخ في 23 فيفري 1965 المنقح للقانون عدد 109 المؤرخ في 27 جوان 1963 والخاص بالإيداع	كل المطبوعات (كتب، دوريات،صور،أفلام،.) تودع بالمكتبة الوطنية.

		الشرعي.	
ليبيا	قانون المطبوعات	المادة 14 من قانون المطبوعات لسنة 1950	تسليم نسختين من الدوريات الى السكرتير العام للإدارة البريطانية بطرابلس (وزارة الداخلية).
	قانون المطبوعات والنشر	المادة 37 قانون المطبوعات لسنة 1959	كل المطبوعات (كتب دوريات،صور ، أفلام.) تودع في نسختين لكل من إدارة المطبوعات بكل ولاية ونسخة لوزارة المعارف ومكتب التسجيل لجامعة الدول العربية.. لكل مكتبة حكومية في الولايات الثلاث، لمكتبة الجامعة الليبية بطرابلس،لمكتبة الجامعة الليبية بطرابلس لمكتبة الجامعة الليبية في بنغازي.
	قانون المطبوعات والنشر	المادة 35 من قانون المطبوعات والنشر رقم 11 لسنة 1959	الكتب والرسائل تودع في 3 نسخ بإدارة المطبوعات.
	قانون المطبوعات	المادة 24 من نفس	

	والنشر	القانون	المطبوعات الدورية تودع في نسخة في إدارة المطبوعات في الولاية التي تصدر فيها ونسخة إلى ممثل النيابة في منطقة صدورها.
مصر	قانون حماية حق المؤلف	المادة 48 من القانون رقم 354 لسنة 1954 لحماية المؤلف والمنقح بالقانون عدد 14 لسنة 1968.	5 نسخ من كل المطبوعات تودع في دار الكتب المصرية.
لبنان	قانون الإيداع الاشتراكي	المادة 41 من المرسوم الاشتراكي رقم 134 بتاريخ12 يونية 1959.	تودع نسختان من كل المطبوعات في دار الكتب الوطنية.
سوريا	قانون المطبوعات العام	المادة 10 من المرسوم التشريعي رقم 16 بتاريخ 5 جوان 1962 والمنقح لقانون المطبوعات العام رقم 53 بتاريخ 8 اكتوبر 1949.	كل المطبوعات تودع في نسختين في المكتبة الوطنية
السودان	قانون ايداع المصنفات	قانون إيداع المصنفات عدد 38 لسنه 1966 والمنقح بالقانون عدد 26 لسنه 1971	كل المطبوعات تودع لدى مكتبة جامعة الخرطوم.
العراق	قانون الإيداع	قانون الإيداع عدد 37	تودع كل المطبوعات

		فى 25 فيفري 1970.	في 5 نسخ لدى المكتبة الوطنية.
الأردن	قانون المطبوعات		تودع نسختان من المطبوعات لدى دائرة المطبوعات والنشر.
البحرين	قانون الإيداع	قانون الايداع لسنة 1975	تودع 5 نسخ من كل المطبوعات لدى المكتبة العامه.
قطر	قانون الإيداع	مشروع قانون الإيداع	تودع 3 نسخ في دار الكتب الوطنية.

أما بالنسبة للأقطار العربية الأخرى فلا يمكن الاعتبار بأن لها قوانين للإيداع بل لها قوانين للمطبوعات فهي في حاجة آلي إصدار قوانين للإيداع الشرعي وهذه الأقطار هي :

- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- جيبوتي.
- السعودية.
- الصومال.
- سلطنة عمان.
- الكويت.
- اليمن.

كما تجدر الملاحظة بأن الكثير من قوانين الإيداع الشرعي يجب مراجعتها سواء لتحديثها أو لإضافة نص يحدد عدد النسخ التي ستودع في المكتبة القومية العربية.

خامساً : اللوائح التطبيقية لقانون الإيداع الشرعي

لائحة تضبط كيفية إجراء الإيداع الشرعي

الفصل (1)

يتم الإيداع الشرعي بالمكتبة القومية المركزية شهرياً.

الفصل (2)

ترسل المطبوعات عن طريق البريد وتكون خالصة من جميع التكاليف والادعاءات من طرف الجهاز المرسل.

الفصل (3)

تعفى كل الطرود البريدية الحاوية لهذه المطبوعات من الأداءات الجمركية عند الخروج من البلد العربي المرسل وعند الدخول إلى الجماهيرية العظمى.

الفصل (4)

على الأطراف المعنية بالإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة وذلك بالنسبة للبلدان العربية أن تطبق كل فصول هذا النص القانوني.



سادساً : لائحة تضبط قائمة المعلومات البيبليوغرافية الخاصة بالإيداع الشرعي

الفصل (1)

على الأجهزة المودعة أن ترفق كل المطبوعات بالمعلومات البيبليوغرافية الآتية :

أ- المؤلف.

ب_ عنوان المطبوعة.

ج- تاريخ النشر.

د- الترقيم الدولي المقنن (ISBN-ISSN).

هـ- السعر.

و- سعر الاشتراك والتعريفات المختلفة.

ز- إن كانت المطبوعة مجانية أم لا.

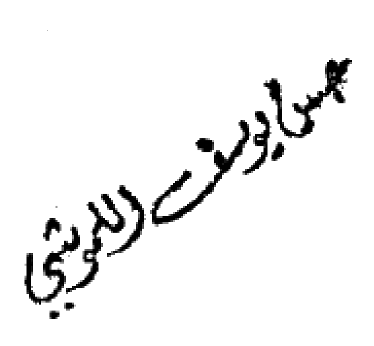
ح- هل التوزيع محدود ولمن.

ط- تاريخ الإرسال آلي مصلحة الإيداع الشرعي.

ي- عدد النسخ بالنسبة للمطبوعات الداخلية.

الفصل (2)

على الأجهزة المودعة أن ترفق كل المنشورات ببطاقاتها البيبليوغرافيـة إن لم تكن المعطيات التي تحملها مطبوعة داخل المنشورات المعنية بالأمر.



تمت الطباعة :

بمطبعة الوحدة العربية : الزاوية

إحدى مطابع الشركة العامة للورق والطباعة

الجماهيرية العظمى / 1999

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الشركة العامة للورق والطباعة
مطابع الوحدة العربية . الزاوية